مداخلات يمينية

في نقد الانتقاديين، عن "فوبيا" العرب



ترجمة: سعيد عياش



19 أوراق إسرائيلية

مداخلات يمينية

في نقد الانتقاديين، عن "فوبيا" العرب

بأقلام:

يوءاب غلبر

اليك د . افشتاين

دان شيفتن

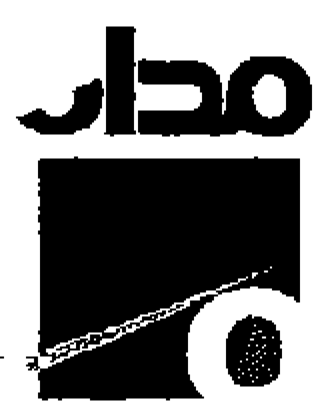
ترجمة: سعيد عياش

سلسلة أوراق إسرائيلية (١٩)

يحررها : **محمد حمزة غنايم**

نيسان ٢٠٠٤

تصدر هذه السلسلة عن :



المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله - شارع يافا - تلفون: ٢٩٦٦٢٠١
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ - ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله - فلسطين
ص . ب :١٩٨٧
هاتف : ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) - فاكس :٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

الفهرس

تقديم

إستحضار «الأساطير المؤسسة»

بقلم : أنطوان شلحت

تشكل المداخلات اليمينية الثلاث في هذا العدد من «أوراق إسرائيلية» تمثيلاً لمساهمات لا تنفك تتواتر في هذا المضمار، وقد إنبجست مثل السيل العرمرم بالتآين مع إندلاع إنتفاضة القدس والأقصى في أيلول ٢٠٠٠، حيث شعر أصحاب هذه المداخلات في ظل ما حدث بأن الفرصة قد واتتهم مجدّداً لـ«ردّ الإعتبار» الى بعض المسلّمات الصهيونية الصنميّة. والمقصود، تحديداً، تلك المسلّمات، التي كان يفترض بـ«عملية السلام» الاسرائيلية– الفلسطينية، من باب الاحتمالية، أن تفضي الى أفولها.

ومع أن المنطوق الرئيسي لمداخلتي يؤاب غلبر وأليك أفشتاين يتراءى بكونه «سجالاً» مع مجموعة الأفكار والمفاهيم التي طرحها التيار الإنتقادي في الجامعات ومعاهد البحث الاسرائيلية المختلفة، والمتمثل تخصيصاً في جماعتي «المؤرخين الجدد» و«علماء الاجتماع الإنتقاديين»، فإن جوهرهما الحقيقي هو الهجوم المنفلت العقال على طريق التسوية السياسية للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، من خلال إظهار أن الطرف الفلسطيني بمفرده، وعلى نحو عامد، يتحمل أوزار إخفاق هذا الطريق حتى بلوغه الى منتهاه، الذي يعتبر كلاهما أن الإنتفاضة دالة بليغة عليه.

أما مداخلة دان شيفتن فإنها تندرج في عداد «الإجتهادات» الأكاديمية المنكبّة على بحث «مظاهر التطرف القومي» لدى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ولدى قياداتهم المنتخبة. وهي، والحقّ يقال، «إجتهادات» من الصعب حصرها في الآونة الأخيرة، غير أنها تتوازى مع مثيل

مداخلتي «غلبر» وأفشتاين» وتتغيّا، في العمق، الهدف السالف نفسه- نيل مأرب من «عملية السلام» بين الشعبين.

ويظل من المثير ملاحظة أنه بينما كان التعاطي مع مختلف تيارات نقد الصهيونية يتم في السابق على طريقة «القتل بالإهمال»، فان التعاطي الراهن، وفقما تعكس ذلك المداخلات الثلاث، يستثمر أسلوباً تحايلياً يحاول تضخيم التأثيرات التقويضية المترتبة على أداء تلك التيارات، لا لأن تلك التأثيرات قد نفذت فعلاً إلى الواقع الإسرائيلي، وإنما أساساً في سبيل تزيين طريق التمسك بمفاهيم قديمة عفا عليها الزمان وبات يعتريها الصدأ.

في هذا الإطار يبدو «غلبر» مستأنفاً صارماً على إتجاه الخصخصة، الذي يشقّ عصا الطاعة على ما يعرف باسم «الروح الصهيونية» في «الأمن القومي الاسرائيلي». وهو الإتجاه الذي يضع توجهات الأفراد في تضاد تام مع توجه (أو إتجاه) الجماعة. وفي حالة «الأمن القومي الاسرائيلي» فإن «الأمن الفردي» لا بدّ أن يكون، في قراءته، على حساب «الأمن القومي الجماعي» الذي «يعتبر حيوياً لإحباط التهديدات الحقيقية التي تشكل خطراً على وجود الأمة الاسرائيلية في حدّ ذاته وعلى مصالح الأمة وسيادتها». ويمضي على هذا المنوال ليصل إلى إستئناف أشدّ وأدهى يتواجه مع خصخصة «الضحية وثكل الابناء» التي يرى أنها تحولت «الى مصدر وحافز للتوتر السياسي والاجتماعي» على خلفية بعض النشاطات السياسية التي شاركت وتشارك فيها أمهات إسرائيليات.

وبدهي أن تنجم عن إستئنافات كهذه دلالات داخلية تؤثر على الموقف العام من نظام الحكم. وفي نموذج «غلبر» فإنّ مثل هذا الأمر يسفر عن تبني موقف مناهض لـ«سلطة القانون» بمسوّغ أنها حلّت مكان «السلطة بواسطة القانون»، وهو ما ينبغي أن يكون في رأيه. ولا تتوقف المسألة عند هذا الحدّ، بل إن «غلبر» لا يضنّ بسهام هجومه على الجهاز القضائي الإسرائيلي معتبراً أن لهذا الجهاز «سلطة زائدة» أو «صلاحيات مفرطة» (كذا!). وهو يؤكد أنه «مع كل الاحترام والتقدير للقانون والساهرين عليه، ولدورهم الحيوي الجليل في أي مجتمع متنوّر، فإن هؤلاء ليسوا مخولين وليس باستطاعتهم تقديم إجابات أو حلول ملائمة لكل المسائل المختلف عليها». ويصل الى بيت القصيد بقوله إن «المشكلات الدينية والأيديولوجية والتاريخية والعسكرية التنفيذية والطبية

وحتى السياسية ليس لها ولا يمكن وليس بالضرورة أن يكون لها جواب أو حل قضائي ».

في واقع الأمر لا يواري «غلبر» أن دافعه لدحض «الأساطير الجديدة»، التي يقول إنها أساطير السلام والدمقراطية وسلطة القانون والنجاح، هو إعادة الألق للأساطير القديمة، بكلمات أخرى الأساطير المؤسسة لاسرائيل، والتي كان من تحصيلاتها مسلّمة تقول إن جعل السلام قيمة عليا إنما يعرض الديمقراطية والدولة الديمقراطية للخطر، لأن «العالم الذي تريد إسرائيل الإنتماء إليه لم يصل الى وضعه الراهن عن طريق السجود لآلهة السلام»! . وبوضعنا هذه الأقوال في سياقها الاسرائيلي فإن الاستنتاج المطلوب هو أن التغيير في وجه المجتمع الاسرائيلي، الذي ينحو نحوه، والذي جعله عنواناً عريضاً لمداخلته، هو التغيير الذي يفضي الى الإنكفاء عن طريق «عملية السلام»، كما لو أن هذا المجتمع قطع شوطاً بعيداً في هذا الطريق.

غير بعيد عما يقوله «غلبر»، نطالع في مداخلة «أفشتاين» لائحة إتهام قاسية بحق التيارات النقدية في علم الاجتماع الاسرائيلي، التي لم تبدأ بتيار «علماء الإجتماع الإنتقاديين»، كما هو معروف. ولعل أكثر ما يبهظ الكاتب هو ما يطلق عليه وضع النقد «في خدمة أيديولوجيا راديكالية»، ما يحوله «بالتأكيد الى أداة سلبية». مع ذلك فإن هذا البهظان لا يردعه عن الدعوة شبه الصريحة الى وضع علم الإجتماع الاسرائيلي برمته في خدمة الأيديولوجيا الصهيونية. وهو يقتّع دعوته بالإشارة الى جملة من الامكانيات البحثية المتاحة لعلماء الإجتماع الاسرائيليين، مستعرضاً «قائمة طويلة» من المواضيع والقضايا «الجديرة بالبحث من وجهة نظر سوسيولوجية». ولدى قراءة تلك القائمة وربطها بسائر أجزاء المداخلة يتبين، بسهولة ويسر، أن «أفشتاين» يزجر علماء الاجتماع الإسرائيليين عن تناول الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي من وجهة نظر سوسيولوجية لا تدور في فلك «الإجماع القومي الصهيوني».

بانتقالنا الى مداخلة دان شيفتن نصادف نموذجاً من المقالات البحثية الإسرائيلية التي تعتبر المواطن العربي داخل إسرائيل، في إطلاقية تامة، «متهماً» بانتمائه الفلسطيني حتى يثبت براءته منه، وذلك من خلال تتبع أداء ومواقف أعضاء الكنيست العرب إزاء موضوعي المواطنة والهوية القومية.

ومن غير الصعب ملاحظة أن ما يثير كرب « شيفتن» هو الإعتراض على مبدأ كون إسرائيل « دولة يهودية »، دون أن يرى فيه عائقاً أمام « معالجة مسألة المساواة المدنية بصورة ملائمة» . إن العائق أمام ذلك، في قراءته، أن « المسألة القومية تحتل الصدارة، والزعامة الوطنية العربية والجمهور الذي إنتخبها يتبنيان مطالب قومية راديكالية لا تستطيع الأغلبية اليهودية الإستجابة لها » .

« معطيات الساحة الداخلية في إسرائيل وعلاقات هذه الأخيرة مع العالم العربي المحيط بها لا يبعثان على الأمل بقرب التوصل الى تسوية »- هذه هي الخلاصة التي يتوصل إليها « شيفتن »، ملوّحاً بها في وجه المواطنين العرب أكثر مما في وجه المؤسسة الإسرائيلية، التي تجد في مثل هذه المداخلات مزيداً من القرائن الدالة على « ردكلة » الفلسطينيين في إسرائيل، تسعف جهودها المنصرفة الى الحفاظ على « الطابع اليهودي » للدولة من خلال تصعيد الهوس الديمغرافي و« فوبيا » العرب الى حافة الأيديولوجيا .

*****

ما تقوله هذه المداخلات، مجتمعة وكلا على حدة، قد لا يبدو جديداً كل الجدة للذي يتعقّب، بأناة ودأب، مستجدات الواقع الإسرائيلي . الجديد فيها يكمن ربما في توقيتها وأيضاً في محاولتها المستميتة أن تجيّش الوقائع الراهنة من أجل جعل أفكارها القديمة - المتجددة تتقدم الى الصدارة، من مأزقها الذي دفعتها إليه طريق التسوية السياسية .

وإذ نقدمها الى القارئ العربي فلكي نعرّضه الى جانب من المحاور التي يتمفصل عليها الآن السجال في إسرائيل بين النخب الأكاديمية . وهو سجال ينمّ بدوره عن العوامل الباطنية التي تسهم، بقدر ما، في تحديد الأجندة الإسرائيلية العامة حيال مسائل مهمة ترتبط بالصراع واحتمالاته القادمة . وقد آثرنا أن نطلق عليها توصيف « مداخلات يمينية » على رغم أن الإصطفاف بين اليمين واليسار في إسرائيل يكاد أن يكون إصطفافًا حصريًا، في صلبه أن بعض أطياف هذا اليسار يفارق الجوهر الحقيقي لليسار خارج تخوم الممارسة الإسرائيلية .

نحو تغيير وجه المجتمع الإسرائيلي

بقلم: يوءاب غلبر*

النموذج هو مجموعة من القناعات والمعايير والقيم والمبادئ الموجهة، والتي تميز مجموعة أو أمة أو حركة فكرية. والروح هي الباعث والمحرك لأفكار وسلوك وعادات الإنسان في فترة معينة.

يستمد النموذج قوته من عوامل مختلفة بينها الأساطير، والتي تعتبر في الأصل قصصاً وحكايات اخترعها أجدادنا في سبيل تفسير ظواهر غامضة أو غير مفهومة مثل نشوء الحياة. غير أن هذا الاصطلاح (الأساطير) صار أكثر اتساعاً وشمولاً بمرور الزمن. فالأساطير المعاصرة تملأ القصص التي جرى اختراعها لأغراض النقاش والجدل بغية إثبات صحة طروحات وحجج تتعلق بخلافات في مجالات سياسية ودينية، وكذلك في سبيل ترويج آراء وقيم، وتقوية عزيمة الإنسان في أوقات الشدة والمحن.

الأحداث التي تناولتها الأساطير التاريخية دارت بشكل عام حول إخفاقات أو هزائم، ذلك لأن النجاح جليّ بذاته ولا يحتاج إلى أسطورة من أجل تضخيمه.

نحن كمؤرخين إسرائيليين، وآخرين ممن درسوا تاريخ نشوء النموذج الصهيوني – الإسرائيلي وانتقدوا الأساطير القديمة التي نسجت حول هذا النموذج، نلحظ في السنوات الأخيرة ظهور نموذج إسرائيلي جديد، واختراع أساطير جديدة لتبرهن عليه. كذلك فقد أمسى الجدل المستمر

---

* البروفسور يوءاب غلبر يعمل رئيساً لمؤسسة هرتسل للدراسات الصهيونية، ورئيساً لقسم التاريخ في جامعة حيفا. هذا المقال واحد من مجموعة مقالات تحت عنوان *(Israel and Post Zionism)* صدرت في كتاب عن مركز أرئيل للبحوث السياسية و *(Sussex Academic Press)*

الدائر في إسرائيل حول هويتها أكثر حدة، وتحوّل إلى جدل في شأن مرجعية الدولة وفي صدد النموذج الإجتماعي: من الذي يحدده.. وما هي المجالات والقيم والمضامين والرموز التي يحتويها، ومن هي النخب التي ستقود الدولة في القرن الحالي؟ تقدم الصحف والتلفزيون هذه المسائل باعتبارها خلافات تاريخية وفكرية تدور بين ممثلي جيل من الصهيونيين «ولىّ زمنهم» وبين مجموعة من الأكاديميين والصحافيين الشباب الذي يسمون أنفسهم تيار «ما بعد الصهيونية». ولكن جوهر ما بعد الصهيونية لا يكمن في الأيديولوجيا، وإن كان الحديث هنا يدور عموماً حول مسألة أيديولوجية صرفة، وإنما هو يكمن في التطبيق والممارسة المشتركين لدوائر اجتماعية واسعة. الإنتخابات التي جاءت ببنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم في صيف العام ١٩٩٦، وكذلك الانتخابات التي أسفرت بعد ثلاث سنوات عن فوز إيهود باراك، لم تؤد إلى حل المشكلة، ويبدو أنها (أي الانتخابات) لا تستطيع الحسم في مسألة لا تجد حلاً لها في ظل أنظمة سياسية مختلفة. ففي عصر غير أيديولوجي، لا تزال التباينات في وجهات النظر تفصل وتباعد بين الخصوم السياسيين وتشق من الداخل سائر المجموعات والفئات السياسية في اسرائيل. في المقابل فإن الممارسة ما بعد الصهيونية تشكل قاسماً مشتركاً للكثيرين على جانبي المتراس السياسي.

إن «ما بعد الصهيونية» الراهنة ما هي إلاّ علامة جديدة دفعت بها بضاعة قديمة: فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، وفي فترة الكارثة (المحرقة النازية)، ولغاية إقامة الدولة اليهودية، كان هذا التيار يُنعت بـ«مناهضة الصهيونية». وقد استمدت جذور معارضة الصهيونية في المنفى وجودها وقوتها من ثلاثة عوامل، هي:

*ارثوذكسية دينية متطرفة:

فقد أدى المضمون القومي العلماني الذي أدخلته الصهيونية إلى اليهودية، إلى تعظيم ردة فعل اليهود الحريديم، الذين احتجوا ضد ما بدا في نظرهم كتطلع من جانب الصهيونيين نحو تعجيل قدوم المسيح المنتظر، وقد رأى الحريديم في هذا التطلع ذوباناً جماعيا لليهود.

* الاشتراكية والإيمان بالتآخي بين الشعوب:

فقد آمن الاشتراكيون اليهود، باستثناء حركة العمل الصهيونية، بأن الحل لـ«المسألة اليهودية» سيتحقق تلقائياً في النظام العالمي الجديد الذي حلموا به «عالم الغد». لذلك فقد عارض

الاشتراكيون اليهود توجه الصهيونيين الذي يؤكد على الخصوصية اليهودية من خلال تنمية الوعي القومي.

* الذوبان: اعتبر الذين يتبنون فكرة ذوبان اليهود (في مجتمعات البلاد التي يعيشون فيها) ان الصهيونية تشكل عائقاً أمام اندماج أو ذوبان اليهود في مجتمعاتهم.

خلافاً للنزعة القديمة المناهضة للصهيونية، والتي وسمت المنفى، فإن نزعة ما بعد الصهيونية المعاصرة هي نتاج اسرائيلي محلي. فالمتحدثون باسمها هم من مواليد اسرائيل أو ممن نشأوا وتربوا فيها، وهم يسعون إلى تغيير هوية اليهودية من هوية صهيونية-قومية إلى هوية أخرى.

مسألة هوية الدولة

ما هي المسائل الملحة في الصراع الداخلي حول هوية الدولة اليهودية؟

تطرح مجموعات شتى في المجتمع الاسرائيلي مشاكل مختلفة تبدو من وجهة نظر هذه المجموعات مشاكل مهمة. فغياب التوافق أو التفاهم قائم حتى بالنسبة لمسألة ماهية المشكلات الملحة أو الأساسية التي يواجهها المجتمع الاسرائيلي حالياً. من هنا نجد أن المشكلات الحقيقية لا تعكس وجهة نظر فئة معينة في المجتمع الاسرائيلي، وإنما هي مشتركة لجميع أطراف المتراس السياسي، وتتلخص هذه المشكلات بما يلي:

١- مصدر صلاحيات الدولة: هل هم مواطنو الدولة عن طريق ممثليهم المنتخبين؟ هل هو الله، بواسطة الحاخامات، أم هو مجرد وثيقة دستورية (والتي لم تتم بلورتها حتى الآن) بواسطة مفسريها (مثل قضاة المحكمة العليا)؟

في الوقت الذي تخلق فيه الامكانيتان الأولى والثانية، إنقساماً بين اليهود المتدينين والعلمانيين، فإن الامكانية الثالثة تمثل موقف نخبة، متهاوية، تتطلع إلى تكريس مكانتها المهيمنة، وذلك عن طريق ضمان اعطاء حق السبق في التفسير الدستوري لأولئك المتماثلين (أو المتماهين) مع موقفها.

٢- ما هو الموقع الذي يجب أن يحتله الرأي العام في اتخاذ القرارات في المسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية؟ ومن هو المخول بتمثيل الجمهور؟ هل هم قادته المنتخبون؟ هل هم الصحافيون؟ أم هم المتصدرون لاستطلاعات الرأي العام؟

٣– ما هو الوزن الذي يجب إعطاؤه للرأي العام العالمي وللقانون الدولي عندما يتعارض هذان العاملان مع المصالح السياسية لاسرائيل؟

بأية درجة يكون فيها الإخلال بسيادة الدولة ومصالحها من جانب أقلية تعيش فيها، أمراً أخلاقياً ومشروعاً.. خاصة وأن هذه الأقلية تدعو الى ممارسة ضغط وتدخل دولي، وتتبنى موقفاً ترفضه الأغلبية في اسرائيل؟!

٤– ما هي المكانة التي يجب ان يحتلها الدين في اسرائيل، وما هي الصلاحيات التي يجب ان تضطلع بها الدولة في الشؤون الدينية؟

٥– هناك طائفة أخرى من المسائل المثيرة للقلق والتي تتمحور حول تركيبة المجتمع الاسرائيلي وتعريف الانتماء لهذا المجتمع. فهل الأصل والوعي اليهوديان هما العاملان المقرران في هذا الصدد؟ ولكن ماذا بالنسبة للعرب والمهاجرين غير اليهود الذين قدموا من دول رابطة الشعوب المستقلة (الاتحاد السوفييتي السابق)؟ هل يمكن لهؤلاء الذوبان في المجتمع الاسرائيلي؟ وهل ينبغي على هذا المجتمع ان يقوم على التعددية وان يكون مفتوحاً بدرجة متساوية أمام جميع السكان بمعزلٍ عن أصولهم القومية، بما في ذلك العرب ومئات آلاف العمال الأجانب الذين تجمعوا في اسرائيل في الآونة الأخيرة؟

مفهوم «التعددية» في حد ذاته ليس له أهمية كبيرة، سواء أكانت هذه تعددية أشخاص إنضموا إلى المجتمع بشكل مباشر، أم تعددية مجموعات إثنية ودينية تتوسط بين الفرد والمجتمع؟

هذه المسائل تنبع من سؤال أكثر عمقاً، يتصل بماهية المجتمع: فهل يدور الحديث عن انضمام أفراد ومجموعات، أم أن هناك كياناً مستقلاً يتخطى المجموع العددي للمكونات؟

من الاكثر أهمية: المجتمع أم الفرد؟ فالإنسان يولد في مجتمع يتحكم بتشكيله وبلورته إلى أن يشب وينضج. هل يمكن للفرد البقاء دون الانتماء إلى إطار أو «هوية» جماعية؟

٦– هناك أسئلة أخرى تتعلق بطابع المجتمع الاسرائيلي. فهل يجب ان يكون لهذا المجتمع نموذج معين، أم يكفي ان يكون هناك «جيل من المطالبين» بروح شعار «جيل كامل يطالب بالسلام» (لقد نسي الاسرائيليون كيف وبأي أسلوب عليهم أن يطلبوا؟ فهم «يطالبون ويتطلبون» ما يعتبرونه «حقهم وحصتهم»).

فهل سيتحول المجتمع الاسرائيلي إلى تكتل يتألف من مجموعات مصالح تتمسك وتصر على ما تعتبره بـ« حقوقها » ؟ أم أنه سيتحول إلى جمع أو خليط من مجموعات الضغط التي تتنافس فيما بينها على الامتيازات والنفوذ بروحية « إهبش قدر ما تستطيع »؟ وهل سيكون لهذه المجموعات قاسم مشترك، عدا عن الهيكل السلطوي الذي يتولى تنظيم المنافسة بينها؟

٧- ما هي القواعد والمعايير التي يجب على هذا المجتمع تنميتها ورعايتها؟ هل هي معايير سيتم وضعها على المحور القديم الذي يتراوح بين رأس المال والعمل، أم أن التضامن سيحتل أحد طرفي المحور فيما ستحتل المنافسة، المجردة من أي وازع أو ضمير، الطرف الآخر؟

هل يمكن لهذين الموقفين المتطرفين إيجاد نقطة توازن بينهما؟

وما هو الموقع الذي ستحتله قيم مثل المساواة، الخدمة، الغاية، البساطة، التواضع، الولاء، التعاون، المبادرة، التحقق الذاتي، المثال الشخصي، الاستقامة، النجاح، التفوق أو القوة، في سلم قيم المجتمع الاسرائيلي ؟

٨- ما هو المضمون الذي يتعين على المجتمع تنميته؟ هل هو : اليهودي التقليدي؟ الاسرائيلي- العلماني؟ العالمي؟ أو الأميركي؟

وفي حال كان هذا المضمون خليطا يتكون من جزء من هذه التيارات أو من كلها، فما هي العلاقة التي يجب أن تسود بين مكونات هذا الخليط؟

٩- ما هي الرموز (مثل العلم والنشيد والمناسبات والأعياد . .الخ) التي سيتبناها هذا المجتمع؟ هل ستكون رموزاً يهودية صرفة، مشتركة لكل المجموعات المكونة للمجتمع، أم أنه يمكن لكل مجموعة أن تتبنى بشكل منفصل رموزاً خاصة بها؟

١٠- من الذي سيحدد النخب الاجتماعية والساسية-الثقافية التي ستتولى قيادة الدولة في القرن الحادي والعشرين، وما هو الدور الذي ستضطلع به هذه النخب؟ هل ستقوم بخدمة الشعب أم أنها ستعمل على استغلاله؟ وهل سيعتبر النخبوي كل من يعطي أكثر، أم أنه سيكون ذاك الذي يفلح أكثر من سواه في الابتزاز؟

لا شك في أن جزءاً من هذه الأسئلة هي أسئلة قديمة ومطروحة منذ وقت بعيد، لكنها لم تجد حلاً أو جواباً لها حتى الآن . وهناك مسائل طرحت مؤخراً، وهي إفراز لأحداث وتطورات وعمليات

مرّ بها المجتمع الإسرائيلي والدولة اليهودية خلال الحقبة الأخيرة، وهي تنبع أيضاً من الصراع بين الصهيونية وتيار «ما بعد الصهيونية»، ومن الاحتكاك المتزايد مع العالم المحيط بنا، أو مع ما يسمى «القرية الكونية» وهو في الواقع «عالم أميركي» وليس عالمياً على الإطلاق. لقد بلورت الصهيونية نموذجها الخاص بناء على تجارب وجودية جماعية، وأولاً وقبل كل شيء بناء على تجربة البقاء والبعث القومي للشعب اليهودي. الأساطير التي تبنتها الصهيونية قدست تجند الفرد لخدمة الأمة والمجتمع والدولة، وأكدت على الشعور بالمسؤولية والخدمة والواجب. لغاية فترة قريبة، كان مفهوم «التجسيد الذاتي» يعني: العمل من أجل المجموع (الشعب، الحركة، الجالية.. إلخ) وليس من أجل الفرد. وقد أدت المخاطر الخارجية، التي هددت وجود المجتمع اليهودي في أرض إسرائيل منذ بداية ثورة العرب (أي الشعب الفلسطيني) سنة ١٩٣٦ وحتى حرب «الأيام الستة» - حزيران ١٩٦٧ إلى جعل هذا النموذج المطلبي أو الملح يبدو، نظرياً على الأقل، كنداء وجودي. فالمخاطر الخارجية شكلت تهديداً للجمهور اليهودي بأكمله، دون تمييز بين الذين يتبنون أيديولوجيات مختلفة أو بين أصحاب المكانة الاجتماعية والاقتصادية المتباينة.

هذه التهديدات أرغمت جميع فئات المجتمع اليهودي المتنوع والتطوعي الذي تبلور في أرض إسرائيل على تبني حدّ أدنى من الاتفاق بشأن أهداف هذه الفئات والوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف. وقد أملى هذا القرار اتخاذ خطوات وإجراءات متفق عليها في كل ما يتصل بالسلوك السياسي وقبول إرادة المجموع. أما المعارضون لهذا البرنامج المشترك، أو لصلاحية ومرجعية المؤسسات القومية التي عبرت عنه، فقد نُبذوا من المجتمع واعتبروا غير منتمين، سواء أكان هؤلاء من المتدينين المتطرفين، أم الشيوعيين أو من الصهيونيين الاصلاحيين.

في أعقاب حرب «الأيام الستة» انحسر الوعي بالتهديد الوجودي الخارجي، الأمر الذي أدى إلى ظهور تصدعات، أخذت تتسع بالتدريج، في موضوع الإجماع حول النموذج الصهيوني، وأفضت في نهاية المطاف إلى انكماشه وتراجعه. نتيجة لذلك لم تتوان أقسام من المجتمع الإسرائيلي، مثل الشريحة المتوسطة العليا وأبناء الكيبوتسات، عن تحطيم النموذج الصهيوني أو التخلي عنه وعن قيمه والأساطير التي قام عليها.

النموذج الجديد – الفرد

في الوقت ذاته، أوجدت تلك المحافل نموذجاً جديداً يرتكز إلى أساطير جديدة. وخلافاً للنموذج الجماعي القديم، أعطى النموذج الجديد شرعية، بل وفضل، التجسيد الذاتي للفرد. وقد كانت الخصخصة بمثابة سفينة القيادة بالنسبة لهذا النموذج الجديد. والخصخصة، كما هو معروف، وجهة نظر تنتمي إلى الحياة الاقتصادية التي يوجد في اطارها محاسن ومساوئ. مع ذلك لم تنفذ الخصخصة إلى الاقتصاد الإسرائيلي سوى في فترة متأخرة، فيما تغلغلت في مجالات حياتية أخرى، تحت مسميات مختلفة، لتشوش آخر ما تبقى من التضامن والتكاتف الاجتماعي. سأسوق هنا عدة أمثلة مأخوذة من مجالات مختلفة، وذلك من أجل تبيان حجم التغيير ومداه.

١ – قام المحاربون باسم النموذج ما بعد الصهيوني بتغيير مفهوم «الأمن». وقد ارتبط المفهوم بصورة تقليدية مع ضمان الوجود الجماعي والاستقلال والسيادة لإسرائيل كدولة وكمجتمع. اليوم يفهم الكثيرون من الإسرائيليين «الأمن» بمصطلحات الحفاظ على رفاهيته وأمنهم الشخصي. غير أن مثل هذا الأمن المجزأ أو الفردي لا يعتبر واقعياً حتى في دول أكبر وأكثر هدوءاً من إسرائيل، كالولايات المتحدة على سبيل المثال. وقد جرت محاولات عقيمة للوصول إلى مثل هذا الوضع على حساب الأمن القومي الجماعي، الذي يعتبر حيوياً لإحباط التهديدات الحقيقية التي تشكل خطراً على وجود الأمة الإسرائيلية في حدّ ذاته، وعلى مصالح الأمة وسيادتها.

وكنتيجة لخصخصة الأمن، فقد «خصخص» النموذج الجديد الضحية وثكل الأبناء. إن استغلال الآباء، وخصوصاً الأمهات، لأهداف سياسية ليس بالأمر الجديد، إذ يمكن أن نجد سوابق لذلك في نشاطات الأحزاب المحسوبة على الجناح اليساري في الحركة الصهيونية، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخلال حرب التحرير (حرب العام ١٩٤٨). مع ذلك فقد اتسع نطاق هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة، حيث تكتلت مجموعات من النساء، وخاصة من أمهات الجنود، حول أهداف سياسية مختلفة، وسط قيامهن بالتظاهر والتلويح بأمومتهن. ومن بين هذه المجموعات، مجموعة «نساء بالسواد» المحسوبة ضمن خانة اليسار السياسي غير البرلماني، و«نساء بالأخضر» في خانة اليمين. ولغاية فترة قريبة، كانت الأبوة والأمومة وثكل الأبناء من الأشياء الواقعة خارج نطاق الجدل السياسي والأيديولوجي، نظراً لأنها اعتبرت مشتركة للجميع. وفي عصر تسوده قيم الفردية لم تعد

هذه المواضيع تشجع على الإخاء والتضامن، بل تحولت إلى مصدر وحافز للتوتر السياسي والاجتماعي.

٢- كان تبني الأطفال رمزاً لمسؤولية المجتمع تجاه أطفال يفتقدون للوالدين أو محرومين من المأوى. وقد شكلت رفاهية الطفل ركناً أساسياً في المعالجة القانونية والمهنية والإدارية لحالات التبني. هذا الفهم أخلى مؤخراً مكانه لصالح مبدأ حق الأبوة (قانونياً وبيولوجياً) كمبدأ موجه. نتيجة لذلك تخلت الدولة عن الاحتكار الذي تمتعت به في مجال إجراءات التبني، ما أتاح للوكالات الخاصة غزو هذا المجال من أجل تلبية الطلب المتزايد على الأبوة والأمومة. والزبائن هم الآباء المستقبليون وليس الأطفال المحرومون من الأهل أو من المأوى، أو الأطفال الأجانب ولذلك فإن هذه الوكالات تخدم مصالح الآباء وليس مصالح الأولاد.

٣- يمر التعليم في إسرائيل في عملية خصخصة تجري ببطء ولكن بثبات، وذلك تحت شعار «تجسيد الذات». ويجري هذا الأمر بتشجيع مجموعات معينة من الأكاديميين والآباء، على حساب مبادئ تقليدية من قبيل الفرص المتساوية وردم الفجوات الاجتماعية والثقافية، واستيعاب الهجرة، وعلى حساب قيم التضامن بشكل عام. ويفضي التوجه الحالي نحو زيادة تعزيز الفصل بين التلاميذ على أرضية معايير اقتصادية - اجتماعية، وتمايز طائفي أو تجانس أيديولوجي (المدارس «الديمقراطية»). ويثير التحول السريع في قيم التعليم الرسمية من قيم يهودية وصهيونية إلى قيم «ديمقراطية» غايتها الرئيسية تحقيق التقدم الشخصي للفرد، قلقاً خاصاً. فهذه العملية تثير السخط أكثر من عمليات الخصخصة الأخرى، نظراً لأن الخصخصة تتم هنا على حساب العام (المجموع) ولكنها تتم من أجل تميز الأقوياء في المجتمع، وهي عملية ستؤدي أيضاً على المدى البعيد إلى إضعاف الضعفاء أكثر فأكثر.

٤- حتى تخليد (أو إحياء ذكرى) الكارثة (المحرقة النازية) شهد هو الآخر عملية إضفاء الصبغة الفردية على هذه المناسبة، التي تشكل مأساة قومية للشعب اليهودي. ففي السنوات الأخيرة تميل عملية تخليد وتدريس «الكارثة» نحو تأكيد وإبراز الفرد، وليس الإبادة الجماعية، وذلك تحت شعار «لكل إنسان اسم». في السابق كان الأمر يتمحور حول ضحايا الكارثة وتجربة الضحية. أما اليوم فإن الناجين من المحرقة أو المطالبين بوراثة الممتلكات اليهودية التي سلبت، هم الذين يتصدرون الاهتمام الجماهيري بالكارثة.

مع ذلك فإن نموذج الفرد لم يستحوذ بعد على الساحة بأكملها. فهو ما انفك يخوض صراعاً على شرعيته وتقدمه ويسعى لإثبات صحة وعدالة طريقه من خلال تدمير الأساطير القديمة وتنمية أساطير جديدة خاصة به.

ويشكل «السلام» الأسطورة المركزية لدى نموذج ما بعد الصهيونية، ذي النزعة الفردية. ويتصور مروّجو هذا النموذج في خيالهم بأن «السلام» سيلغي نهائياً الحاجة إلى التضامن الاجتماعي. وقد لا يكون بعيداً اليوم الذي سيغدو فيه تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية أمراً نافلاً لا لزوم له، وهو ما سيحدث في اللحظة التي يحل فيها عهد «السلام» ما بعد الصهيوني.

إن حلم أنصار السلام هو أن لا يتم الحد أكثر من الحريات الفردية باسم «الأمن». أما المطلب الملقى حالياً على عاتق مواطني إسرائيل بتكريس وقتهم ومواردهم، وأحياناً حياتهم، من أجل الدفاع عن دولتهم ومجتمعهم، فلن تبقى ثمة حاجة إليه.

لقد أصبح «السلام» في نظر الحالمين، سياطاً سحرياً يمكن بواسطته حل جميع مشاكل الوجود والتجسيد الذاتي في «الشرق الأوسط الجديد» الوهمي.

هذا الميل يذكّر بمساعي الشيوعيين التآمرية ضد الغرب والتي استهدفت «غسل دماغ» مواطني الدول الغربية. فقد عمل هؤلاء، على غرار دعاة ومروجي المصالحة العربية – اليهودية، تحت ستار «معسكرات سلام»، وقاموا في أوروبا الغربية وفي جامعات أميركا الشمالية بإنشاء «فرق سلام» ومجموعات سلام أخرى بهدف التمويه على هويتهم الحقيقية، مستغلين لمصلحتهم الطموح الإنساني، الطبيعي والفطري، بتحقيق الاطمئنان والسكينة والاستقرار.

الأساطير الجديدة
السلام، الديمقراطية، سلطة القانون والنجاح

أ ـ حلم السلام

إن استخراج السلام من الواقع وتحوله إلى حلم أو رؤية، وقلبه من وسيلة لتحقيق الأهداف إلى

قيمة عليا، إنما يعرض الديمقراطية والدولة الديمقراطية للخطر. العالم الذي تريد اسرائيل الانتماء إليه لم يصل الى وضعه الراهن عن طريق السجود لآلهة السلام.

فقد جرت العملية وسط الاستعداد للتضحية بالطمأنينة من أجل الحرية والاستقلال والبقاء، الاستعداد للنضال والتضحية، إذا ما تطلب الأمر ذلك، وليس التصالح مع مثيري النزاع والشغب الذين لا يجوز استرضاؤهم. إن السير على هذا الدرب هو الفرصة الوحيدة أمام اسرائيل لاحلال السلام.

ب ـ الديمقراطية

تشكل «الديمقراطية» أسطورة رئيسية أخرى في النموذج الجديد. واضح أن للديمقراطية مزايا وأفضليات كثيرة، غير أنها مليئة بالتناقضات والثغرات والنواقص والمخاطر والتشوهات. ذات مرة سادت الديمقراطية باسم «الشعب»، بعد ذلك باسم «الأغلبية»، والآن باسم «حقوق الفرد»، وهي ثلاثة مضامين مختلفة كلياً عن بعضها البعض. وقد كانت «الديمقراطية» في كل مرحلة من المراحل الثلاث أداة في يد مجموعة من الديماغوغيين والساسة الأنانيين ومجموعات الضغط وصحافيين لا ضمير لهم، بل وفي يد ديكتاتوريين أيضاً. وبالمقارنة مع التجربة التاريخية المتراكمة لدى أنظمة أخرى، فإن الديمقراطية لا تزال أهون الشرور، لكنها ليست مقدسة، وبالقطع ليست نقية أو طاهرة.

ثمة صيغ للديمقراطية، تسعى كل منها الى ايجاد أفضل توليفة بين تناقضاتها الداخلية والى ملاءمة النظام السياسي للظروف المتغيرة والواقع الاجتماعي الجديد، وكذلك للمتطلبات القومية، فالديمقراطية البريطانية لا تشبه الديمقراطية الفرنسية، كما انهما تختلفان عن النموذج الأميركي. هذا الاختلاف أو التمايز يكمن في التراث المختلف لكل شعب من شعوب البلدان الثلاثة، وفي الانماط الاجتماعية المختلفة التي تخدمها الديمقراطية.

ومن بين سائر صيغ الديمقراطية، تبنى هؤلاء الذين يطرحون الديمقراطية كقيمة عليا ملائمة لاسرائيل، وجهة النظر الأكثر راديكالية، والتي ترى في الحكومة عدواً للفرد.

لقد انتظر اليهود ألفي عام تحقق سيادتهم القومية. وبعد مرور خمسين عاماً فقط على تحققها

نجد أن قسماً من اليهود يرون في الحكومة المنتخبة في اسرائيل أتوقراطية تقمع الحريات وتنتهك حقوق الفرد. أحياناً يخيل أن هناك من ينظر إلى الحكومة كما لو كانت نسخة عن حكم القياصرة في روسيا. مما لا شك فيه أن الديمقراطية الاسرائيلية تحتاج الى تغييرات جذرية كثيرة بغية تعزيز قدرتها على ضمان بقاء الأمة، والنهوض بمسؤولياتها تجاه ناخبيها. وعلى أية حال فإن صمود الديمقراطية الاسرائيلية في مجتمع يتألف من أشخاص أتوا في غالبيتهم من خلفية بلشفية، ثيوقراطية أو بطرياركية، يُعدُّ في حدّ ذاته بمنزلة معجزة. فهذا البقاء أو الوجود الهش، أُتيح بفضل الحساسية والصبر والتسامح الذي تحلت به الأغلبية الديمقراطية، ازاء ثقافات أخرى، هذا من جهة. من جهة أخرى، فقد أجبرت التهديدات الخارجية العناصر غير الديمقراطية على الاستجابة لقواعد اللعبة التي وضعتها الأغلبية الديمقراطية.

إن الحفاظ على مبادئ وحدود التسامح والتوازن، قولاً وعملاً، هو شرط مسبق لا غنى عنه لاستمرار بقاء الديمقراطية الإسرائيلية. أما المناكفون الذين يسعون لوضع هذه المبادئ أمام محكات راديكالية برسم ما يزعمون أنه الديمقراطية والمساواة والحقوق الفردية، فإنهم يهددون بقاء الديمقراطية، التي لا نظنهم من المؤيدين لها في واقع الأمر، هذا فضلاً عن أن سلوكهم وممارساتهم يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة لتؤدي الى اشاعة الفوضى والتسيب.

لا شك في أن التسامح والانفتاح يشكلان مثلاً ديمقراطية أساسية، ولكن الراديكاليين الذين يقدسون الديمقراطية أعلنوا في خضم عملية تحولها الى أسطورة بأنها - أي الديمقراطية - تعتبر في نظرهم بمنزلة قيمة عليا. وهم بذلك يسعون الى جعل الديمقراطية الإسرائيلية متجانسة، غير متسامحة وغير منفتحة وبالتالي غير ديمقراطية، وكل ذلك ما هو إلا فاشية مُقنّعة، أو ليبرالية فاشية تتستر ببرقع ديمقراطي زائف.

جـ- سلطة القانون

الأسطورة الثالثة للنموذج الجديد تتمثل في «سلطة القانون» التي حلت مكان «السلطة بواسطة القانون».

وكان ضعف الزعامة والنظام السياسيين في اسرائيل مُنذ حرب العام ١٩٧٣، وما واكب ذلك

من انهيار في قيم الاجماع، قد ولد فراغاً، وهو ما أتاح لمجموعة من رجالات القانون الذين آمنوا بأن القانون لا تحده حدود، اغتنام الفرصة لملء هذا الفراغ. ووفقاً لهذا التوجه فإن الجهاز القضائي قادر على معالجة أية مشكلة وحلها بوسائل قانونية. علاوة على ذلك، فإن موقف هؤلاء يقضي بأن الرقابة القضائية لا تتعلق فقط بسلامة وقانونية الاجراءات، بل ويجب أن تخضع لها أيضاً وجهات النظر العامة أو المهنية لرجالات السياسة وأصحاب الوظائف العامة والضباط والأطباء والمهندسين والبروفسورات. .الخ. وعلى رأيهم فإن القضاة والمحامين والمستشارين القانونيين يجب أن يكونوا السلطة المخولة بالحكم على قانونية الأعمال.

هذه الاستراتيجية تشكل انحرافاً خطيراً عن المبادئ التي اعتمدها الجهاز القضائي ذاته لغاية فترة ليست ببعيدة.

هذا الأمر ينطوي على خلل أخلاقي، وعلى اخلال بقاعدة «لا تحكم على صديقك قبل أن تصل إلى مكانه» وذلك في كل ما يتعلق بتحكيم العقل (بطبيعة الحال ليس المقصود هنا أن القاضي لا يستطيع الحكم على لص إلاّ إذا كان قد مارس السرقة بنفسه). هذا التوجه لدى الجهاز القضائي يعطي صلاحيات للجهاز دون تحمل مسؤولية عن النتائج التي يمكن أن تنجم عن قراراته. ومع كل الاحترام والتقدير للقانون والساهرين عليه، ولدورهم الحيوي الجليل في أي مجتمع متنور، فإن هؤلاء ليسوا مخولين وليس باستطاعتهم تقديم اجابات أو حلول ملائمة لكل المسائل المختلف عليها. فالمشكلات الدينية والأيديولوجية والتاريخية والعسكرية التنفيذية والطبية وحتى السياسية ليس لها، ولا يمكن وليس بالضرورة أن يكون لها جواب أو حل قضائي.

لقد تملص العديد من أجهزة ومؤسسات المجتمع، باسم «سلطة القانون»، من اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية، ملقية بهذه الأعباء على كاهل جهاز القضاء، إلى أن جعلت منه سَلَّة مهملات تُلقى فيها المشاكل التي لا ترغب الأجهزة والمؤسسات الأخرى في التصدي لها. لقد أخطأ جهاز القضاء عندما قَبِلَ أن يأخذ على عاتقه مهمة التصدي لهذه المسائل، وبالتالي شرع أبوابه أمام كل ما هب ودب. إن الامبريالية القضائية غير المحدودة أو غير المُقَيَّدة تغدو بمثابة ضربة مرتدة. فهي يمكن أن تهدم الأساس الذي ترتكز إليه سلطة القانون. وفي المحصلة فإن السلطة القضائية تستند

إلى الثقة التي يوليها الجمهور لها والى الاحترام الذي يكنه (هذا الجمهور) تجاه القضاة . وكلما تدهورت هذه المكانة، بفعل محاولة البت في قضايا غير قابلة للمحاكمة، كلما تضررت شرعية جهاز القضاء في الشؤون التي لا بديل فيها عن الحسم القضائي . هذا التوجه يمكن أن يضعف سلطة أو هيبة القضاء التي لا تقع في نطاق الأسطورة، بل هي سلطة حقيقية لا يمكن للمجتمع المتنور الاستغناء عنها .

شهدت اسرائيل خلال السنوات الأخيرة، وبالذات في فترة ازدهار شعار « سلطة القانون »، تدهوراً خطيراً في مجال الحفاظ على القانون وتطبيقه . وفي اعتقادي، فإن هذه العملية كانت حتمية من حيث أنها تحصيل حاصل لقانونية مفرطة، بمعنى ان الاستخدام غير الملائم للاجراءات القضائية يهمش مكانة المعايير القيمية ويضر بتحكيم الرأي السياسي والأخلاقي والعسكري والديني والتاريخي والعلمي .

إن « سلطة قانون » مطلقة من شأنها أن تفسد القيم الأخلاقية، وإذا غدت القانونية معياراً مطلقاً فستغيب عندئذٍ القيم الأخرى . إن الجهاز القضائي في اسرائيل يعاني اليوم من سلطة زائدة . ففي ظل نظام من هذا النوع، يستطيع الأنسان تبوأ منصب حكومي أو اعلامي أو أكاديمي طالما لم تجر ادانته . وفي رأيي فإن المجتمع القويم يجب أن يصر على الزام قادته وذوي المناصب الرسمية وصانعي الرأي العام وغيرهم من النخب بالخضوع إلى معايير أكثر صرامة في متطلباتها وشروطها من مجرد « عدم الإدانة في قضايا جنائية » .

لقد تضافر وهن النظام السياسي في اسرائيل مع الامبريالية القضائية، ما أخل بالتوازن بين أسس وأركان السلطة المختلفة . وقد شهدنا مؤخراً صراعات بين مُشرِّعين (بعضهم متورط في الواقع في انتهاك هذا القانون أو ذاك) وبين العاملين في خدمة القانون و تفسيره والدفاع عنه وتطبيقه . وإذا ما استمر هذا التوجه، فلن يكون بعيداً ذاك اليوم الذي سيصبح فيه الصحافيون، وليس القضاة، هم من يصدر الأحكام، فهم يقومون بنشر معلومات قضائية مستندين الى ثرثرات أو إلى وجهات نظرهم وميولهم الشخصية وليس إلى مؤهلات قانونية مهنية، لأنهم لا يمتلكون مثل المؤهلات، أو حتى معلومات وافية .

د ـ بلوغ النجاح

الأسطورة الرابعة التي حلت مكان الروح الطلائعية الاسرائيلية التي سادت في الماضي، هي السيرة المهنية والسجود لما يوصف بـ« التفوق »، والنجاح المادي أو الارتقاء الوظيفي. مع ذلك فإنه لا سبيل إلى الحكم على النجاح أو التفوق بدون قيم سلوكية تحدد من هو « المتفوق » وما هو النجاح.. فهل الناجح هو الفلاح الذي يحرث ويزرع أرضه ويحصل منها على قوته، أم انه المَلاّك الذي يحتفظ بالعقارات إلى أن تعود عليه بمردود عالٍ!! هل هو الذي يجاهر بالحقيقة حتى عندما تكون صعبة وقاسية أم أنه ذاك الذي ينجح بالذات في اخفاء فشله واخفاقاته أو في التنصل منها؟! هل هو الذي ينتج سلعة جيدة؟ أم ذاك الذي ينجح في تسويق بضاعة فاسدة؟ هل هو الذي يعمل ويجهد أم الذي يكسب أكثر؟

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أسطورة « التفوق » تجسد ليس فقط عملية التحول الأيديولوجي التي مرت بها اسرائيل، بل وتجسد أيضاً الصراع بين النخب الديمقراطية والنخب الجديدة. في الماضي تولت نخب طليعية من المستوطنين رفع لواء النموذج الصهيوني، وكانت هذه تضم محاربين ومثقفين ومدرسين وناشطين في استيعاب الهجرة ومجددين للغة والثقافة العبرية ورواد في مجالات اقتصادية وتكنولوجية مختلفة. أما النخبة التي تحمل لواء النموذج الجديد فتتألف من مصرفيين ومستثمرين وصناعيين ورجال أعمال ومحامين ومدققي حسابات وإعلاميين وفنانين، وهؤلاء جميعاً يجرون بلا كابح أو وازع وراء الشهرة والنجاح المهني الشخصي، ولا تجد على لسانهم سوى شعارات التفوق والنجاح. وقد حلت مفاهيم « المساهمة » و« النجاعة » مكان مفاهيم « الخدمة » والشعور بالواجب والرسالة، والتي شكلت قيماً أساسية في عالم النخب القديمة. وها هو الصراع بين القيم القديمة والقيم الجديدة يطوح بالمجتمع الإسرائيلي الذي فقد التوازن بين السلطة وتحمل المسؤولية، بين المكافأة والعقاب، والحقوق والواجبات والفقر والثراء، والعمل ورأس المال، والاخاء والمنافسة. وإذا لم ينجح ربان الطائرة، تحت الضغط الهائل الذي يتعرض له، بالإمساك بالمقود والخروج من المطب الهوائي، فإن هذه الطائرة ـ المجتمع الإسرائيلي ـ مصيرها السقوط والتحطم.

عملية السلام

سنتفحص انهيار «عملية السلام» التي أعطت دفعة حاسمة لهذه المتغيرات الأيديولوجية والاجتماعية. فهل بررت هذه العملية التغيرات أم أنها كانت مجرد خداع للذات؟!

ظلت اسرائيل لوقت طويل تأمل بنيل اعتراف الدول المجاورة لها، وأكدت غالبية الجمهور الإسرائيلي بأن تحقيق هذا الهدف يتطلب التنازل والمساومة. وقد تمحورت النقاشات الداخلية حول حجم التنازلات والمساومات، ولكن يبدو أن الأغلبية وافقت على مبدأ التسوية. في المقابل، لم يكن الهدف الذي سعى إليه الفلسطينيون هو التعايش أو التسوية وإنما العدل (حسب مفهومهم بطبيعة الحال): إذ ينبغي للتسوية مع اسرائيل ازالة المظالم التي لحقت بهم في الماضي، كما يدعون. والعدل هنا مفهوم مطلق لا يبقي مكاناً للتسويات أو الحلول الوسط. من هنا فقد جرى الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني المزعوم على صعيدين مختلفين لا يمكن الجمع بينهما. فما اعتبر في اسرائيل على أنه تسوية ضرورية من أجل المصالحة، اعتبر في نظر الفلسطينيين اعادة لحق مسلوب وليس كتنازل قام به الطرف الثاني يجدر أن يكون متبادلاً. وقد كان استمرار «عملية السلام» مرهوناً بمدى تلاؤم التنازلات الاسرائيلية مع مفهوم الفلسطينيين للعدل. وعندما توقفت اسرائيل عن التنازل وتمسكت بحقها، باشر الفلسطينيون أعمال العنف. ردة الفعل هذه أكدت عدم استعداد الفلسطينيين للتنازل عن أي شيء يعتبرون أنه يعود لهم. هذا السلوك عزز الشكوك الاسرائيلية في نوايا الفلسطينيين. كان للتطورات والأحداث التي شهدتها اسرائيل منذ ابرام اتفاقيات أوسلو، آثار مدمرة. لقد ولدت الاتفاقيات آمالاً وتوقعات، لكنها كانت مرتبطة أيضاً بهواجس ومخاوف. فمنذ بداية العملية، وبعدما انتهت الأجواء الاحتفالية الإعلامية، تراجعت التوقعات بتحقق السلام لتحل مكانها مخاوف متزايدة. فلو كانت المصالحة بين الشعبين حقيقية، لكان يجب أن تكون العملية معكوسة. لقد تبين أن القوى التي تحرك وتديم الصراع العميق بين العرب في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة وبين اليهود في اسرائيل أكثر صلابة وتماسكاً من الواقع الوهمي المطل من خلال شاشات التلفزيون ومن الواقع الذي يظهر في تقارير وبيانات الدبلوماسيين العلنية. إنها أقوى أيضاً من المصالح السياسية والاقتصادية لقطاعات مختلفة في طرفي النزاع.

وخلافاً لتوقعات، أو أوهام، الكثيرين من الاسرائيليين، فإن التاريخ لم يغير مساره في صيف العام ١٩٩٣ . فرفض العرب للقبول بوجود اسرائيل قوية ومزدهرة، لم يتغير إلاّ لجهة المزيد من التشدد. كذلك فإن ظروف معيشة العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة لم تتحسن، على الرغم من المساعدات المالية الضخمة التي أُرسلت إليهم من أوروبا ومصادر عربية. فالمبالغ الطائلة لم تصل أبداً إلى العنوان الذي يمكن من خلاله تحسين ظروف الحياة في مناطق السلطة الفلسطينية. لقد واصل العرب الفلسطينيون نضالهم العنيف ضد الصهيونية، هذا النضال الذي تحول من عصيان مدني إلى ارهاب. وقد صار تنفيذ الهجمات الارهابية أكثر سهولة بفضل الامكانيات التي أُتيحت للارهابيين من خلال اتفاق أوسلو والاتفاقيات التي تلته. أما الاعتقاد الساذج بأن أجهزة الأمن والشرطة الفلسطينية ستشكل ذراعاً لاسرائيل في محاربة الارهاب، فقد تبدد ولكن بثمن باهظ، كذلك فإن التوقعات والآمال بمستقبل يعمه السلام، والتي سادت في عهد اتفاقيات أوسلو، ذهبت هي الأخرى أدراج الرياح.

انتقال المشكلة من أوروبا الى الشرق الأوسط

لقد كانت جميع هذه الاستنتاجات واضحة قبل وقوع اغتيال (اسحق) رابين، وهي لم تنبع من حادث الاغتيال ذاته. وتأتي الأساطير بشكل عام للتغطية على اخفاقات، إذ ان النجاح والانجازات لا تحتاج إلى اثبات. كذلك فإن الأساطير تحتاج الى أبطال. وكحال الكثير من الاخفاقات التاريخية الأخرى، فقد تحولت اتفاقات أوسلو إلى أسطورة أصبح رابين بطلها.

باستطاعة الأسطورة أن تحول واقعاً الى خيال، لكنها لا تستطيع تغيير الحقائق. فالأسباب التي حالت دون تحقق السلام قبل اغتيال رابين، لا تزال قائمة بعينها. والمسافة بين البحر المتوسط ونهر الأردن لم تتغير.. فلا مصادر مائية جديدة ظهرت، ولا نظرة العرب إلى اليهود تغيرت. وهي إذا تغيرت، فقد تغيرت للأسوأ.

تخفي التغيرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي خلال الجيل الأخير وهماً عميقاً. قبل مائة عام اقترحت الصهيونية حلاً قومياً جماعياً لمشكلة الوجود اليهودي في مواجهة المجتمع الأوروبي الذي رفض اليهود، فقد وضعت أوروبا مصاعب أمام اندماج وذوبان اليهود، ودفعت في نهاية

المطاف نحو ارتكاب ابادة جماعية في صفوفهم، وقد كان نجاح الصهيونية في حل المسألة اليهودية مدهشاً لكنه لم يكن نجاحاً مكتملاً. فقد نقلت الصهيونية مشكلة بقاء اليهود من أوروبا الى الشرق الأوسط، ورفعت المشكلة من مستوى شخصي وطائفي الى مستوى قومي ودولي. فالعالم العربي المحيط باسرائيل يرفض التسليم بوجود دولة يهودية ذات سيادة في الشرق الأوسط، تماماً مثلما رفضت اوروبا العصرية الوجود اليهودي، الفردي والجماعي، ورفضت الحفاظ على التراث اليهودي. هذه الحقيقة يمكن أن تلقي ضوءاً آخر مختلفاً، بالنسبة لمكانة أوروبا فيما يتعلق بالعالم العربي اليوم، فاليهود ينتمون الى ماضي أوروبا بينما ينتمي العرب الى مستقبلها.

في هذه الأثناء يبدو أن اليهود كأفراد، وجدوا حلاً بديلاً وناجحاً لمشكلة بقائهم على غرار نموذج المجتمع التعددي في الولايات المتحدة. ظاهرياً هل هناك أسهل أو أبسط من محاكاة النموذج الأساسي الأميركي في الشرق الأوسط؟! بعبارة أخرى، هل هناك شيء طبيعي أكثر من تغييب مشكلة البقاء الجماعي اليهودي عن طريق التخلي عن فكرة الدولة ـ الأمة اليهودية واستبدالها بدولة تعددية؟ تلك هي بالضبط خدعة ما بعد الصهيونية. فاسرائيل تبقى في الشرق الأوسط وليس في الغرب الأوسط الأميركي. والشرق الأوسط لا يعترف بمفهوم «التعددية» بمعنى الدولة المتعددة القوميات التي لا تتحدد هويتها التاريخية ـ الاثنية ـ الثقافية بواسطة مجموعة مهيمنة معينة.

يبدو أن هناك ما يبرر مراجعة وانعاش وتحديث عدد من المفاهيم الأصلية للنموذج الصهيوني، ونبذ عدد من الأساطير البائدة. مع ذلك، فإن تبني النموذج التعددي الأميركي يشكل رفضاً راديكالياً لجوهر الصهيونية، لا يمكن أن يؤدي، بمنظور تاريخي، إلا إلى تدمير ذاتي قومي.

أفول علم الاجتماع الإسرائيلي

بقلم: أليك د. أفشتاين*

«أ»

في العام ١٩٩٣ اضيفت الى مخزون الكتب الاكاديمية مجموعة مقالات صدرت تحت عنوان «المجتمع الاسرائيلي — جوانب انتقادية».

وقد احتوى هذا الكتاب، كما يليق بعنوانه، مجموعة مقالات في علم الاجتماع، كتبها عدد من الباحثين المرموقين في هذا المجال خلال الفترة الاخيرة، عالجوا فيها جوانب مختلفة في الحياة والواقع الاسرائيليين، كالانقسامات الطائفية والاجتماعية، والمعاملة التعسفية للأقلية الفلسطينية، والسياسة العسكريتارية التي تنتهجها المؤسسة الرسمية، ومكانة المرأة.. وقد كانت النبرة السائدة في الكتاب واضحة ولا لبس فيها، فغالبية المقالات التي تضمنها الكتاب اتخذت موقفاً سلبياً رافضاً، أو متحفظاً على الأقل، تجاه دولة اسرائيل ونموذجها القومي. وفي الواقع فقد اشار محرر الكتاب، أوري رام، الذي يدرِّس اليوم في جامعة «بن غوريون (بئر السبع)»، اشار بوضوح في تقديمه للمجموعة، الى الاتجاه الذي يسم البحوث التي جمعت في الكتاب، إذ كتب يقول: على مدى فترة طويلة بدا علم الاجتماع الاسرائيلي اشبه بصدى ذي لون واحد للأيديولوجية الاسرائيلية الرسمية. فهو لم يختلف او يتميز من هذه الناحية عن باقي وسائل الاتصال الثقافية، كالصحف والمدارس والأدب وغيرها. هذا الوضع بدأ بالتغير في السبعينيات، فمنذ ذلك الوقت اخذ صوت علم الاجتماع النقدي في اسرائيل والذي تشكل الايديولوجية الرسمية أحد مواضيعه الدراسية وليس الفرضية التي ينطلق منها يزداد قوة بشكل مطرد. كما ان بصماته وآثاره على اجندة علم الاجتماع اضحت اليوم بمنزلة حقيقة راسخة. هذا الكتاب يشكل دليلا على ذلك إن لم نقل ايضا مساهمة[١].

---

* عضو في مركز «شاليم»، وأستاذ في دائرة علم الاجتماع والعلوم السياسية في الجامعة الإسرائيلية المفتوحة.

لقد كان استنتاج اوري رام بشأن «تعاظم» علم الاجتماع النقدي في اسرائيل صحيحا للغاية في حينه، واليوم، وبعد مرور عشر سنوات، يمكن القول ان هذا الاستنتاج بات اكثر صحة. فعلماء الاجتماع «الانتقاديون» لم يعودوا مجموعة هامشية في المؤسسة الاكاديمية، اذ ان مواقفهم اضحت تحتل في هذه الاثناء مكانة شبه مهيمنة في مضمار علم الاجتماع الذي اضحى معقلاً للأيديولوجية الراديكالية في الجامعات الاسرائيلية.

هذه الظاهرة لا يجوز التقليل من اهميتها. علينا ان نتذكر ان عدد الطلاب في كليات العلوم الاجتماعية في اسرائيل تضاعف ثلاث مرات خلال العقدين الماضيين[٢]. وهناك اكثر من خمسة آلاف طالب ينهون سنويا دراستهم للقب خريج، وأكثر من ألفي طالب للقب مؤهل. قسم كبير من الخريجين المؤهلين من هذه الكليات يتم توظيفهم او استيعابهم في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة، وبالتالي فإنهم يشاركون بصورة فعالة في رسم وبلورة السياسة والادارة العامة في اسرائيل. لذلك يجدر بنا محاولة فهم طبيعة الافكار التي يتعرض لها هؤلاء الاشخاص او الخريجون اثناء دراستهم الاكاديمية، وهو تعرض له بطبيعة الحال تأثير ملموس على وجهات نظرهم.

هذا المقال يتفحص عددا من أبعاد وانعكاسات ظهور «علم الاجتماع النقدي» وتحوله الى صوت مهيمن في دراسة المجتمع الاسرائيلي في البلاد وخارجها. وكما سنلاحظ فقد احدثت عملية اضفاء الصبغة الراديكالية المتزايدة على علوم الاجتماع في اسرائيل تحولا عميقا في اجندة البحث. فعوضا عن ابداء الرأي حول المسائل المركزية التي تشغل المجتمع الاسرائيلي، يفضل علماء الاجتماع الانتقاديون، لأسباب ايديولوجية، التركيز على اعادة صياغة التاريخ والذاكرة الجماعية القومية. فضلا عن ذلك، فإن التزام هؤلاء الباحثين بالنظريات النقدية الماركسية وما بعد الكولونيالية، يدفعهم نحو تجاهل خصوصيات الواقع الاسرائيلي، بل وتشويه الحقائق احيانا في محاولة لمواءمتها مع قوالب نظرية محددة سلفا.

هذه الظواهر تضع علامة استفهام على المصداقية العلمية والتطور الفكري لمنهج البحث العلمي. صحيح ان النقد هو اداة بحثية ضرورية ومهمة – وهذا امر يقر به علماء الاجتماع «التقليديون» – غير ان التيارات السائدة اليوم في علوم الاجتماع تستخدم اداة النقد بطريقة تخرج عن المقاييس

المهنية. وفي حالة استمرار هذا التوجه فإن علم الاجتماع الاسرائيلي قد يدفع ثمنا باهظا، سواء بفقدانه لسمعته المهنية او باغتراب متزايد بينه وبين المجتمع الذي يفترض به – أي علم الاجتماع – بحثه وتحليله.

«ب»

كانت النظرة الانتقادية جزءا لا يتجزأ من البحث الاجتماعي في اسرائيل وذلك قبل وقت طويل من ظهور علم الاجتماع «النقدي». مؤسسو المنهج البحثي العلمي في البلاد لم يعتبروا انفسهم خدماً للمؤسسة ولم يتوانوا عن كشف اخفاقات السياسة الرسمية استنادا للمعطيات التي توصلوا لها في بحوثهم. ولكن، وفي الوقت الذي كان فيه نقد علم الاجتماع في الخمسينيات والستينيات لا يزال ملتزما الى حد ما بوجهة النظر الصهيونية، الا ان هذا الموقف نُحِّيَ أمام وجهات النظر الراديكالية التي احتلت الصدارة. التوجه النقدي الذي اصبح مسيطرا في التسعينيات لم يعد يكتفِ بشجب سياسة المؤسسة، فهو يرفض من ناحية عملية المحاولة الهادفة الى اقامة دولة قومية يهودية في البلاد.

لا بد من القول ان الصهيونية اثارت حب الاستطلاع الاكاديمي لدى علماء الاجتماع وذلك في مرحلة مبكرة من تطورها. وقد بدأ الاهتمام البحثي بالمجتمع اليهودي في ارض اسرائيل منذ فترة الاستيطان الاولى، على الرغم من ان اوائل الباحثين الذين كتبوا عن الموضوع كانوا اوروبيين، باستثناء حالات قليلة مثل عالم الاجتماع آرثور روبين، الذي قدم الى البلاد العام ١٩٠٨، والإنثروبولوجي شلومو غويتين، الذي هاجر الى البلاد العام ١٩٢٣، وأستاذ العلوم السياسية زيغفريد لندسهوت الذي هاجر العام ١٩٣٦. ولكن بعد انشاء دائرة علم الاجتماع في الجامعة العبرية بالقدس العام ١٩٤٧ ظهر ايضا الجيل الاول من الاكاديميين الذين نظروا الى العمليات الحاصلة في المجتمع الاسرائيلي نظرة «من الداخل». وقد وضع باحثون من أمثال شموئيل نوح آيزنشتات، ويوسيف بن داڤيد ودان هوروبيتس وموشيه ليسك وغيرهم، أسس التحليل الاجتماعي للمجتمع الاسرائيلي وسماته الخاصة. ومن بين الاعمال والدراسات المهمة التي وضعها هؤلاء يمكن الاشارة الى الكتاب التأسيسي «المجتمع الاسرائيلي» (١٩٦٧) من تأليف آيزنشتات ومجموعة المقالات «النسيج الاجتماعي في اسرائيل» (١٩٦٨) التي حررها آيزنشتات ايضا، وبحث يوسيف

بن داڤيد « التخطيط الزراعي والبلدات الجماهيرية في اسرائيل » (١٩٦٤)، وكتاب موشيه ليسك عن « نخب المجتمع اليهودي في ارض اسرائيل في عهد الانتداب » (١٩٨١) ودراستيه المشتركتين مع دان هوروبيتس « من الاستيطان الى الدولة » (١٩٧٧) و« معضلات في الأوتوبيا » (١٩٩٠)، واللتين حللتا المجتمع الاسرائيلي من وجهة نظر مؤسسية [٣].

لقد سُمِعت بين الباحثين الذين عملوا في البلاد اصوات راديكالية في الوقت الذي كان فيه هذا المضمار لا يزال في مهده. وقد برز في فترة الاستيطان الاولى طالبان يتبنيان وجهة نظر كوزوموبوليتية درسا علم الاجتماع في الجامعة العبرية، الاول آرثور روبين، والذي ترأس بين ١٩٢٥ و١٩٢٩ جمعية « تحالف سلام »، والثاني مارتين بوبر، الذي كان معروفا قبل قدومه من ألمانيا، وكان في العام ١٩٤٢ بين مؤسسي جمعية « إيحود » الوحدة التي عملت من اجل اقامة دولة ثنائية القومية في البلاد. بيد ان تأثير المذكورين على تشكيل علم الاجتماع الاسرائيلي كان محدودا للغاية، اذ توفي روبين في العام ١٩٤٣، قبل تأسيس دائرة علم الاجتماع (في الجامعة العبرية) بصفة رسمية، في حين ان بوبر، الذي عين اول رئيس لهذه الدائرة، استقال بعد سنتين من تعيينه، العام ١٩٥٠، ليحل مكانه آيزنشتات.

تبنى جيل المؤسسين لعلم الاجتماع الاسرائيلي بصورة عامة المنطلقات الاساسية لوجهة النظر الصهيونية. وقد تأثرت كتابات باحثيه بصورة خاصة بالأيديولوجيا الرسمية التي هيمنت عليها روح وأفكار بن غوريون.. فقد عكست أبحاث علماء الاجتماع البارزين في تلك الفترة، وفي مقدمتهم آيزنشتات، الإيمان بالهيبة المؤسسية للدولة وبالدور المركزي الذي تضطلع به اجهزتها ومؤسساتها في عملية عصرنة المجتمع [٤]. ومن هذه الناحية على الاقل، بدا علماء الاجتماع اقرب الى المثقفين ورجالات الفكر الآخرين الذين عملوا في الجامعات إبان تلك الفترة ذاتها، على الرغم من ان أبحاثهم حافظت بشكل عام على نبرة اكثر علمية وموضوعية [٥]. وفي هذا الصدد، كتب ميخائيل كيرن، من دائرة الاعلام والاتصالات في جامعة تل ابيب،: « لم يمتدح أي من علماء الاجتماع بن غوريون كما فعل عدد من الكتّاب.. ولكن مما لا شك فيه ان علم الاجتماع الاسرائيلي كان في بدايته حافلا بالمصطلحات والمفاهيم المتساوقة مع وجهة النظر الرسمية التي مثلها بن غوريون » [٦].

غير انه وخلافاً للادعاءات التي يثيرها عدد من علماء الاجتماع الانتقاديين [٧]، فإن الباحثين الذين تبنوا في تلك الفترة وجهة النظر «الرسمية» لم يكونوا ايضاً خدماً مطيعين للمؤسسة. فهم من ناحية عملية، لم يتورعوا عن الحديث في مناسبات مختلفة، عن الثغرات والعيوب التي اعترت النهج الذي اتبعته السلطات. وعلى سبيل المثال فقد بين كل من آيزنشتات ويهوديت شوفال في بحوثهما بأن سياسة «بوتقة الصهر» لم تحقق اهدافها، وأن الفوارق بين ابناء المجموعات الاثنية المختلفة (الاشكناز و«الشرقيون») لم تختف، بل ظلت قائمة حتى في صفوف ابناء الجيل الثاني من المهاجرين، خلافاً لتوقعات صانعي السياسة [٨]. في سلسلة مقالات نشرت خلال العامين ١٩٥٦ – ١٩٥٧ في مجلة «مغموت» نزعات، وهي المجلة الفصلية المركزية التي يصدرها علماء الاجتماع وعلماء النفس باللغة العبرية، انتقد كل من اريبه سيمون و ليئا آدر وسارة سميلنسكي مفهوم التجانس في التعليم وقالوا ان طرق التعليم وطريقة اختبار الإنجازات التعليمية المتبعة في اسرائيل لا تلائم الخصوصية الثقافية، والخلفية او المعطيات الاساسية للتلاميذ الذين قدموا من بلدان الشرق [٩].

موشيه ليسك ويهودا مترس، كشفا البنية الطبقية للمجتمع الاسرائيلي – رغم تصريحات قادة هذا المجتمع عن المساواة التي تسوده – وأشارا الى تأثير العوامل الاجتماعية والديمغرافية، مثل الانتماء الطائفي والأقدمية في البلاد ومستوى التدين، على مكانة الفرد في السلم الطبقي[١٠]. من هنا فإن تماثل علماء الاجتماع الاسرائيليين مبدئيا مع النموذج الصهيوني لم يمنعهم من تفحص سياسة السلطة، في مجالات مختلفة، بصورة انتقادية، بل واقتراح بدائل لهذه السياسة.

وقد ادى اتساع جهاز التعليم العالي من جهة، وضعف هيمنة «مباي» في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، من جهة اخرى، الى إحداث تغيرات عميقة في منهج بحث علوم الاجتماع. حيث اصبح حقل البحث مكشوفا ومفتوحا أمام تأثيرات مختلفة، وتبنى باحثون من الجامعات الجديدة في تل ابيب وحيفا منطلقات نظرية وميثولوجية مغايرة لتلك التي وجهت الجيل الاول من الباحثين الذين نشأوا في القدس.

لقد كانت هذه الفترة، بمفاهيم معينة، «العصر الذهبي» لعلم الاجتماع الاسرائيلي، حيث وفرت بعض منصات الحوار المهني، كمجلات «مدينا، ممشال فيحاسيم بينلئوميم» [دولة، حكم

وعلاقات دولية] و« مغموت » – فصلية تعنى بالبحث في علم السلوك – إمكانيات عديدة وأكثر تنوعاً للباحثين للتعبير عن آرائهم، وقد نشر العديد منهم مقالاتهم جنباً الى جنب (وهي عادة لم تعد مألوفة في السنوات الأخيرة)[١١]، كذلك فقد نشأت العديد من دوائر علم الاجتماع في اسرائيل وبوتيرة لافتة للنظر، كما تطورت أساليب وطرق البحث، وقد اتاح كل ذلك توطد مكانة علم الاجتماع الاسرائيلي في العالم الغربي بشكل مطرد.

وقد تركت التعددية الاكاديمية في السبعينيات أثرها وبصماتها بما في ذلك في مجال تنامي التوجهات الانتقادية في بحوث علم الاجتماع. وقد لعب باحثان دوراً مهماً في هذا الاتجاه، وهما يوناتان شابيرا من جامعة تل ابيب وسامي سموحا من جامعة حيفا. ولم تسهم بحوثهما في اعادة تشكيل حدود خطاب علم الاجتماع وحسب، بل أضفت عليه ايضا صبغة مناهضة للمؤسسة الرسمية، اصبحت اكثر حدة بمرور الوقت.

ويعتبر يوناتان شابيرا الى حد كبير، صاحب الفضل في إحداث التحول « النقدي » في علم الاجتماع الاسرائيلي [١٢]. وقد انصبت أبحاثه على كشف وتعرية الاداء – الدور – الأولجركي للنخب السياسية الاسرائيلية وتبيان تأثيرها السلبي على تطور الديمقراطية في البلاد. وعلى سبيل المثال فقد اشار شابيرا في مؤلفيه « أحدوت هعبوداه التاريخي » (١٩٧٥) [١٣] و« الديمقراطية في اسرائيل » (١٩٧٧) [١٤]، الى الأجهزة والادوات العلنية والسرية التي استخدمها حزب « مباي » في توطيد سلطته السياسية المتنفذة واستحواذه على مراكز القوة في المجتمع. وقد تعززت النبرة الانتقادية في بحوثه اللاحقة التي شجب فيها المناورات والألاعيب التي يلجأ اليها اصحاب السلطة السياسية في تأمين سيطرتهم وتحكمهم بالجمهور الذي يعاني من ضعف وتدن في وعيه المدني[١٥].

مع ذلك، تجدر الاشارة الى ان توجه شابيرا النقدي لم يتصادم، من وجهة نظره، مع ولائه للقيم الاساسية للدولة اليهودية. على العكس، ففي عدد خاص لمجلة « سوسيولوجيا اسرائيلية » والذي كرس لذكراه، ذكر المحررون حانه هرتسوغ وأدريانا كامب وليفي غرينبرغ، ان شابيرا رأى في عمله وأبحاثه تجسيدا لقناعاته الصهيونية: « على الرغم من انه شخصيا كان من اعظم المنتقدين للرواية المهيمنة، فضلاً عن دعمه ومساندته للكثير من الشبان الذين ساهموا في تقويض الرواية الصهيونية، الا انه لم ير في ذلك عملا تدميريا او مناهضا للقومية.. لقد آمن [شابيرا] بأن النقد ضروري

وحيوي للديمقراطية الاسرائيلية ولقدرتها على رسم سياسة جديدة تخلصنا من اخطاء جيل المؤسسين »[١٦].

من جهة اخرى فقد عكست أبحاث سامي سموحا ومقالاته الريادية حول موقع ومكانة الاقلية العربية في المجتمع الاسرائيلي، موقفا راديكاليا اكثر تجاه الدولة والصهيونية. ولم توجه ادعاءات سموحا ضد المؤسسة الرسمية وحسب، وانما ايضا ضد الايديولوجية القومية التي اعطت اسرائيل صبغتها اليهودية. وبحسب ادعائه، فإن التطلع لبناء أمة افضى « بالضرورة » الى « شرذمة مؤسسية وإلى غياب الثنائية الثقافية ». الدولة التي اقيمت على هذا الأساس تباهت بادعاء الديمقراطية لكنها اجحفت بصورة منهاجية بحق الاقلية العربية. في العام ١٩٨٠ كتب سموحا:

« في كل ما يتصل بعرب إسرائيل، لا يقتصر الأمر فقط على عدم ضمان حقوق الأقلية وعدم تقليص صلاحيات السلطة، وإنما هناك أيضاً مشكلة استبداد الأغلبية، واستخدام واسع لقوة وسلطة الدولة بغية السيطرة على الأقلية »[١٧]. ويضيف أن التمييز ضد العرب يشكل مكوّناً راسخاً في المجتمع الإسرائيلي، أما اندماجهم في هذا المجتمع فقد نبع في شكل أساسي من « عوامل سلبية ولا إرادية كالتبعية الاقتصادية والقهر السياسي وفرض العزلة البيئية والاجتماعية »[١٨]. هذا القمع المستمر تقف وراءه، كما يتضح، مصالح اقتصادية جلية:

« تلجأ المؤسسة الرسمية إلى إجراءات إضافية، تهدف إلى ضمان استمرار الوضع المجحف الحالي، فبقاء عرب إسرائيل كأقلية غير منظمة وضعيفة هو الذي يتيح فقط وبصورة دائمة توريد قوة عمل ذات مكانة متدنية ومصدراً لتزويد الدولة بالأراضي، إضافة إلى أن إسرائيل ستتمكن من توظيف موارد أقل بكثير من المتوسط العام في تطوير الوسط العربي والخدمات المقدمة له »[١٩]. ادعاءات وطروحات من هذا النوع أضحت خلال العقدين الأخيرين مقبولة أكثر لدى المحافل الأكاديمية، كما أنها أخذت تشكل وتسم أكثر فأكثر أجندة علوم الاجتماع في إسرائيل. هناك أربعة عوامل رئيسة، تكمل بعضها بعضاً، غذّت هذه العملية وأعطتها دفعة إلى الأمام.

أوّلاً: إن الباحثين الإسرائيليين الذين تلقوا دراستهم خارج البلاد تشرّبوا وجهات نظر ومفاهيم راديكالية كانت قد راجت في الجامعات الأميركية والأوروبية منذ الستينيات فصاعداً. روح « اليسار الجديد »، الذي احتج ضد النظام « القمعي » للغرب الرأسمالي، أجّجت وأثارت أيضاً

الجامعات الإسرائيلية. ففي تل أبيب وحيفا، ولاحقاً في بئر السبع، ظهرت مجموعات من المحاضرين الشبان والطلبة الذين رأوا في أنفسهم قوة فكرية طليعية تبشّر بالثورة القادمة.

ثانياً، أدت هزيمة حركة «العمل» في الانتخابات العامة للكنيست التاسعة العام ١٩٧٧، وأكثر من ذلك نشوب حرب لبنان العام ١٩٨٢[٢٠]، إلى صدمة شديدة لدى أوساط المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية. وقد عزّزت هذه الأحداث اتجاهات المعارضة في الأوساط المثقفة، حيث شعر الكثير من الباحثين والمثقفين باغتراب متزايد تجاه الدولة والاتجاه الذي تسير فيه (الدولة)، وعبّروا عن ذلك في أبحاث ذات صبغة سياسية بحتة[٢٠].

ثالثاً: أثرت العملية السياسية مع الفلسطينيين، والتي انطلقت في منتصف التسعينيات، تأثيراً ملموساً على تغيير اتجاه علوم المجتمع في إسرائيل[٢١]. وقد مال الكثيرون من الباحثين في تلك الفترة إلى قبول رأي سامي سموحا الذي اعتقد أن «الصراع الإسرائيلي – العربي في سبيله إلى الانتهاء». وأنه «يخبو شيئاً فشيئاً منذ عقدين» وأن «نهاية الصراع هي عملية لا رجوع فيها، وتتقدم على مراحل، مدعومة بتأييد دولي وبمساندة من الرأي العام اليهودي والفلسطيني»[٢٢].

كذلك أدى الشعور بأن التهديد الخارجي لم يعد يشكل خطراً على وجود المجتمع الإسرائيلي في حد ذاته، إلى تغيرات بعيدة الأثر في طابع البحث والخطاب الذي دار في المؤسسة الأكاديمية حول الهوية الجماعية، حيث انخرط عدد متزايد من الباحثين في الجهود والمساعي الرامية لدفع العملية السياسية قدماً، مكرسين بحوثهم لنقض وإدانة سياسة إسرائيل تجاه العرب عموماً والفلسطينيين على وجه الخصوص.

رابعاً: أدت عمليات العولمة إلى توثيق الصلة بين الباحثين الإسرائيليين والمؤسسات الدولية، وبدرجة كبيرة أيضاً تبعيتهم لهذه المؤسسات. علماء الاجتماع الإسرائيليون الذين سعوا إلى تحسين مكانتهم في أوساط المجتمع الدولي تبنوا إلى حد معين التوجهات المناوئة لإسرائيل التي تفشت في أوساط هذا المجتمع منذ الثمانينيات فصاعداً. هناك مثال سجل في الفترة الأخيرة يمكن أن يدلل على هذه الظاهرة.. ففي العام ٢٠٠٢، وزع في بريطانيا، ومن ثم في دول أخرى، بيان دعا إلى عزل ومقاطعة المجتمع العلمي – الأكاديمي في إسرائيل بسبب ما وصف بـ«جرائم الحرب»

التي ترتكبها هذه الدولة بحق الفلسطينيين. وكرد على ذلك نشر باروخ كمرلينغ، وهو عالم اجتماع من الجامعة العربية بالقدس، رسالة احتجاج علنية طلب فيها من زملائه الغربيين عدم قطع علاقاتهم مع المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية لأنها (أي المؤسسة الأكاديمية) تشكل بؤرة معارضة حازمة للسياسة « الفاشية » التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية[٢٣].

تعاظم التيار الانتقادي أدى، بعد فترة من الوقت، إلى أفول عصر التعددية في بحث علم الاجتماع في إسرائيل، فالراديكالية التي طبعت البحث في هذا المجال، والتي بدأت في جامعات تل أبيب، حيفا وبئر السبع، استحوذت بسرعة على معظم المنصات (والمحافل) المهنية. في العام ١٩٩٣ ظهر مؤشران مهمان على هذا التوجه: كتاب « المجتمع الإسرائيلي: جوانب انتقادية » الذي حرره أوري رام، والذي أشرت له في مستهل هذا المقال، ومجلة « تيئوريا فبكورت » [نظرية ونقد] التي غدت منصة ريادية لتيار ما بعد الصهيونية في الأكاديمية الإسرائيلية. في العام ١٩٩٩ صدرت هذه المجلة بعدد خاص، مصوّر، تحت عنوان « ٥٠ على الـ ٤٨ »، تضمن محاولة لطرح ما يشبه التاريخ البديل لدولة إسرائيل.

أحد المقالات التي نشرت في العدد ذاته، بقلم رونين شامير ودان أبنون، أحيا ذكرى مارتن بوبر بوصفه الأب الروحي لعلم الاجتماع الإسرائيلي النقدي، والذي طرح رؤية تدعو إلى « التفحُّص النقدي الصارم للمفاهيم والمعايير والمنطلقات التي تحدد الوعي الجماعي المشترك، الدولة »[٢٤].

وفي إطار نقد « المفاهيم والمعايير والفرضيات الأساسية » التي ترتكز عليها الدولة، يوجه علماء الاجتماع الانتقاديون جلّ نقدهم لتقويض الفكرة الصهيونية وتصويرها كأيديولوجية – قمع وتمييز. هذا الهدف يشكل الاجماع الذي يوحد التيار النقدي، كما يقول ميخائيل شيلو، الذي كان حتى فترة قريبة، رئيساً لدائرة علم الاجتماع في الجامعة العبرية بالقدس. وقد كتب شيلو « هناك بين الباحثين الانتقاديين تشكيلة منوعة من التوجهات والقناعات، لكنهم جميعاً متفقون في طرح علامة الاستفهام حول مفاهيم وفرضيات بديهية وقفت في صلب تسويغ ومبرر الصهيونية وشكلت الأساس الذي بنيت عليه هالة سلطة النخب الإسرائيلية »[٢٥].

أورن يفتحئيل من جامعة بن غوريون، الذي عين في أواخر التسعينيات محرّراً لفصلية « مجلة إسرائيلية لعلوم المجتمع »[٢٦]، شرح بالروحية ذاتها المظالم والمآسي التي تسببت بها الدولة اليهودية

منذ قيامها:

«بعد قيام الدولة مباشرة ولجت إسرائيل عملية حثيثة من التبلور الإقليمي المتجدد... وكان جوهر الاستراتيجية ولبها هو تهويد المجال. وهذه الاستراتيجية حركها هدف ثابت تمثل بالكولونيالية والتوسع اليهوديين، اللذين تبنتهما الدولة الإسرائيلية المتكونة.. تهويد المجال، الذي ترتب عليه أيضاً طرد السكان العرب وتدمير قراهم ومنع عودة لاجئيهم، لم يستند إلى القوة التنفيذية للدولة وحسب، وإنما أيضاً إلى وضع العرب مواطني إسرائيل في قالب عدو كامن أو محتمل، وإلى غطاء الشرعية الدولية الممنوحة لدول ذات سيادة بمعالجة شؤونها الداخلية»(٢٧).

ووفقاً لـ يفتحئيل، فإن طرد الفلسطينيين في نطاق تهويد المجال في البلاد وقولبتهم كأعداء للدولة ليسا فقط ثمرة هذه السياسة الحكومية أو تلك.. هذه المظالم تنبع من الكذب المتأصل في وجهة النظر الصهيونية. وقد كتب يفتحئيل إن:

«استراتيجية التهويد استندت أيضاً إلى أسطورة، مهيمنة ومؤسسة نمت منذ تكريس ومأسسة الحركة الصهيونية مطلع القرن العشرين، وجوهرها أن «البلاد» تعود للشعب اليهودي وحده فقط. وبمرور الوقت خلقت هذه الأسطورة في إسرائيل أنماطاً شديدة القوة من القومية الإثنية الاستيطانية»(٢٨). من هنا فإن الأسطورة الصهيونية التي أعطت الشعب اليهودي الحق في «أرض إسرائيل»، هي المتهمة أو المسؤولة إذاً عن الطابع الإثني القمعي لدولة إسرائيل. ويؤكد يفتحئيل أن هذا التشويه يكبح التطور السياسي والأخلاقي للدولة. ويضيف في ما كتبه: «إن استمرار تعريف هوية الدولة كهوية يهودية لا يتيح للمواطنين غير اليهود الدخول الكامل إلى الجمعية السياسية، وهو بذلك يمنع تلقائياً إقامة ديمقراطية عصرية»(٢٩). مطالبة مماثلة، تنادي بمحو الطابع اليهودي للدولة، وردت أيضاً على لسان أوري رام، الذي تحدث عن مشاركته في مظاهرة ضد الإكراه أو الفرض الديني، جرت في تل أبيب العام ١٩٩٨، بقوله: «الشعار الرائج في نضالات العلمانيين هو «فصل الدين عن الدولة». ولكن مشكلة الديمقراطية في إسرائيل لا تتمثل بالدين ولا بالمتدينين.. المشكلة تكمن في التعريف الإثني للدولة، لذلك لا يكفي الفصل بين الدين والدولة وإنما يجب الفصل بين الهوية والمواطنة»(٣٠).

وبطبيعة الحال فإن معنى فصل الهوية عن المواطنة هو إقامة «دولة جميع مواطنيها» التي ستحل

مكان دولة القومية اليهودية. هذه الأمور تعكس تماماً البرنامج الأيديولوجي لعلم الاجتماع النقدي، وعلى الأخص تجند هذه الأيديولوجية لجهة تقويض مكانة الفكرة الصهيونية. وهكذا تحولت علوم الاجتماع في إسرائيل إلى دفيئة لوجهة نظر راديكالية تنقض الفرضيات الأساسية للمشروع القومي اليهودي وتتحدى أخلاقيته. وقد انتقلت هذه المواقف تدريجياً من الهامش إلى مركز منهج البحث، إلى أن تحولت إلى مُسلّمة سائدة، هناك قلائل فقط يجرؤون على تحديها أو الطعن فيها. والنتيجة، حسبما سيتضح لنا، تمثلت في عملية تسييس متزايد للبحث، ما أفضى بالتالي ولتحصيل حاصل، إلى المس بنوعية هذا البحث.

«ج»

بغية فهم مغزى تعاظم التوجه النقدي في علم الاجتماع الاسرائيلي يجب الوقوف بداية على كامل التحول النظري الكامن في أساس هذا التوجه. هذا التغير يعبر عن نفسه في تحويل الشأن النظري لمنهج البحث إلى وجهات نظر راديكالية، تركز على كشف الأنماط السياسية والاجتماعية للقمع والاستغلال.

هناك نموذجان نظريان من هذا النوع اكتسبا في الثمانينيات والتسعينيات شعبية خاصة في صفوف باحثي علم الاجتماع في اسرائيل، نموذج الماركسية ونموذج ما بعد الكولونيالية [٣١]. هذه التوجهات النقدية التي ازدهرت في أوساط اليسار الأكاديمي في الغرب، تجذرت في البلاد أيضاً ومنحت علماء الاجتماع الاسرائيليين أساساً نظرياً ذا بعد سياسي، بيد ان اعتماد البحث الاجتماعي بشكل متزايد على أسس ماركسية أو ما بعد كولونيالية أدى أيضاً إلى اضعاف البعد التجريبي لهذا البحث. وفي خضم اندفاعهم وحماسهم لاثبات ملاءمة النماذج النظرية المستوردة، يميل علماء الاجتماع الانتقاديون إلى تجاهل خصائص الجوانب الخاصة للواقع الاسرائيلي بل يقومون أحياناً بتشويه حقائق لا تنسجم مع المسلمات المحددة سلفاً التي توجه عملهم.

الموقف الماركسي في خطاب علم الاجتماع الاسرائيلي بدأ يترسخ في جامعة حيفا في السبعينيات. وفي العام ١٩٧٨ صدر عن دائرة علم الاجتماع في الجامعة العدد الاول من مجلة «محبروت لمحكار فبكورت» [دفاتر في البحث والنقد]. أما هدف المجلة كما حدده محرروها المؤسسون، هنري روزنفلد ودبورا برنشتاين وشلومو سبيرسكي ودبورا كلكين، في مستهل المجلة،

فكان على النحو التالي:

المساهمة في تحليل العلاقات القائمة على القمع والتمييز والاغتراب والتخلف، والتي تعتبر تجليات رئيسية للمجتمع الطبقي... وجعل «محبروت» منصة للتيار النقدي الذي يعارض الطرق الايجابية والمفاهيم «المحايدة» المنتشرة في علم الاجتماع. هذه التوجهات تشكل... عائقاً أمام فهم الواقع الاجتماعي، وبالتالي أمام تغييره (٣٢).

مؤسسو المجموعة الجديدة رفضوا اذاً سلفاً التطلع إلى الموضوعية والحياد العلمي بدعوى أنهما ينطويان على مساس بنوعية البحث السوسيولوجي.

علاوة على ذلك، فقد أعلن علماء الاجتماع هؤلاء على رؤوس الأشهاد بأنهم لا يرون في أبحاثهم وسيلة لفهم الواقع الاجتماعي وحسب، وانما أيضاً، وبالدرجة الأولى، أداة لتغيير هذا الواقع بما يتلاءم وبرنامجهم الأيديولوجي.

الصورة التي رسمها الباحثون من اعضاء المجموعة الحيفاوية جاءت مُنْسجمة تماماً مع وجهة نظرهم الماركسية، فمن جهة وقفت المجموعات الضعيفة في المجتمع الاسرائيلي «الطبقات المستغلة» سكان اسرائيل الفلسطينيون والبروليتاريا الشرقية (٣٣). بينما تقف في الجانب الآخر طبقة متوسطة «رسمية» تكونت في البلاد في الخمسينيات إلى جانب الطبقة المتوسطة القديمة، التي لا تتمتع بأهمية سياسية، وسط اعتمادها على موارد عامة وتمتعها برعاية «مباي». وطبقاً لعلماء الاجتماع المنتمين للمدرسة الماركسية، فقد كان سعي هذه الطبقة للسيطرة على موارد المجتمع النامي واحداً من العوامل المحركة الرئيسية في السياسة الخارجية والداخلية، لدولة اسرائيل، وهو ما يفسر ايضاً الخط القومي والعسكرتاري المتشدد الذي تمسكت به الدولة تجاه جاراتها العربيات وتعاملها القائم على الوصاية والاستعلاء تجاه الفلسطينيين والطوائف الشرقية.

هناك تعبير جلي للمواقف المركزية للمجموعة الحيفاوية يمكن ان تجده في البحث المشترك الذي أجراه باحثان بارزان من اعضاء هذه المجموعة، وهما شولميت كارمي وهنري روزنفيلد، حيث يرسم هذا الثنائي صورة قاتمة للتاريخ الاسرائيلي: كان باستطاعة الدولة عقب قيامها الاختيار بين امكانيتين، التحول إلى مجتمع اشتراكي ثنائي القومية، او تبني طراز أو نموذج من القومية العسكرتارية. وقد اختارت حركة العمل الامكانية الثانية (٣٤). هذا التحول كان نتاج سياسة

موجهة، ذلك لأن زعماء الدولة الفتية فضلوا عدم حل المشكلة الوطنية الفلسطينية والحيلولة دون عودة لاجئي العام ١٩٤٨ إلى اسرائيل.. كارمي وروزنفيلد اعربا عن أسفهما ازاء الخيار التاريخي لحزب «مباي» حيث كتبا:

كان من واجب سلطة اشتراكية العمل على تفكيك الوضع الذي نشأ جراء حرب ١٩٤٨ باتجاه حل مشكلة اللاجئين ودعم قيام دولة فلسطينية بجوار اسرائيل وتأييد نزع السلاح والحياد الاقليميين... ان السلطة الأشتراكية ملزمة، وكان بوسعها محاربة التطرف القومي داخل صفوف شعبها وفرض تنازل عن جزء كبير من «الغنائم» والامتيازات التي غنمها المنتصر. ولكن الرسمية، وخلافاً للاشتراكية، ارتبطت بشكل ايجابي للغاية بالحل العسكري للمشكلة القومية وساهمت في تكريس هذا الحل وحمايته من خلال توسيعه في الحروب اللاحقة (٣٥).

الطريق الذي انتهجته القيادة الصهيونية حول الصراع بين اليهود والفلسطينيين من صراع بين طوائف إلى صراع بين دول الأمر الذي «أعفى المجتمع الاسرائيلي من ضرورة بذل جهود جادة في سبيل العيش معاً» (٣٦).

ظهور النزعة الرسمية القومية والعسكرتارية استهدف منع- وقد منع بالفعل- اية فرصة للإصلاح الزراعي ولمساواة الظروف الاقتصادية لأبناء جميع القوميات والطوائف ووضع دستور مدني وتحديد الحقوق القومية للأقلية العربية.

ووفقاً لكارمي وروزنفيلد فان القالب او الهيكل الاجتماعي الذي تبلور في اسرائيل بعد قيامها يرتكز إلى ثلاثة أسس: الدور المركزي الذي لعبته الدولة والبروقراطية السلطوية في النظام الاقتصادي، والمساعدات الخارجية الضخمة التي مكنت الدولة من التطور والتسلح وسط الحفاظ على مستوى معيشة معقول لفئات وأقسام واسعة من السكان، وسياسة خارجية وأمنية عدوانية.

هذا النظام قامت على اكتافه، طبقاً لنفس الادعاء، الطبقة الاسرائيلية الحاكمة، التي استغلت بطريقة ماكرة ضائقة الطبقات الضعيفة (الفقيرة) بغية تأمين سيطرتها على الدولة والمجتمع.

وفي الوقت الذي يدين فيه علم الاجتماع الماركسي الصهيونية كنظام قمع اقتصادي، فان التيار النقدي الثاني يهاجمها كظاهرة كولونيالية، مكنت اليهودي الاوروبي من سلب اراضي العرب الاصليين في فلسطين، وفرض سلطته عليهم وعلى اليهود الشرقيين الذين يشبهون العرب

في ثقافتهم. هذا الرأي أو المفهوم عبر عن نفسه في سلسلة من الكتب، أبرزها:

«الصهيونية والأرض» لـ باروخ كمبرلينغ، والذي صدر في العام ١٩٨٣، و«الأرض، العمل وجذور الصراع الاسرائيلي – العربي» لـ غرشون شابير، الذي صدر العام ١٩٨٩، و«صنع الصراع الاسرائيلي – العربي ١٩٤٧– ١٩٥١» للمؤرخ ايلان بابه وصدر في العام ١٩٩٢ (٣٧). هؤلاء الباحثون متفقون في الرأي على أنه لا يوجد في الواقع اختلاف جوهري بين أنماط عمل وممارسة الحركة الصهيونية وبين السياسة الاستيطانية التي انتهجتها الدول الاوروبية العظمى في افريقيا وآسيا حتى منتصف القرن العشرين.

يقول غرشون شابير، الذي يُدرّس اليوم في جامعة كاليفورنيا في سان دييغو ويترأس في السنوات الاخيرة جمعية البحوث الاسرائيلية ان «هناك تشابهاً مبدئياً... بين الاستيطان الصهيوني وبين العمليات الكولونيالية الاوروبية فيما وراء البحار». وعلى حد قوله فقد حافظ المشروع الصهيوني على صبغته الكولونيالية لغاية الفترة الاخيرة تماماً. وكتب شابير «يجب فهم التغيرات التي طرأت على المجتمع الاسرائيلي بعد العام ١٩٦٧ ليس باعتبارها تحولاً من مجتمع صهيوني – اشتراكي إلى مجتمع يميني – كولونيالي، وانما كاستمرارية للمشروع الكولونيالي وسط الانتقال من اسلوب أو نمط استعماري إلى آخر» (٣٨).

وعلى الرغم من وجود فوارق في اولويات التركيز بين الموقف الماركسي والتوجه ما بعد الكولونيالي، حيث يركز الاول على الصراع بين الطبقات بينما يركز الثاني على الصراع بين «المستوطنين» و«السكان الاصليين»، فقد وجه الباحثون من تيار ما بعد الكولونيالية جهودهم نحو نقد الاستيطان العامل، والذي يصف هؤلاء الباحثون مزاعمه الاشتراكية بأنها مجرد هرطقة جوفاء.

يقول شابير على سبيل المثال انه لم تكن لدى الصهيونية على الاطلاق نية حقيقية لاقامة مجتمع متساوٍ في أرض اسرائيل: لقد ارتدى المكون الاشتراكي في تفكيرهم (أي عمال موجة الهجرة الثانية) بعداً سخيفاً. فهم، الذين عارضوا استغلال العمال العرب، حلوا المشكلة بالنضال من اجل منع تشغيل العمال العرب... وقد وجدوا «روتشيلد» لانفسهم في هيئة الهستدروت الصهيونية العالمية... [التي] حاولت نسخ نموذج الاستيطان البروسي في المانيا الشرقية وتطبيقه

في أرض اسرائيل [٣٩].

بهذه الروحية يصف علماء الاجتماع النقديون المساعي الصهيونية لـ« احتلال العمل » بأنها مسعى يهدف إلى ضمان أو تأمين احتكار اليهود لسوق العمل وتفريغه من العمال العرب الحرفيين الذين كانوا على استعداد للعمل مقابل أجر زهيد [٤٠]. حتى الكيبوتس، الذي جسد في نظر الكثيرين تطلعاً مثالياً لخلق مجتمع نموذجي، اعتبر في نظر هؤلاء الباحثين « التعبير الأوضح لاستراتيجية احتلال الأرض والعمل التي اتبعها المستوطنون- العمال اليهود » [٤١]، وفقاً لـ« أوري رام الذي أجمل هذا الادعاء بقوله « خلاصة الصهيونية الاشتراكية، الكيبوتس، لم تكن الطريق الاسرائيلي لمجتمع بديل وانما الطريق الاسرائيلي للاستيطان » [٤٢].

هذه الادعاءات تعتبر ملائمة جداً لإطار ما بعد الكولونيالية النظري، بيد انه من الصعب مواءمتها مع الواقع التاريخي. فالاستيطان اليهودي لم يسع مطلقاً، على الأقل في مراحله الأولى، إلى خلق بنية « سوق عمل مقسمة » في ارض اسرائيل. الجهات المؤسسية في ذلك الوقت، وفي طليعتها البارون روتشيلد، لم تعمل او تتصرف كأرباب عمل كولونياليين اوروبيين ولم تمل إلى « تفضيل العمل الرخيص دون مراعاة للأصول العرقية للعمال » كما يقول شابير [٤٣]. ومثلما أظهر عالم الجغرافيا التاريخية ران أهرونسون، فقد عمل العمال اليهود طوال اثنين وعشرين عاماً من الهجرة الأولى جنباً إلى جنب مع العمال العرب في ظروف متشابهة [٤٤]. القطيعة بين العمال اليهود والعرب حدثت بالذات في مرحلة لاحقة، ولم يكن السبب اقتصادياً على الاطلاق، فالمقاومة العربية العنيفة لم تترك من خيار سوى الافتراق.

الاندفاع نحو ملاءمة الحقائق مع مسلسل تاريخي من القمع والاستغلال يفسر الادعاءات التي يطرحها على سبيل المثال يهودا شنهاب، محرر مجلة « تيئوريا فبيكورت » [نظرية ونقد]، الذي ترأس سابقاً دائرة علم الاجتماع في جامعة تل أبيب، وذلك في مقاله « السطو الناجز المكتمل » والمكرس بأكمله لإعادة صياغة قصة هجرة يهود العراق في العام ١٩٥١ (عملية « عزرا ونحميا »)، ويسرد شنهاب رواية تقشعر لها الأبدان تلعب فيها دولة اسرائيل دوراً استغلالياً تجاه الفلسطينيين من جهة، وتجاه الطوائف اليهودية — الشرقية من الجهة الأخرى:

خسر المهاجرون من العراق جميع ممتلكاتهم التي تركوها في وطنهم وذلك نتيجة مناورة سياسية

خبيثة قامت بها الحكومة الاسرائيلية بهدف التهرب من تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين...
في تلك السنوات، ١٩٤٨– ١٩٥١، وجدت حكومة اسرائيل نفسها أمام مطلبين متقاطعين، الاول من جانب الأمم المتحدة وحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والتي طالبت بتعويض الفلسطينيين لاجئي العام ١٩٤٨ عن ممتلكاتهم التي جرى تأميمها من قبل حارس الأملاك العام لدولة اسرائيل، أما الطلب الثاني فكان من جانب يهود العراق وممثليهم في الحكومة الاسرائيلية، مثل الوزير بخور شتريت – بتعويضهم عن تأميم ممتلكاتهم من قبل حكومة العراق. وقد استغلت حكومة اسرائيل، في ظل هذا التشابك بين المطلبين، الفرصة التي أتيحت لها لتقيم ارتباطاً متبادلاً بين ممتلكات عرب (لاجئي) العام ١٩٤٨ وممتلكات يهود العراق، وبهذه الطريقة اعفت نفسها من كلا الطلبين على حد سواء [٤٥].

الانطباع الذي يتركه مقال شنهاب مؤداه ان وضع اليهود في العراق كان حسناً فـ«غالبيتهم برجوازيون عاشوا في بحبوحة» لغاية التدخل الفظ والأبوي من جانب النشطاء الصهيونيين، والذي خلق «هوس هجرة» ليس الاّ. ويوجه شنهاب اصبع الاتهام نحو الصهيونية وحكومة اسرائيل لدورهما في زعزعة حياة يهود العراق وزرع الفتنة بينهم وبين السكان والسلطة العرب هناك. وحسب قول شنهاب فان «وضع يهود العراق أصبح غير محتمل فقط بحلول العام ١٩٤٧ – ١٩٤٨» وذلك جراء «الممارسات العدوانية التي قامت بها الحركة الصهيونية.. في المقابل ازداد التعصب القومي في العراق ما أدى لتكون موقف مناوئ لليهود» [٤٦].

وكان الرئيس الأسبق للكنيست شلومو هيلل، والذي كان ناشطاً في مجال هجرة اليهود من العراق في تلك السنوات، قد نوه إلى أنصاف الحقائق والتشويهات في مقال شنهاب، ففي مقال رد فيه علي مقال شنهاب، اشار هيلل إلى ان التعصب القومي العراقي لم يظهر للمرة الاولى بذنب الصهيونية في فترة ١٩٤٧– ١٩٤٨ فقط، بل أطل برأسه منذ العام ١٩٣٣، عند اعلان استقلال العراق، بعد وفاة الملك فيصل الأول وصعود نجله «غازي» إلى سدة الحكم. ففي ذلك العام اجتاحت العراق موجة من الكراهية للأجانب والغرباء، بلغت ذروتها في مذبحة ارتكبت ضد ابناء الطائفة الاشورية. في تلك الفترة بدأ أيضاً تعاون حثيث بين العراقيين والمانيا النازية واستمر هذا التعاون بوتيرة عالية في خضم الحرب العالمية الثانية، خلال عهد حكومة رشيد علي

الكيلاني. واضطر البريطانيون، الذين سعوا إلى احباط هذا التحالف ومنع تزويد آلة الحرب النازية بالنفط العراقي، إلى احتلال هذا البلد العربي (العراق) مجدداً، والذي كانوا قد منحوه الاستقلال الكامل في العام ١٩٣٢، التوتر الذي ساد في العراق عشية الغزو البريطاني عام ١٩٤١ وصل ذروته في المذبحة التي وقعت في بغداد في عيد « شبوعوت » [نزول التوراة] اليهودي، حيث قتل ١٧٩ يهودياً وجرح العشرات وتعرضت حوانيت ومنازل للسلب والنهب[٤٧]. ومع الأسف الشديد فان هذه التطورات والاحداث لم يرد اي ذكر لها في مقالة يهودا شنهاب.

مثل هذه الثغرات انما يدل على تصميم الباحث على عدم السماح للحقائق او الوقائع بتقويض النظرية.. غير ان التوجه النظري لعلم الاجتماع الجديد له نتيجة أخرى، تنطوي على اشكالية لا تقل عن اشكالية ضرب مصداقية البحث. ففي خضم محاولتهم اثبات ملاءمة الواقع الاسرائيلي لنماذج نظرية استوردت من المجتمع الأكاديمي العالمي، [illegible] علماء الاجتماع النقديون إلى تجاهل خصوصيات هذا الواقع، متشبثين بالادعاء القائل انه « يمكن فهم المجتمع الاسرائيلي في الماضي والحاضر عبر تحليل مقارن نظراً لأن خصوصية هذا المجتمع لا تختلف مبدئياً عن الخصوصية الجوهرية لأي حالة تاريخية أخرى »، حسب قول دبورا برنشتاين من دائرة علم الاجتماع في جامعة حيفا[٤٨].

بالفعل فان إنكار أو نفي خصوصية المشروع الصهيوني يلعب في حد ذاته دوراً مهماً في اضفاء الشرعية النظرية على المشروع النقدي، فضلاً عن انه يسمح للباحثين باخضاع التاريخ اليهودي والاسرائيلي لنماذج نظرية عشوائية، ويُعفيهم من الحاجة إلى صياغة توجهات وطرق بحثية جديدة والنتيجة في غالب الأحوال، هي تشويه البحث السوسيولوجي والتاريخي.

هناك مثال شائع على هذه المشكلة وهو إصرار الباحثين الاسرائيليين من تيار ما بعد الكولونيالية على التغاضي عن الفوارق الجوهرية بين المشروع الصهيوني في ارض اسرائيل والسياسة الاستيطانية الاوروبية.

كتب باروخ كمرلينغ العام ١٩٩٤ ان « حنين اليهود في سنوات الألفين لأرض اسرائيل يشكل في الواقع حقيقة ثقافية وسياسية، وهو في الحقيقة جزء من الرواية كما يفترض بحثها، لكن ذلك لا يغير قيد أنملة من الوضع الكولونيالي، بمعنى وضع هاجرت فيه مجموعات من الناس من أماكن مختلفة في أنحاء العالم إلى مكان معين، وأقاموا مجتمعاً ودولة على أنقاض مجتمع آخر، وان

كانوا قد أخفقوا في محوه، ومن جهة ثانية فان المجتمع المحلي لم ينجح في طردهم، كما حصل في حالات أخرى، معروفة جداً»[٤٩]. جدير بالذكر ان مصممي الحياة الاجتماعية في المستوطنات التي أقامها المهاجرون الصهيونيون، رفعوا لواء التطلع للمساواة، وهو ما لم يميز المشاريع الكولونيالية لدى الدول الغربية. علاوة على ذلك، فقد سادت في ارض اسرائيل خلال حقبة الاستيطان، وبالقطع قبل بدء الانتداب البريطاني، توترات وتضارب مصالح بين السلطة الحاكمة والمستوطنين اليهود. وعلى عكس مشاريع الاستيطان الاوروبية في أماكن أخرى من العالم، فان المستوطنين الـ«أجانب» بالذات (أي اليهود) هم الذين عانوا من تمييز قضائي واداري. أخيراً فان محاولة احداث انبعاث ثقافي للشعب اليهودي، وبالأخص الجهود التي بذلها المهاجرون الصهيونيون في احياء اللغة العبرية – وليس بفرض لغة دولة اوروبية كبرى معينة على السكان المحليين – كانا تجربة مميزة وذات خصوصية في تاريخ القومية الحديثة، وبالقطع ليس لها مثيل في التاريخ الكولونيالي[٥٠].

هذا الاخفاق يشكل مجرد عارض لاتجاه عام. فتأمل المقالات التي تم عرضها في المؤتمرات السنوية للجمعية السيوسيولوجية الاسرائيلية خلال سنوات ١٩٩٨– ٢٠٠٠ (عرض في هذه المؤتمرات والاجتماعات ما مجموعه ٥٠١ دراسة او بحث) يبين ان جزءاً ضئيلاً فقط من هذه المقالات والابحاث كرس لتحليل مواضيع اسرائيلية – صهيونية خاصة[٥١]. فقد تناولت خمسة مقالات فقط اللاسامية وذاكرة الكارثة (الهولوكوست)، وتناولت ستة مقالات علاقات اسرائيل بالشتات اليهودي، وعالجت ثمانية مقالات التخبطات الايديولوجية في حركات الشبيبة، وعالج عدد مماثل (٨ مقالات) مسألة الخدمة العسكرية للنساء والمهاجرين الجدد، فيما تناولت خمسة مقالات السمات والخصائص الاجتماعية والفسيولوجية للحياة في المستوطنات. هذا ولم يحظ سوى موضوعين اسرائيليين صهيونيين مميزين باهتمام بحثي أوسع، حيث كرس ٢٣ مقالاً لبحث الحياة الاجتماعية في الكيبوتسات والقرى الزراعية التعاونية، و٢٠ مقالاً لـ: تجسيد الأوتوبيا الصهيونية وانشاء الثقافة العبرية. في المقابل كرس ٣٢٠ مقالاً – حوالي ثلثي مجموع البحوث التي عرضت في المؤتمرات – لتحليل ظواهر لا تعد ظواهر يتميز بها المجتمع الاسرائيلي بالذات، هذا فيما لم يتطرق ٧٣ مقالاً آخر نهائياً لاسرائيل.

غير ان هذه الظاهرة لا تقتصر فقط على منشورات اكاديمية باللغة العبرية. فتأمل قائمة المقالات

حول المجتمع الاسرائيلي التي نشرت في أهم خمس مجلات سوسيولوجية في العالم[٥٢] منذ العام ١٩٦٣ يُظهر انه وفيما كرس خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦٣ و١٩٨٨ نحو ربع مجموع هذه المقالات — ١٠ من بين ٤٠ بحثاً — لتحليل مسائل ذات بعد صهيوني — اسرائيلي متميز، فانه لم ينشر منذ العام ١٩٨٨ أي بحث من هذا النوع في أي من المجلات المذكورة على الرغم من ان ١٨ مقالاً نشرت فيها خلال تلك الفترة ذاتها تطرقت بشكل او بآخر للمجتمع الاسرائيلي.

ليس هذا بالمعطى الصدفي، او العفوي، وانما هو توجه منهاجي: فخلال الخمسة عشر عاماً الاخيرة استبعد بالتدريج ركن البحث في المواضيع والشؤون الخاصة باسرائيل من المنتديات المركزية لعلوم المجتمع.

ظاهرياً من الصعب اثبات وجود صلة مباشرة بين هذه المعطيات وبين هيمنة السوسيولوجيا الانتقادية في علوم المجتمع باسرائيل. مع ذلك لا شك في أن المزاج العام الراديكالي الذي يسود حالياً في الاكاديمية يميل لرؤية اسرائيل فقط كحالة خاصة من اشكال القمع التاريخية التي ظهرت في سائر انحاء العالم في هذه المرحلة او تلك. من هنا فإن الباحثين المتمسكين بالموقف الانتقادي يفضلون اذاً دراسة وتفحص المجتمع الاسرائيلي عبر قوالب نظرية تميل إلى تبهيت الجوانب الخاصة المميزة لهذا المجتمع وتركز بالذات على ابراز قواسمه المشتركة مع المجتمعات الاخرى. والنتيجة كما بينا، تفضي احياناً إلى ضرب المصداقية العلمية للمنهج البحثي وإلى فقر مجالات اهتمامه.

«د»

ادى إهمال معالجة الاوجه الخاصة للواقع الاسرائيلي إلى تضييق مجال البحث السوسيولوجي في البلاد بدرجة كبيرة، وقد تفاقم هذا التوجه بشدة اكبر جراء انخراط علماء الاجتماع الانتقاديين في الصراع حول تشكيل الذاكرة الجماعية الاسرائيلية. هذه المعركة، التي يرى فيها هؤلاء الباحثون جوهر رسالتهم السياسية، صاغت عملياً من جديد الاجندة البحثية لحقل علم الاجتماع. ففي نطاق محاولتهم لتقويض «الرواية» الصهيونية المهيمنة في المجتمع الاسرائيلي، يوجه علماء الاجتماع الانتقاديون ابصارهم نحو الماضي، اثناء انشغالهم المحموم في إعادة كتابة تاريخ الامة، غير ان ثمن هذا التركيز على تحطيم اساطير مؤسسة، وهو ما يذكر بالدور الذي يقوم به «المؤرخ الجديد»[٥٣] تمثل في الاهمال المنهجي لمعالجة مواضيع سوسيولوجية اكثر ملموسية والحاحاً، والتي كانت تستحق

من وجهة نظر موضوعية دراسة جذرية معمقة.

لا يجوز طبعاً الاستخفاف بأهمية النقاش حول الذاكرة الجماعية. فهذا النقاش يتعلق عملياً بذات وصميم الوجود القومي، المقرون بوجود وصون وعي تاريخي له رموز وشواخص وأساطير خاصة به.

في كتابه «مجادلات ما بعد الصهيونية»، الذي يتخذ بصورة عامة نبرة تعاطف تجاه الباحثين الانتقاديين، يشرح لورانس سيلبرستاين مغزى تحدي او نقض الذاكرة الجماعية الصهيونية حيث كتب يقول: يجد الاسرائيليون، كسائر المجموعات القومية الاخرى، في الروايات التي تتحدث عن ماضي شعبهم، اطاراً يمكن لهم بواسطته تفسير احداث الحاضر. وبوضعهم علامة استفهام على الروايات المهيمنة للتاريخ الاسرائيلي، يكون المؤرخون الجدد، ومعهم المجموعة المسماة «علماء الاجتماع الانتقاديون»، قد جعلوا الأسس التي ترتكز عليها الهوية الجماعية الاسرائيلية موضع اشكالية مثيرة للجدل. (٥٤)

يرى القسم الاعظم من الباحثين الانتقاديين في تقويض «الرواية الصهيونية» امراً من شأنه احداث تغير سياسي واجتماعي بعيد الأثر، فتحرر اسرائيل من الهيمنة الايديولوجية لنزعة العصبية القومية الاثنية هو الكفيل فقط بجعلها دولة متقدمة ومتنورة، تعود لجميع مواطنيها.

أوري رام، يطرح السياق التاريخي للنقاش بكلمات واضحة: يدور في اسرائيل صراع حول الذاكرة الجماعية.. وهو صراع بين ثلاث رؤى تاريخية رئيسة: الرؤية التاريخية القومية والتي تنطوي على التناقض غير المحلول بين الديمقراطية واليهودية، والرؤية القومية المتعصبة للتاريخ، والتي تحل التناقض بواسطة التخلي عن المستقبل الديمقراطي، والرؤية التاريخية المدنية التي تحل التناقض ذاته بواسطة التخلي عن الماضي الاثني، انه سجال وجدل بين ماض يسعى إلى دفن المستقبل، وبين مستقبل يسعى للتنصل من الماضي. فالخيار هو بين ماض عسير او مستقبل معقول(٥٥).

يعتقد رام اذاً ان على المجتمع الاسرائيلي ان يتبنى الرؤية التاريخية المرهونة بالتخلي عن الماضي الاثني لهذا المجتمع. وهو يؤمن بأن التنصل من الدافع الصهيوني ومن التاريخ اليهودي يشكل خطورة تقدمية:

«يؤشر التغيير في المجال التأريخي إلى بداية نهاية الوعي التاريخي الذي يتلاءم مع حقبة احتلال واستيطان وبناء امة ودولة، وإلى بداية تكون وعي تاريخي جديد من النمط الذي يميز مجتمعاً مدنياً، استهلاكياً وربما ايضاً متعدد الثقافات [٥٦].

في المحاضرة التي القاها في العام ١٩٩٩، في المؤتمر السنوي الثلاثين للجمعية السوسيولوجية الاسرائيلية، ادلى المحاضر اوري ديفيدزون بأقوال بروحية مشابهة. وبحسب قوله فإن الرواية التعليمية- التربوية في اسرائيل، خاضعة كلياً للنظرية الصهيونية، ولذلك فهي تؤدي إلى جمود فكري:

منح التيار الرسمي احتكاراً للرواية الصهيونية في حقل التربية والتعليم.. ولم يسمح برواية تربوية اخرى. فقد اعطيت شرعية مطلقة للغة العبرية وللوعي التاريخي المرتبط بفترة ما قبل المنفى. هذا الجمود الفكري الذي استمر منذ قيام الدولة، خلق جموداً في التعليم الرسمي.. هذا التعليم الذي ظل مقفلاً على المثل القديمة، تحول إلى طريق مسدود بشكل مطرد.. فهو قادر على منح المعرفة.. لكنه عاجز عن بلورة شخصية منسجمة مع المجتمع العالمي ومجتمع ما بعد الحداثة[٥٧].

في ضوء مواقف من هذا الطراز، نجد ان جزءاً كبيراً من البحوث السوسيولوجية المثيرة للجدل في الفترة الاخيرة، مكرسة لدراسة مسائل تاريخية. يقول باروخ كمرلينغ، وعن حق، «بأن أية مقولة مرتبطة بالماضي تحظى فوراً بتعاطف واسع وترتبط بشكل بدهي بالحاضر، وربما بالمستقبل ايضاً» [٥٨].

والحال فقد جرى في ابحاث الكثيرين من علماء الاجتماع الانتقاديين طمس الحدود بين الماضي القريب والماضي البعيد، نظراً لأنه تكمن في كليهما القدرة على التحول إلى «ماض عملي»، بمعنى رواية يمكن استخدامها استخداماً سياسياً وثقافياً في الحاضر [٥٩].

هناك كتابان نشرهما علماء اجتماع في اواسط التسعينيات يعبران تماماً عن هذا المبدأ. الاول «الجذور المسترجعة: الذاكرة الجماعية وتشكيل التقاليد الاسرائيلية القومية» (١٩٩٥) لـ ياعل زروببل، من مركز ابحاث الحياة اليهودية في جامعة رتغارس، ويتناول كيفية تبلور «الرواية المؤسسة للذاكرة» الاسرائيلية حول احداث تاريخية مثل سقوط قلعة «متسادا» و«تمرد باركوخبا»

والدفاع عن « تل حاي » وهي احداث كانت في حقيقة الامر اخفاقات ذريعة لكنها تحولت إلى قصص بطولية في نطاق الرواية الصهيونية المهيمنة [٦٠].

الكتاب الثاني « اسطورة متسادا .. الذاكرة الجماعية ونسج الاساطير في اسرائيل » (١٩٩٥) لـ نحمان بن يهودا، وهو عالم اجتماع وعميد كلية علوم المجتمع في الجامعة العبرية بالقدس، ويسعى الكتاب إلى كشف الاعيب الدعاية- التي لا تعدو كونها خديعة سافرة- التي مجدت الثقافة الاسرائيلية بواسطتها زمرة من اللصوص والقتلة، الذين لم يكونوا اعداء للحكم الروماني وحسب، بل ومصدر ارهاب للجمهور اليهودي في ايام التمرد الكبير [٦١].

في الكتاب الذي اصدره مؤخراً حول نفس الموضوع « بهدف تقريب الحقيقة : علم الآثار وأسطورة متسادا » (٢٠٠٢) يوجه « بن يهودا » اتهامات قاسية لـ يغئال يادين، عالم الآثار الذي قام بحفريات في متسادا في الستينيات، والذي كان ايضاً رئيساً لاركان الجيش الاسرائيلي ووزيراً في الحكومة الاسرائيلية . يقول بن يهودا ان يادين « سلك طريقاً مريباً تضمن حجب معلومات وإخفاء حقائق ونسج قصة تاريخية كانت محرفة ومضللة .. قصة خلقت « اسطورة القرن العشرين حول البطولة اليهودية » [٦٢].

بيد أن معظم البحوث السوسيولوجية الانتقادية تتمحور حول عمليات حدثت خلال القرن الاخير- القرن الصهيوني . وبطبيعة الحال فإن اهتماماً كبيراً ينصب على البحث في جذور الصراع الاسرائيلي العربي . في اطار هذا البحث يصعب احياناً التمييز بين علماء الاجتماع الانتقاديين وزملائهم المؤرخين الجدد .

وفي الواقع فإن ابحاث بني موريس وآبي شلايم ومؤرخين آخرين تُقتبس مراراً في دراسات سوسيولوجية تتناول تاريخ الصراع بين الحركة القومية اليهودية وبين الفلسطينيين والدول العربية .. وعلى سبيل المثال، فان الفصل الخامس في كتاب باروخ كمرلينغ ويوئل شموئيل مغدال « الفلسطينيون : صيرورة شعب » (١٩٩٣)، يتناول تحليلاً سوسيولوجياً – سياسياً لاحداث حرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨) ويعتمد بشكل موسع على الحجج والمعطيات التي كان بني موريس قد طرحها سابقاً في أبحاثه حول نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين [٦٣].

الأدبيات البحثية الانتقادية حول جذور الصراع الاسرائيلي – العربي لا تبقى حيزاً كبيراً للشكوك،

فالانطباع الواضح الذي تتركه هذه الأدبيات مؤداه ان الجانب اليهودي هو السبب او العامل المباشر، حتى اذا لم يكن السبب الوحيد، وراء نشوء الصراع وإدامته. غرشون شابير، على سبيل المثال، يوجه أصابع الاتهام للمهاجرين الصهيونيين «الذين كان هدفهم تحقيق الاستعمار الناجز لأرض اسرائيل عن طريق طرد سكانها الفلسطينيين والتسويغ الدائم للاستيطان اليهودي المنسجم عن طريق التنكر الآخذ بالازدياد للتطلعات الوطنية الفلسطينية».

ويقرر شابير ان هذه السياسة الصهيونية – الاستعمارية هي «السبب الرئيس الكامن خلف الطابع السائد للصراع» (٦٤).

ويشير باحثون آخرون إلى انه كانت هناك مصلحة لزعامة مشروع الاستيطان والدولة في استمرار الصراع العنيف مع الجانب العربي.

كتاب «عبر فوهة البندقية» (١٩٩٥) لـ«أوري بن اليعزار»، المحاضر البارز في دائرة علم الاجتماع بجامعة حيفا، يفسر الأنشطة الأمنية العنفوية لدى جيل العام ١٩٤٨ بتطلع هذا الجيل للفوز بالمركز والسمعة في التنافس مع نخبة «الآباء المؤسسين» التي كانت تعد اكثر اعتدالاً واتزاناً. وبحسب بن اليعزار، فقد شكل العنف العربي الذريعة الأمثل، التي مكنت الشبان من تأمين مكانتهم في قيادة مجتمع الاستيطان اليهودي (٦٥). يغيل ليفي، احد تلامذة يوناتان شابيرا في جامعة تل ابيب، والذي يدرس هو الآخر جذور «النزعة العسكرتارية» الاسرائيلية، يتبع توجهاً اكثر راديكالية. فهو يصف «السياسة الحربية» التي تنتهجها اسرائيل الفتية بأنها ثمرة لعملية سياسية داخلية، أتاحت للدولة تكريس تفوقها ووفرت مبرراً للتمييز الطائفي الذي وسم تكوينها الاجتماعي خلال العقود الأولى لقيامها (٦٦).

يقول ليفي: حققت المجموعات اليهودية الرئيسية مكاسب وفوائد بمقدار ما كانت الاعمال الحربية تشهد تصاعداً... وقد انضمت مكتسبات مباشرة مثل الموارد المادية، والمكانة الاجتماعية والمكاسب الانتخابية وغيرها، إلى مكتسبات غير مباشرة، تنبع بشكل حصري من اسهام عمليات الانتقام في تكريس الصراع في صورة اراض وممتلكات فلسطينية واقصاء قوة العمل الفلسطينية من سوق العمل.

فضلاً عن ذلك، فبمقدار ما كان تصعيد الصراع يسهم في توطيد تفوق الدولة في الساحة

الداخلية عن طريق النزعة الرسمية، بمقدار ما ازدادت قدرة الدولة على توفير الشرعية لتكوين مجتمع غير متساوٍ، تتمتع المجموعات الاشكنازية (الغربية) فيه بمكانة مهيمنة [٦٧].

وهكذا تتضافر الطروحات المختلفة لعلم الاجتماع الانتقادي لتكون معاً لائحة اتهام شاملة ضد الصهيونية، فالعدوانية العسكرية ضد الدول العربية وضد الفلسطينيين، والاستغلال الاقتصادي والغبن الطائفي ما هي الا وجوه مختلفة لأداة قمعية واحدة تسمى دولة اسرائيل.

وخلافاً لليسار الصهيوني، الذي يلقي مسؤولية التدهور السياسي والاجتماعي والأمني الذي تواجهه الدولة على «احتلال» العام ١٩٦٧، فإن علماء الاجتماع الانتقاديين يعيدون جذور التدهور إلى حرب العام ١٩٤٨ تحديداً، وربما قبل ذلك. يوءاب بيلد ويغيل ليفي فضلا تأكيد هذه النقطة في مقال نشراه في مجلة «تيؤريا فبيكورت» العام ١٩٩٣: «من وجهة نظرنا، فان حرب الايام الستة لا تشكل نقطة تحول، وانما هي جزء عضوي من الصراع الاسرائيلي – العربي المستمر منذ مئة عام، هذا الصراع في حد ذاته... يشكل حجر الزاوية في النظام الاجتماعي – السياسي الاسرائيلي» [٦٨].

تركيز علماء الاجتماع الانتقاديين على تحليلات تاريخية من هذا النوع، أدى، كما اتضح لاحقاً، إلى صرف أنظارهم عن المسائل التي تتعلق مباشرة بالمجتمع الذي نعيش فيه اليوم، وعلى سبيل المثال فان الجوانب الراهنة للصراع اليهودي – العربي تحتل مكاناً محورياً في تشكيل الواقع الاسرائيلي، غير ان البحث السوسيولوجي يتجاهلها بصورة تدعو إلى الدهشة والتساؤل، فتأثير العمليات الارهابية على الجمهور الاسرائيلي، والانعكاسات الاجتماعية لانهيار اتفاقات أوسلو، واتجاهات التطرف في أوساط الأقلية الفلسطينية... جميع هذه المسائل نُحيّت بالتدريج جانباً.

فمن بين ٥٠١ مقال جرى استعراضها في المؤتمرات السنوية للجمعية السوسيولوجية الاسرائيلية في سنوات ١٩٩٨– ٢٠٠٠ هناك اربعة مقالات فقط تبحث بشكل مباشر في الجوانب الملموسة للصراع [٦٩]. اضافة إلى ذلك، لم ينشر منذ العام ١٩٨٩ سوى مقالين اثنين حول الموضوع في مجلات عالمية مرموقة في مضمار السوسيولوجيا، الاول يتناول أنماط عمل قوات الجيش الاسرائيلي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة، فيما تناول المقال الثاني عملية تكون النُّخب الفلسطينية.

ويعبر المقالان عن التضامن مع الفلسطينيين بوصفهم ضحايا القمع والاحتلال الاسرائيليين

[70]. . علاوة على ذلك، فمن بين ٣٠ دراسة (أطروحة) للدكتوراه في علم الاجتماع جرى اعتمادها من قبل الجامعات الاسرائيلية خلال سنوات ١٩٩٩ – ٢٠٠٢، هناك دراسة واحدة فقط تناقش جوانب ملموسة للصراع وللعملية السياسية[71].

والحال فان الصورة المرتسمة من خلال هذه المعطيات تبدو بالفعل مشوهة للغاية. يبدو ان قسماً كبيراً من علماء الاجتماع الاسرائيليين المعاصرين تخلوا عن مهمتهم الرئيسية – تحليل المواضيع المركزية للواقع الاجتماعي – وذلك بسبب حماسهم لتقويض الذاكرة الجماعية القومية. وهكذا، وعوضاً عن تنمية استقلالية منهج البحث وتوسيع آفاقه وحدوده، نجد ان «السوسيولوجيا الانتقادية» حولته إلى ظل باهت للتأريخ ما بعد الصهيوني.

«هـ»

ما زال من الصعب تقدير حجم تأثير علماء الاجتماع الانتقاديين على الرأي العام الاسرائيلي وعلى وجهة نظر الطلبة الدارسين في كليات علوم المجتمع. مع ذلك فقد بات بالإمكان القول ان نشاطهم ألحق ضرراً ملموساً بالمستوى المهني للبحث السوسيولوجي في البلاد. فهذا البحث، الذي ارتكز في الماضي على تحليل خصوصية ومميزات التجربة الاسرائيلية وعلى المتابعة الوثيقة والدقيقة للتطورات الاجتماعية الملموسة، راح يخبو تحت وطأة سلم أولويات القيادة الجديدة. . لقد تلقت مصداقية وأصالة ودقة هذا البحث ضربة قاسية بعدما غدت الأكاديمية مرتعاً لوجهات النظر الراديكالية.

هذه الامور لا تعني بطبيعة الحال التقليل من أهمية التفكير الانتقادي في حد ذاته. فللنقد دور حاسم في الحياة الروحية، وهو يشكل مدماكاً أساسياً في أي اطار علمي او نظري.

ولكن النقد عندما يوضع في خدمة ايديولوجية راديكالية يتحول بالتأكيد إلى أداة سلبية.

ان ما كان يعتبر في الماضي أداة ذات قيمة كبيرة في تطور المنهج الاكاديمي، تحول بمرور الوقت إلى ذريعة لتقويض هذا المنهج. علماء الاجتماع الراديكاليون المعاصرون لم يرتكبوا أي خطأ عندما تبنوا توجهاً نقدياً في أبحاثهم، ولكنهم يخطئون خطأً فادحاً عندما يتخلون برسم هذا التوجه عن التزامات أخرى يرتبط بها عملهم البحثي.

وتشمل هذه الالتزامات، فيما تشمل، ضرورة تحليل المسائل التي يتجلى فيها الطابع المميز

للمجتمع الاسرائيلي، لقد اكتسب جيل المؤسسين لعلم الاجتماع الاسرائيلي عالمية بفضل بحوث ريادية حول قضايا اسرائيلية خاصة، ولا سيما عمليات بناء الأمة وجمع الشتات. لقد أدرك هؤلاء الباحثون ان اسرائيل هي مختبر اجتماعي فريد من نوعه، وبالذات نظراً لانه من الصعب ان تطبق عليها عدداً من المعايير النظرية الرائجة (٧٢).

هذا الواقع لم يتغير حتى اليوم، هناك جملة من الامكانيات البحثية متاحة لعلماء الاجتماع الاسرائيليين، فبالامكان عرض قائمة طويلة من المواضيع والقضايا الجديرة بالبحث من وجهة نظر سوسيولوجية، كانبعاث اللغة والثقافة العبريتين، وتشكيل المؤسسات الديمقراطية وادائها في ظروف طوارئ مستمرة، وتأثير العمليات الارهابية التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية، والتصدعات التي أصابت أطر الهوية والثقافة التي كتلت ووحدت الجمهور الاسرائيلي، وصعود قوى سياسية فئوية وظهور حركات الاحتجاج على اختلاف انواعها وتلاوينها، والمشروع الاستيطاني والسعي لاقامة مجتمع المساواة في الكيبوتسات والقرى الزراعية التعاونية؛ السمات الاجتماعية والسيكولوجية للحياة في المستوطنات؛ مواجهة المواطنين الاسرائيليين لذاكرة الكارثة (المحرقة النازية)،علاقة اسرائيل بالشتات، الخدمة العسكرية للنساء والمهاجرين الجدد، وغيرها الكثير.

لقد بحثت بعض هذه المسائل في الماضي من زوايا مختلفة، وهي الآن بحاجة إلى نظرة جديدة، فيما هناك مواضيع اخرى لم تحظ حتى الآن بمعالجة لائقة. ومما لا شك فيه ان هذا المجال يعتبر ارضية خصبة للنشاط والعمل البحثي الواسع.

ان عودة علم الاجتماع الاسرائيلي إلى مسار التقدم الدائم سيشكل، في حال حصول ذلك، بشرى بادرة تطور طيبة ليست للمؤسسة الأكاديمية وحسب بل وللمجتمع الاسرائيلي بأكمله، فأهمية البحث السوسيولوجي تتجاوز، في المحصلة، الشأن النظري البحت، فهو يضع مرآة أمام وجه المجتمع ويسهم بذلك في الفهم الذاتي لهذا المجتمع وفي قدرته على الوقوف امام نواقصه وعيوبه.

ولكن حتى يتمكن علماء الاجتماع الاسرائيليون من النهوض بهذا الدور المهم لا بد لهم من توجيه نظرة انتقادية لمجال عملهم ايضاً والتصدي بشجاعة للاستنتاجات والعبر المنبثقة عن هذه النظرة الذاتية المتفحصة.

هواش:

١ – أوري رام، محرر «المجتمع الإسرائيلي: جوانب انتقادية» (تل أبيب: «بريروت» ١٩٩٣)، ص٥.

٢ – حسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي ارتفع عدد الطلاب في كليات علوم المجتمع في الجامعات الإسرائيلية (ولا يشمل ذلك كليات وفروع تابعة لجامعات أجنبية) من ١٤٤٧٥ طالباً في نهاية السبعينيات إلى ٣٣٦٨٠ طالباً في نهاية التسعينيات.

٣ – S.N. Eisenstadt, Israeli Society (New York: Basic Books, 1967); Joseph Ben-David, Agricultural Planning and Village Community in Israel (Paris: UNESCO, 1964).

آيزنشتات وآخرون، محررو «الطبقات في اسرائيل – قراءات» (القدس: أكدمون ١٩٦٨) موشيه ليسك «نخب مجتمع الاستيطان اليهودي في أرض اسرائيل في حقبة الانتداب» (تل أبيب: عام عوفيد ١٩٨١)؛ دان هورويبيتش وموشيه ليسك «من مستوطنات إلى دولة: يهود أرض اسرائيل في حقبة الانتداب البريطاني كمجموعة سياسية» (تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧).

٤ – في ذلك الوقت كان التوجه الوظيفي هو النموذج أو القالب المهيمن في علم الاجتماع في البلاد والعالم. وينظر هذا التوجه للمجتمع كنظام يدير نفسه وسط المحافظة على الوحدة الثقافية والتقاسم البنيوي – الوظيفي. النقد الموجه اليوم ضد هذا التوجه لا يمكنه إلغاء حقيقة أن علم الاجتماع الاسرائيلي اكتسب بفضل هذا التوجه ذاته شهرة مهنية واسعة واستطاع أن يشق طريقه إلى ميدان البحث في علوم المجتمع.

٥ – هذا الموضوع نوقش في مقالاتي «مكونات السيطرة: دور المثقفين الإسرائيليين في صياغة ملامح الدولة المتكونة» و«الصهيونية: مختارات من تاريخ الحركة الصهيونية والاستيطان اليهودي في أرض اسرائيل» (٢٠٠٠) ص٢٦١ – ٢٨٢، و«من أجل الحرية: النضالات العامة للبروفسورة الأورشليمية بعد قيام الدولة» [محاضرة في تاريخ أرض اسرائيل واستيطانها] ١٠٦ (كانون الأول ٢٠٠٢)، ص١٣٩ – ١٧٦.

٦ – ميخائيل كيرن «القلم والسيف: تخبطات الإنتليجنتسيا الإسرائيلية» ترجمة: شمشون عنبل (تل أبيب: رموت، ١٩٩١)، ص٧٤.

٧ – أوري رام «المجتمع وعلم الاجتماع: سوسيولوجيا مؤسسية وسوسيولوجيا انتقادية في اسرائيل» – رام «المجتمع الإسرائيلي»، ص١٠.

٨ – نتائج بحوثهم لخصت في الكتب التالية:

S.N. Eisenstadt. The Absorption of Immigrants (London: Routledge and Kegan Paul, 1954); Judith Shuval, Immigrants on the Threshold (New York Atherton, 1963).

٩ – آريه سيمون «حول نتائج أبناء المهاجرين في النقب» [مغموت. ح] (تشرين الأول ١٩٥٧)، ص٣٤٣ – ٣٦٨؛ ليئا أدار «نحو بحث المصاعب الدراسية لدى الأولاد المهاجرين» [مغموت. ز] (نيسان ١٩٥٦)، ص١٣٩ – ١٨٠؛ سارة سميلانسكي «الأولاد الذين يفشلون في بداية طريقهم في المدرسة وعائلاتهم» [مغموت. ح] (تشرين الأول ١٩٥٧)، ص٤٣٠ – ٤٤٥.

١٠ – Moshe Lissak, Social Mobility in Israeli Society (Jerusalem: Israel Universities, 1969; Judah Mattas Change in Israel (Chicago: Aldine, 1965).

١١ – على سبيل المثال، في كانون الأول ١٩٨٣ نشر في مجلة [مدينا، ممشال فيحسيم بين لئوميم = دولة، حكم وعلاقات دولية] مقال سامي سموحة « الطائفية والجيش في اسرائيل : منطلقات للنقاش والبحث »، وقد نشر إلى جانب المقال تعقيب موشيه ليسك « رد : منطلقات للنقاش أم تحديد لموقف مسبق؟ » – في نفس المجلة آنفة الذكر (٢٢) شتاء ١٩٨٤ ، ص٥ – ٣٨ . وفي شباط ١٩٨٥ نشر في مجلة « مغموت » مقال انتقادي آخر لسامي سموحة « نقد لصيغة مؤسسية حديثة للتوجه الثقافي في علم اجتماع علاقات الطوائف في اسرائيل » [مغموت / شباط ١٩٨٥]، ص٧٣ – ٩٢؛ وبعد ستة أشهر، في آب ١٩٨٥ ، نشر في نفس المجلة مقال رد بقلم اليعزار بن رفائيل: « الطائفية – النظرية والأسطورة » مغموت، آب ١٩٨٥ ، ص١٩٠ – ٢٠٤ .

١٢ – حول التراث الفكري لـ« يوناتان شابيرا »، أنظر: زئيف شترنهل « يوناتان شابيرا : مؤسس البحث الانتقادي » [سوسيولوجيا اسرائيلية ب]، ١٩٩٩، ص١١ – ٢١ .

١٣ – يوناتان شابيرا « أحدوت هعبوداه التاريخي : قوة التنظيم السياسي » – تل أبيب : عام عوڤيد ١٩٧٥ .

١٤ – يوناتان شابيرا « الديمقراطية في اسرائيل » [رمات غان : مسدا، ١٩٧٧].

١٥ – أنظر مؤلفات يوناتان شابيرا.

١٦ – كلمة المحرر « سوسيولوجيا اسرائيلية ب »، مجلة (١) ١٩٩٩، ص٧ .

١٧ – سامي سموحة « السياسة القائمة والبديل تجاه العرب في اسرائيل » [مغموت]، أيلول ١٩٨٠، ص٣٣ .

١٨ – أنظر سامي سموحة « عرب ويهود في اسرائيل – علاقات الأقلية والأغلبية » [مغموت – أيلول ١٩٧٦]، ص٤٢٠ .

١٩ – سامي سموحة « السياسة القائمة والبديل تجاه العرب في اسرائيل »، ص١٧ .

٢٠ – عن أهمية حرب لبنان في بلورة الهوية السياسية للأكاديميين في اسرائيل، أنظر « كيرن » (القلم والسيف – ص١٣٣ – ١٣٤).

٢١ – أوافق على المنطلق الذي طرحه في هذا الصدد رئيس المعهد الدولي لعلم الاجتماع، الرئيس السابق لرابطة علم الاجتماع الاسرائيلية، اليعازار بن رفائيل، أنظر:

Eliezer Ben-Rafael, "Critical Versus Non-Critical Sociology: An Evaluation," Israel Studies 2:1 (Spring 1997), p. 190.

٢٢ – سامي سموحة « متغيرات في المجتمع الاسرائيلي بعد ٥٠ عاماً » [ألفايم ١٧]، ١٩٩٩، ص٢٤٩ .

٢٣ – لقد كتب باروخ كمرلينغ في رسالته بتاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٢ (وزعت الرسالة عبر البريد الإلكتروني):

"Many of the Israeli academic community strongly oppose the present regime in Israel. In fact we're the only effective opposition to this fascist rule.... Boycotting us is counter-productive and causes great damage for the cause of ending the subjugation of the Palestinian people".

٢٤ – رونين شامير ودان أبنون « مارتن بوبر وعلم الاجتماع الاسرائيلي » داخل « ٥٠ للـ ٤٨ : لحظات انتقادية في تاريخ دولة اسرائيل » تحرير عادي أوفير (القدس: فان لير ١٩٩٩)، ص٥٣ .

٢٥ – ميخائيل شلو « وقت للنظرية » [تيئوريا فبكورت 8]، صيف ١٩٩٦، ص٢٢٥ .

٢٦ – بعد تعيينه غير يفتحئيل اسم وصبغة المجلة التي أصبح اسمها الآن:

Hagar: International Social Science Review.

٢٧ – اورن يفتحئيل «الإثنوقراطيا والجغرافيا والديمقراطية: ملاحظات حول سياسة تهويد البلاد» [ألفايم ١٩]، ٢٠٠٠، ص٨٠.

٢٨ – نفس المصدر، ص٨١.

٢٩ – نفس المصدر، ص٩٧.

٣٠ – أوري رام «سر الضعف العلماني»، هآرتس ١٤/٥/١٩٩٨.

٣١ – تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى وجود التوجه الراديكالي المناصر لتحرر المرأة، والذي يتسم بكون الباحثات اللواتي يتبنين هذا التوجه لا يركزن فقط على دراسة مكانة المرأة في النظام الاجتماعي بل ويتوجهن أيضاً نحو تحليل النظام الاجتماعي من وجهة نظر النساء اللواتي يوصفن بـ«القاصرات» أو «المستضعفات». وقد كتب جزء كبير من أبحاث دبورا برنشتاين، باربرا سبيرسكي، داليا مور وغيرهن من الباحثات من هذا المنظور أو المنطلق. وتتفق هذه الباحثات بصورة عامة مع الفرضيات الأساسية والاستنتاجات التي يتبناها الباحثون الماركسيون، غير أنهن ينتقدن هؤلاء الباحثين بدعوى أنهم لا يتناولون بدرجة كافية المواضيع المتعلقة بالتمييز على أساس الجنس.

٣٢ – دبورا برنشتاين «ما نراه من هناك لا نراه من هنا: أبعاد وتأملات في التاريخ الاسرائيلي» [سوسيولوجيا اسرائيلية ب] (١)، ١٩٩٩، ص٣٠.

٣٣ – أنظر شلومو سبيرسكي «ليسوا ضعفاء وإنما مستضعفين: الشرقيون والأشكناز في اسرائيل – تحليل سوسيولوجي وأحاديث مع ناشطين وناشطات» [محبروت لمحكار فلبكورت – «دفاتر في البحث والنقد» – عدد خاص – ١٩٨١].

٣٤ – أنظر:

Shulamit Carmi and Henry Rosenfeld. "The Emergence of Milicaristic Nationalism in Israel," International Journal of Politics, Culture and Society 3:1 (Fall 1989), pp. 5 - 49.

الصيغة العبرية للمقال المنشور تحت عنوان «الاقتصاد السياسي للقومية العسكرية في اسرائيل» داخل «رام» (المجتمع الاسرائيلي)، ص٢٧٥ – ٣٢٧.

٣٥ – كارمي وروزنفلد «الاقتصاد السياسي»، ص٣١٧. تجدر الإشارة إلى أنه تم في العام ١٩٨٤ تخصيص عدد كامل من «محبروت لمحكار فبكورت» لمقال كتبه شارلز كيمان بعنوان «بعد النكبة: العرب في دولة اسرائيل، ١٩٤٨ – ١٩٥٠». وقد كان ذلك أول دراسة تنشر في اسرائيل تحمل الدولة العبرية كامل المسؤولية عن نشوء مشكلة اللاجئين العرب.

٣٦ – كارمي وروزنفلد «الاقتصاد السياسي»، ص٢٨٦ – ٢٨٧.

٣٧ – Baruch Kimmerling, Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimension of Zionist Politics (Berkeley: University of California, 1983); Gershon Shafir, Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914 (Cambridge: Cambridge, 1989); Ilan, Pappe, The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951 (London: Tauris, 1992).

٣٨ – غرشون شابير «الأرض، العمل والسكان في الكولونيالية الصهيونية: أبعاد عامة وخاصة» داخل رام «المجتمع الاسرائيلي»، ص١٠٤ – ١١٩، الاقتباسات من ص١٠٥.

٣٩ – شابير «الأرض، العمل والسكان»، ص١١٢.

٤٠ – نفس المصدر السابق، ص١١١.

٤١ – نفس المصدر السابق، ص١١٢.

٤٢ – رام «المجتمع وعلم الاجتماع: سوسيولوجيا مؤسسية وسوسيولوجيا انتقادية في اسرائيل»، ص٣١.

٤٣ – شابير «الأرض، العمل والسكان»، ص١٠٧.

٤٤ – أنظر نقاش أوسع لهذا الموضوع لدى أهارونسون «الاستيطان في أرض اسرائيل – هل هو مشروع كولونيالي؟ «المؤرخون الجدد في مواجهة الجغرافيا التاريخية» داخل بنحاس غينوسار وآبي برالي – (محرران) «الصهيونية: جدل معاصر» (بئر السبع: جامعة بن غوريون ١٩٩٦)، ص٣٤٠ – ٣٥٤.

٤٥ – يهودا شنهاب «السطو الكامل» هآرتس ١٠ نيسان ١٩٩٨، ص١٤ – ١٥ (ملحق السبت).

٤٦ – شنهاب «السطو الكامل»، ص١٦.

٤٧ – شلو هيلل «التشويه الكامل» هآرتس (الملحق) ٢٩/٤/٩٨، ص٥١ – ٥٢.

٤٨ – برنشتاين «ما يرونه من هناك»، ص٣١.

٤٩ – باروخ كمرلينغ «تجار الخوف»، هآرتس (الملحق) ١٠/٦/١٩٩٤، ص٥٠ – ٥٢.

٥٠ – أنظر نقاش مفصل حول المقاربة الكولونيالية لدى موشيه ليسك «علماء اجتماع «انتقاديون» وعلماء اجتماع «مؤسسيون» في المجتمع الأكاديمي الاسرائيلي: صراعات أيديولوجية أم خطاب أكاديمي جوهري» داخل غينوسار برئيلي «الصهيونية: جدل معاصر»، ص٦٠ – ٩٨.

٥١ – عرض بالإجمال ٦٩ بحثاً من هذا النوع، أي حوالي ١٤٪ من مجموع البحوث المقدمة.

٥٢ – هذه المجلات (الدوريات) هي:

American Sociological Review; American Journal of Sociology; British Journal of Sociology, Social Forces; Social Problems.

٥٣ – يشير شلومو زند إلى أن علماء الاجتماع الانتقاديين تزعموا بدرجة كبيرة المعارضة للرواية التاريخية الصهيونية ولم يكن «الصهيونية والأرض» لـ[باروخ كمرلينغ] الكتاب الوحيد الذي كفر (طعن) بالروايات التقليدية الصهيونية. فقد جاء كتاب «الأرض، العمل وجذور الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني» لغرشون شابير ليكمل من نواح عديدة بحث كمرلينغ، ولكنه وعوضاً عن الاكتفاء بالجوانب والأبعاد الملموسة لاحتلال الأرض، فضل التركيز في بحثه على تطور عالم العمل في المشروع الصهيوني..

٥٤ – Laurence J. Silberstein, The Post-Zionism debates (New York: Routledge, 1999), p. 2.

٥٥ – اوري رام «بفضل النسيان» داخل أوفير (محرر) «٥٠ لـ٤٨»، ص٣٤٩.

٥٦ – اوري رام «الذاكرة والهوية: سوسيولوجيا جدل المؤرخين في اسرائيل» [تيئوريا فبكورت 8]، ١٩٩٦، ص٢٠.

٥٧ – أوري دافيد زون «الجمود والتطور التدريجي في الرواية التربوية في اسرائيل» محاضرة في المؤتمر السنوي

الثلاثين لجمعية علم الاجتماع الاسرائيلية، أنظر نشرة ملخصات المؤتمر (ريشون لتسيون: الكلية للإدارة ١٩٩٩)، ص١٤.

٥٨ – باروخ كمرلينغ «الجدل حول التاريخ الصهيوني»، محاضرة في مركز دراسة الصهيونية والاستيطان وتاريخ دولة اسرائيل (القدس: الجامعة العبرية، ١٩٩٩)، ص١.

٥٩ – يعقوب شبيط «قومية، تأريخ ومراجعة تاريخية»، داخل غينوسار وبرئيلي [الصهيونية: جدل معاصر]، ص٢٦٤.

٦٠ – Yael Zerubavel, Recovered Roots: Collective Memory and the Making of Israeli National Tradition (Chicago: University of Chicago, 1995).

٦١ – Nachman Ben-Yehuda, The Massada Myth: Collective Memory and Mythmaking in Israel (Madison: University of Wisconsin, 1995).

٦٢ – Nachman Ben-Yehuda, Sacrificing Truth: Archaeology and the Myth of Massada, (New York: Humanity Books, 2002), p. 180.

٦٣ – Baruch Kimmerling and Joel Migdal, Palestinians: The Making of a People (New York: Free Press, 1993).

٦٤ – غرشون شابير «مقدمة للطبعة الجديدة لـ «الأرض، العمل والصراع الاسرائيلي – الفلسطيني ١٨٨٢ – ١٩١٤»، [تيئوريا فبكورت ٨]، صيف ١٩٩٦، ص٢٥٠.

٦٥ – أوري بن اليعازار «عبر المهداف: نشوء العسكرتارية الاسرائيلية ١٩٣٦ – ١٩٥٦» (تل أبيب: دابير ١٩٩٥). أنظر أيضاً اوري بن اليعازار «طمس الفرق بين الدولة والمجتمع في اسرائيل» [مغموت]، آذار ١٩٩٦، ص٢٠٧ – ٢٢٨.

٦٦ – Yagil Levy, Trial and Error: Israel's Route from War to De-Escalation (Albany: SUNY, 1997).

٦٧ – يغيل ليفي «السياسة الحربية، العلاقات الطائفية والتمدد الداخلي للدولة: اسرائيل ١٩٤٨ – ١٩٥٦» [تيئوريا فبكورت ٨]، صيف ١٩٩٦، ص٢١٨.

٦٨ – يغيل ليفي ويؤاب بيلد «الشرخ الذي لم يحدث: علم الاجتماع الاسرائيلي في مرآة حرب الأيام الستة»، [تيئوريا فبكورت ٣]، شتاء ١٩٩٣، ص١١٥.

٦٩ – مقال واحد فقط من هذه المقالات، والذي عرض أثناء المؤتمر المنعقد العام ١٩٩٨ من قبل تمير شورك وكان وقتئذٍ طالباً في الجامعة العبرية، تناول تحليل العمليات «الإرهابية» للمنظمات الفلسطينية. أنظر تمير شورك «التضحية بالحياة في مجتمع ذي هوية دينية – قومية»، محاضرة في المؤتمر السوسيولوجي السنوي الـ ٢٩ لجمعية علم الاجتماع الاسرائيلية، نشرة تلخيص للمؤتمر (حيفا: جامعة حيفا ١٩٩٨)، ص٤٠.

٧٠ – أنظر:

James Ron, "Savage Restraint: Israel, Palestine, and the Dialectics of Legal Repression," Social Problems 47:4 (November 2000), pp. 445 - 472; Andre Elias Mazawi and Abraham Yogev, "Elite Formation Under Occupation: The Internal Stratification of Palestinian Elites in

the West Bank and Gaza Strip," The British Journal of Sociology 50:3, (1999), pp. 397 - 418.

٧١ – هذه الدراسة التي جاءت تحت عنوان « تأثيرات حالة مستمرة من عدم الوضوح على عمليات فردية واجتماعية – الفرد والمجتمع في هضبة الجولان في ظل التهديد بالاقتلاع ١٩٩٥ – ١٩٩٦ » قدمت من قبل سارة أرنون، وأقرت في جامعة حيفا.

٧٢ – فهم مشابه توصل له أيضاً المتخصصون في العلوم السياسية المهتمون بالشؤون الاسرائيلية، ووفقاً لما يؤكده آشر اريان فإن « رجالات العلوم السياسية الذين يحاولون مقاربة أنظمة سياسية يواجهون صعوبة في تصنيف اسرائيل ضمن أطرهم، فـ« سرطوري » الذي اهتم بتحليل الأحزاب السياسية، يعتقد أن حكم « مباي » الذي استمر فترة طويلة كان ظاهرة شاذة، و« ليفهرت » الذي درس منظومة العلاقات بين المجموعات الطائفية والدينية واللغوية الكبيرة، واجه صعوبة في إدراج اسرائيل ضمن مفاهيمه التصنيفية وذلك نظراً لطابعها أو صبغتها الخاصة. وعند تفحص العلاقات بين الجيش والقطاع المدني، أو النجاح في كبح تضخم مالي جامح دون التسبب بتفاقم البطالة أو بقلاقل سياسية أو اجتماعية، فإنه ينظر إلى اسرائيل في الكثير من الأحيان كظاهرة مميزة أو شاذة » آشر اريان [الجمهورية الاسرائيلية الثانية : السياسة والنظام على أبواب القرن الحادي والعشرين] ترجمة : باروخ كوروت (تل أبيب : جامعة حيفا و« زمورا بيتان » ١٩٩٧)، ص١٣ – ١٤.

الهوية الجديدة لأعضاء الكنيست العرب

بقلم: دان شيفتن*

«أ»

في بداية شهر حزيران ٢٠٠٠، وفي أعقاب الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من جنوب لبنان، نُظّم في «أم الفحم» مهرجان احتفالي بانتصار «حزب اللّه». وقد ضمّ جمهور المحتفلين أكثر من ٥٠٠ عربي من مواطني إسرائيل، غالبيتهم من مؤيدي وأنصار حزب «التجمّع الوطني الديمقراطي». وكان معظم الحضور، الذين أشادوا بإنجازات المنظمة الشيعية المناوئة لإسرائيل، من المثقفين العلمانيين، وعلى رأسهم عضو الكنيست، العربي المسيحي عزمي بشارة.

في ذروة الاحتفال الذي جرى تحت رايات فلسطين، خاطب النائب بشارة المحتفلين قائلاً:

«لقد انتصر «حزب الله». للمرة الأولى منذ العام ١٩٦٧ نذوق طعم النصر، من حق «حزب الله» أن يفخر بإنجازه في إذلال إسرائيل.

لقد منيت إسرائيل بهزيمة تلو أخرى ما اضطرها للانسحاب من جنوب لبنان.. هذه هي الحقيقة، لقد قدم لبنان، وهو البلد الأضعف بين الدول العربية، نموذجاً بسيطاً، يمكن لنا إذا تأملناه بشكل عميق، استخلاص النتائج والعبر اللازمة للنجاح والنصر».[1]

بعد مرور سنة، في حزيران ٢٠٠١، طرح بشارة تحدياً جديداً أثناء خطاب ألقاه في مهرجان تأبين (الرئيس السوري الراحل) حافظ الأسد في بلدة «قرداحة» بسورية، حضره مئات القادة والشخصيات من سائر أنحاء العالم العربي، ومن بينهم الأمين العام لـ«حزب اللّه» (الشيخ) حسن نصر اللّه، ونائب الرئيس الإيراني حسن حبيبي. وقد دعا بشارة في كلمته إلى تطوير

---

* دان شيفتن، زميل بارز في مركز «شاليم» بالقدس، وفي مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا. كتابه الأخير (ضرورة الفصل: اسرائيل والكيان الفلسطيني) رأى النور في العام ١٩٩٩، باصدار جامعة حيفا و«زمورا-بيتان».

وتوسيع نهج «المقاومة» ضد إسرائيل حتى لا تتمكن الأخيرة من فرض إملاءاتها على العالم العربي نتيجة ما يعانيه العرب من عجز عسكري في الحرب الشاملة.[٢]

تصريحات بشارة أثارت عاصفة في إسرائيل وأفضت إلى تقديمه (أي بشارة) للمحاكمة بتهمة تأييد منظمة إرهابية.[٣] غير أن تصريحاته هذه لم تكن إلاّ تعبيراً عن ظاهرة تكاد تشمل جميع أعضاء الكنيست العرب، سواء الأعضاء الحاليين أو الذين انتهت ولايتهم قبل فترة وجيزة في البرلمان الإسرائيلي.

إن تتبع التصريحات التي يطلقها قادة الجماهير العربية في إسرائيل صباح مساء، يدل على أن العداء السافر للدولة اليهودية قد تحول منذ أواخر الثمانينيات إلى ظاهرة مألوفة في أوساط الممثلية البرلمانية للعرب في إسرائيل، وهي ظاهرة تزداد تفاقماً.

لم يكن واقع الحال على هذا النحو أو المنوال دائماً. فلغاية اندلاع الانتفاضة الأولى، أواخر الثمانينيات، كان أسلوب أعضاء الكنيست العرب أقل راديكالية وأقل استفزازاً، إذ حرص جيل القادة السابقين، رغم ما أظهروه من اعتزاز بهويتهم العربية واهتمام وتضامن مع أبناء شعبهم، حرصوا بوجه عام، بما في ذلك أشدهم تصلباً وحدّة، على القول إنهم مخلصون للدولة، بل وأبدوا في غير مرة تفهماً للاحتياجات القومية للأغلبية اليهودية. وقد كان عضو الكنيست السابق من قائمة «الجبهة» توفيق طوبي، الذي دامت عضويته في الكنيست قرابة أربعين عاماً، مثالاً على ذلك، وهو الذي برز كمناضل برلماني عنيد وطلائعي في سبيل أبناء شعبه. فقد عرّف طوبي نفسه كـ«وطني إسرائيلي» مؤكداً أنه لا يرى تناقضاً بين هويته العربية وبين إسرائيليته. في الثمانينيات عاد طوبي ليذكّر، بأنه تكهن قبل قيام الدولة بأن رفض الحركة الوطنية الفلسطينية لمشروع التقسيم سيؤدي بأبناء شعبه إلى كارثة وطنية.[٤]

النهج السياسي الذي اتبعه النائب السابق توفيق طوبي، يعكس وجهة نظر كانت تعد مقبولة لدى زعامة الجماهير العربية في إسرائيل طوال سنوات عديدة، ومؤداها أن مستقبل الأقلية العربية (في إسرائيل) يتوقف على قبول قواعد اللعبة الأساسية للدولة اليهودية. لكن، وخلال العقدين الأخيرين، احتل الحلبة البرلمانية بصورة تدريجية أبناء جيل جديد نشأ في إسرائيل في ظل ظروف تختلف جوهرياً عن الظروف التي ميزت حقبة الحكم العسكري والضائقة الاقتصادية والاجتماعية

والتعليمية التي رزح تحت وطأتها أبناء الجيل الأول من العرب، الذين بقوا داخل الخط الأخضر بعد حرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨) .

الزعامة الجديدة التي دخلت معترك الحياة السياسية في فترة السبعينيات، أخذت تعبّر عن توجه مغاير للتوجه الذي اتبعه جيل القادة السابق الذي كان أشد حرصاً على ضبط النفس ومراعاة القواعد . فالمواقف التي تعبر عنها شخصيات من أمثال عزمي بشارة وأحمد الطيبي ومحمد بركة وعبد المالك دهامشة، لا تدل فقط على ثقة أكبر بالنفس، بل وعلى استعداد للتعبير عن مواقف راديكالية، واستعداد لنقض وتحدي منطلقات أساسية للدولة اليهودية والمجازفة بالدخول في صراع مباشر وطويل مع الأغلبية اليهودية .

هذا التوجه لا يعتبر شاذاً أو غريباً لدى أوساط القيادة البرلمانية للعرب في إسرائيل، وإنما هو يسم غالبية أعضاء الكنيست العرب (باستثناء نواف مصالحة من « حزب العمل ») . وثمة قاسم مشترك واسع بين أعضاء الكنيست العرب في هذا الخصوص، وذلك في ضوء التنوع الكبير في وجهات نظرهم وخلفياتهم السياسية والاجتماعية . هذه الحقيقة تتجلى بوضوح عند تفحّص مواقف الحركتين اللتين برزتا خلال العقدين الأخيرين في أوساط الجماهير العربية في إسرائيل، على الرغم من وقوعهما على طرفي الطيف الأيديولوجي، حيث الشيوعيون في قطب، والحركة الإسلامية في القطب الآخر .

القاسم المشترك في مجال رفض الطابع اليهودي لإسرائيل يشمل الحركتين، على الرغم من أن الحركة الإسلامية تسعى في نهاية المطاف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة كيان لا يتمتع المجتمع اليهودي فيه بأية مكانة قومية، في حين نجد أن العناصر الشيوعية وقفت تاريخياً وبصورة ثابتة خلف المطالبة بـ « دولتين لشعبين »(٥) . وتوظف كلا الحركتان وعلى نطاق واسع شعارات ورموز الديمقراطية الغربية الليبرالية في نضالهما ضد الدولة اليهودية، على الرغم من أن المنابع الفكرية الملهمة للحركتين - الراديكالية الإسلامية من جهة والشيوعية من جهة أخرى - ترفض هذه الصيغة رفضاً تاماً، وعلى الرغم من أن كلتاهما تتماثلان مع حركات وأنظمة عربية تستند إلى مبادئ مناقضة كلياً لتلك القيم .(٦)

الفوارق القائمة في أسلوب حديث ودرجة حدة تصريحات أعضاء الكنيست العرب لا تُغيِّر

إذن الصورة الشاملة التي تظهر من خلال التأمل العميق لهذه التصريحات . فهذا التأمل يشير إلى اتجاه آخذ بالتجذر، يترسخ في إطاره، لدى الزعامة العربية في إسرائيل، الرفض التام لتلك المنطلقات الأساسية التي ترى فيها الأغلبية اليهودية في الدولة مصالح حيوية لمجتمعها القومي .

هذا الرفض له ثلاثة جوانب أساسية، وهي :

أ) رفض الشرعية السياسية والاخلاقية للدولة اليهودية .

ب) التماثل المكشوف مع ألد أعداء اسرائيل .

ج) مظاهر تفهم، بل وحتى تأييد احياناً، للنضال العنيف والارهاب الموجه ضد الجمهور اليهودي في الدولة .

في ظل هذه الظروف يخرج التحدي الذي يطرحه أعضاء الكنيست العرب في مواجهة المنطلقات الاساسية للأغلبية اليهودية، عن نطاق النقاش المدني المستند الى قواسم مشتركة في اطار قواعد اللعبة الديمقراطية . ويعكس هذا التحدي الشرخ الآخذ بالتعمق والاتساع بين الجمهور العربي والجمهور اليهودي، اذ تدهورت العلاقات بين الجانبين الى درجة الشرخ العميق الذي يعيق الى حد بعيد الحوار السياسي ويطرح اسئلة صعبة بشأن مستقبل الشراكة بين المجتمعين .

(ب)

يشكل رفض وجود الدولة اليهودية المبدأ الأساسي الذي تنبع منه الطروحات والمواقف والتوجهات السياسية لأعضاء الكنيست العرب . وتندرج طروحاتهم في هذا الصدد ضمن السياق التاريخي الرحب للصراع الدائر منذ مائة وعشرين عاماً بين اليهود والعرب وضمن مساعي الحركة الوطنية الفلسطينية لتغيير الواقع الذي نشأ في اعوام ١٩٤٧-١٩٤٩، حينما قامت الدولة اليهودية رغم انف وإرادة الحركة المذكورة . وحيث ان النضال العسكري الشامل قد مُني بالفشل، وحيث لا تبدو فرصة احراز النصر فيه لصالح العرب مضمونة في المستقبل المنظور، فإنهم (أي قادة ونواب الجماهير العربية في اسرائيل) يلجأون لأساليب نضال اخرى، وسط الافادة من وسائل تتضمنها منظومة القيم المقبولة لدى الاغلبية اليهودية، على الرغم من ان هذه القيم لا تملي ولا تحدد بصورة عامة معايير وقواعد السلوك لدى الجمهور العربي ذاته .

ويُطرح رفض شرعية الدولة اليهودية في هذا السياق، من جانب قادة الجماهير العربية، تحت ستار السعي لتحقيق المساواة المدنية. وفي مقابل فكرة دولة القومية الصهيونية، يطرح هؤلاء المتحدثون في شكل أساسي شعار «دولة جميع مواطنيها» المرتكز الى عواطف ليبرالية.

عضو الكنيست أحمد الطيبي، وهو أحد المتحدثين الأكثر فصاحة بلسان الجماهير العربية في اسرائيل، والذي عمل مستشاراً وممثلاً لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، ولا يزال يساند نهجه حتى اليوم، يطرح هذا الموقف كتجسيد للمبدأ الديمقراطي:

نحن ننادي بوجوب الغاء الطابع اليهودي لدولة اسرائيل.. ولا نُسلِّم بحقيقة وجود هيمنة يهودية فقط في الدولة، وسط تجاهل تام لـ ٢٠ في المئة من السكان غير اليهود. نحن لسنا سكاناً مؤقتين، ولا بد من تكريس هويتنا في تعريف الدولة، ولذلك نحن نؤيد بالتأكيد مقولة أو شعار «دولة جميع مواطنيها». لا يمكن أن تكون الدولة ديمقراطية ويهودية في الوقت نفسه. فإما أن تكون ديمقراطية أو أن تكون يهودية، وأنا أكتفي بدولة ديمقراطية. (٧)

عضو الكنيست السابق عبد الوهاب دراوشة يشرح بلهجة مشابهة موانع احتفاله بـ«يوم الاستقلال» (إعلان قيام اسرائيل) قائلاً:

«لا، لن أحتفل بهذه المناسبة طالما أنه لا يوجد حل عادل لقضية الشعب الفلسطيني، وطالما لم تطبق المساواة تجاه المواطنين العرب ولم يتخذ قرار بأن هذه الدولة هي دولة جميع مواطنيها وليست دولة الشعب اليهودي فقط.. هذه الدولة ليست ديمقراطية بل هي دولة امبريالية، مُحتلة، دولة أبارتهايد عنصرية تمارس التمييز بحق عشرين في المئة من سكانها..» (٨)

كذلك فإن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتي تتبنى شعار «دولتين لشعبين»، تنضوي هي الاخرى تحت راية النضال من أجل إلغاء الطابع اليهودي للدولة. ففي مقابلة صحافية، أكد رئيس الجبهة، عضو الكنيست محمد بركة، مجدداً، تمسكه بفكرة «دولتين لشعبين»، لكنه لم يخالف مجري المقابلة في التقدير بأنه ليس المقصود، من وجهة نظر النواب العرب في الكنيست، دولة يهودية الى جانب الدولة الفلسطينية، وقال: «واضح أن الوضع الحالي سوف يتغير، وأن التوقيع على اتفاق سلام، اذا ما تم ذلك، لا يشكل نهاية المطاف». وأضاف بركة «إن حقيقة كون اسرائيل ذات صبغة ديمقراطية معينة إنما تعود بدرجة كبيرة الى النضال من أجل الديمقراطية

الكاملة الذي يخوضه عرب اسرائيل وسيواصلون خوضه إلى أن تصبح إسرائيل دولة لجميع مواطنيها». [٩]

الطريق الى تحقيق فكرة «دولة جميع مواطنيها»، كما يتجلى ذلك في أقوال وتصريحات أعضاء الكنيست العرب، يمر عبر المرحلة الحتمية المتمثلة بإلغاء الأسس والمكونات السياسية والقانونية والثقافية التي تضفي على إسرائيل طابعها القومي اليهودي، وفي مقدمة ذلك قانون العودة والرموز أو السمات التي تجسد المكانة الخاصة للأغلبية اليهودية.

يقول أ. الطيبي «يجب على دولة إسرائيل أن تبادر بنفسها إلى إلغاء قانون العودة.. فطالما كان قانون العودة قائماً، وطالما لم يقم المجتمع اليهودي بإلغاء هذا القانون، فإن ذلك يشكل دليلاً على أن هذا المجتمع لا يتطلع إلى الديمقراطية الكاملة. لا يزال المجتمع اليهودي يتمسك بالرموز اليهودية وبقانون العودة وبالنشيد الوطني (الاسرائيلي) وبالعلم.. إنني أتطلع استراتيجياً إلى إلغاء قانون العودة والعلم والنشيد». [١٠]

من المشكوك فيه أن يكون النواب العرب على وعي تام بمغزى مفهوم «دولة جميع مواطنيها» في بعده التاريخي والسياسي، وبحقيقة ان هذا المفهوم يقضي في تجليه الواضح، التخلي عن الخصوصية الثقافية والقومية، بل وحتى اللغوية أحياناً، للأقلية.. مع ذلك فإن من الواضح بأن اندماجاً تاماً من هذا النوع لا ينسجم مع الفهم السائد لديهم (أي النواب العرب) تجاه كل ما يتعلق بتعريف هوية العرب في اسرائيل. ويجد هذا الفهم تعبيراً له في تحفظ النواب العرب إزاء اصطلاح «عربي اسرائيلي»، وفي المعارضة الصريحة التي يبديها البعض منهم تجاه الاندماج المدني الكامل للعرب في اسرائيل والذي يسمونه «أَسْرَلَة».

«إصطلاح عربي- اسرائيلي مرفوض من وجهة نظري».. هكذا قال النائب السابق عبد الوهاب دراوشة، الذي يفضل وصف نفسه بـ«عربي- فلسطيني مواطن دولة اسرائيل». [١١] ويرى عزمي بشارة في الاصطلاح ذاته «كائناً مشوهاً أوجد بنية مشوهة». [١٢]

ويؤثر بشارة استخدام تعريف أو اصطلاح «عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨» [١٣] من جهته، يحبذ محمد بركة وصف العرب في اسرائيل على أنهم «أبناء الشعب الفلسطيني في الجليل والمثلث والنقب» [١٤] أما أبناء الاقلية العربية الذين يختارون الاندماج في المجتمع الاسرائيلي

والمساهمة في الدفاع عنه، فإنهم يتعرضون مراراً الى انتقادات شديدة.

النائب طلب الصانع، الذي يخدم الكثيرون من أبناء طائفته البدوية في الجيش الاسرائيلي، وصف الجنود البدو بأنهم « جزء من آلة القتل والبطش » الـ « جينوسيد ») الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ودعاهم للعودة إلى مكانهم الطبيعي ضمن صفوف شعبهم. (١٥)

دراوشة قال: إن كل عربي يخدم في الجيش الاسرائيلي يقترف « جريمة نكراء بحق المجتمع » (١٦) معتبراً أن أحد الانجازات التي حققها حزبه يتمثل في إقناع العديد من البدو الذين يخدمون في الجيش الاسرائيلي بخلع زيهم العسكري و « الالتحاق بصفوف أبناء شعبهم ». (١٧) وقد برع عزمي بشارة في وصف التفكير الذي يقف وراء هذا التوجه بقوله في مقابلة مع التلفزيون المصري أذيعت في منتصف أيار ١٩٩٨: نحن نرفض عملية الأَسْرَلَة للعرب في اسرائيل. هناك بعض الاخوة العرب ينعتوننا بالقول « أنتم إسرائيليون ».. وهم بالتالي يدفعوننا لنصبح إسرائيليين.. يجب الانتباه لذلك خاصة وأننا نخوض معركة مهمة في الدفاع عن عروبة الوطن والهوية والديمقراطية. إن الأسرلة، والتي تعني التخلي عن الهوية الوطنية، تقود الى الانقسام من جهة، والى بروز المشكلة الطائفية من جهة أخرى. (١٨)

لقد دفعت المخاوف في هذا المجال الحساس، عضو الكنيست أحمد الطيبي الى التحفظ على مفهوم أو صيغة « دولة جميع مواطنيها »، وإلى تبني مطالب تتساوق مع شعار « دولة ثنائية القومية ». لقد تخوف الطيبي من أن قبول مطلب إلغاء الطابع اليهودي للدولة، والذي طرح باسم مبدأ المساواة المدنية، سيفرض على عرب اسرائيل عندئذ خدمة الدولة بنفس الطريقة التي يخدمها بها اليهود. لذلك بحث الطيبي عن صيغة تتيح للعرب في اسرائيل الحصول على موطئ قدم أو امتلاك سلطة على أراضي ومراكز نفوذ بما يكفل تنمية هويتهم القومية المنفصلة دون أن يضطروا لدفع الثمن المترتب على إطار أو نظام المساواة. يقول الطيبي: أنا أناضل من أجل شعار إعطاء حقوق قومية ومدنية للسكان العرب، وهذا يختلف عن شعار أو مفهوم دولة جميع مواطنيها .. فهذا الأخير تجسيد للأسرلة. هناك فئة معينة في الوسط العربي تقول بأنها ضد الأسرلة، ولكنها تناقض نفسها بدعوتها لشعار دولة جميع مواطنيها، ذلك لأنه سيتعين على اسرائيل، غداة اليوم الذي تعلن فيه عن أنها لم تعد دولة اليهود بل دولة جميع مواطنيها، أن تقوم بتجنيد جميع الشبان في

اسرائيل يهوداً وعرباً على حد سواء، وأنا أعارض من حيث المبدأ تجنيد الشبان العرب في الجيش الاسرائيلي، حتى في إطار دولة جميع مواطنيها. فمثل هذه الدولة من شأنها إخفاء وتبهيت خصوصيتي القومية كمواطن عربي. لا يمكن لجهة أو حركة ما الادعاء بأنها حزب قومي عربي وأن تطالب في الوقت نفسه بأن تكون اسرائيل دولة لجميع مواطنيها. لذلك فإنني أُفضل شعار إعطاء حقوق مدنية وقومية للسكان العرب كأقلية قومية داخل دولة اسرائيل، على شعار دولة جميع مواطنيها، والذي أرى أنه شعار طوباوي أجوف. أنا أتمنى أن يحصل ذلك غداً، ولكنني كما قلت أُفضِّل تعريفاً آخر للدولة. (١٩)

الصيغة التي يؤيدها الطيبي تعني حسب قوله «إعطاء حقوق متساوية للأقلية العربية في ما يتعلق بأراضي الدولة، خاصة وأن هذه الاراضي كانت عربية في السابق» (٢٠).

محمد بركة، يطالب أيضاً وبروحية مشابهة، باصلاح الظلم المدني الناجم عن مشكلة الأراضي، وبالسماح لمواطني الدولة العرب بالعودة الى قراهم المدمرة في العام ١٩٤٨ ليعاد بناؤها مجدداً. (٢١)

ولكن يبدو أن التخلي عن الصبغة اليهودية الخاصة للدولة وإلغاء قانون العودة، ليسا المحطة الأخيرة في عملية التغيير التي يسعى إليها أعضاء الكنيسست العرب. فالمرحلة التالية تتمثل في فرض «حق العودة» على إسرائيل، وبالتالي تحولها تدريجياً من دولة «جميع مواطنيها»، مروراً بالمرحلة الانتقالية المتمثلة بـ«الدولة ثنائية القومية»، الى دولة ذات أغلبية عربية. يقول أحمد الطيبي، الذي يطرح حق العودة كـ«شرط لا مفر منه» للمصالحة التاريخية بين الشعبين، بأن جزءاً ضئيلاً فقط من ملايين اللاجئين سوف يطالب بتجسيد هذا الحق فعلياً، (٢٢) وأن الخيار يجب أن يبقى على أية حال في يد اللاجئين أنفسهم.

ويؤكد عزمي بشارة من جهته أن المطالبة بحق العودة هي مطالبة مطلقة وقاطعة، وأنه ليس هناك من هو مخول بالتراجع أو التخلي عنها ولا حتى القيادة الفلسطينية ذاتها. ويقول:

«أنا لا أدعو إلى وجوب عودة كل فلسطيني إلى قريته أو إلى بيته... ولكن يجب ترك حق الاختيار لهم (أي اللاجئين). فهذا الحق منصوص عليه في عدد كبير جداً من قرارات الأمم المتحدة، وهو مسألة حق شخصي إنساني لكل لاجئ، لذلك لا يمكن التخلي أو التنازل عنه.. فلا عرفات ولا «أبو مازن» مخولان بالتنازل في هذا الموضوع باسم كهل من صفد يعيش اليوم في

مخيم اليرموك، ولا حتى مقابل تعويض سياسي يقدم للسلطة الفلسطينية». [٢٣]

لعل بشارة يعد الأكثر راديكالية بين أعضاء الكنيست العرب [٢٤] ويفضل آخرون في صفوف القيادة البرلمانية للعرب في إسرائيل مناقشة المسألة بطريقة أكثر هدوءاً وعمومية، كذلك ثمة فوارق وتباينات في تصريحاتهم من حيث الدقة والتشديد، لكن تحليل مواقفهم يظهر بوضوح أن هناك في كل ما يتعلق برفض الدولة اليهودية قاسماً مشتركاً واسعاً جداً فيما بينهم.

ولا بد من التوكيد أن هذا الرفض ليس نتاجاً لـ «احتلال» العام ١٩٦٧، والذي يتيح النضال ضده المجال أمام شراكة أهداف بين جهات في اليسار الصهيوني وبين أعضاء الكنيست العرب، وتتلخص هذه الاهداف المشتركة في معارضة المضمون اليهودي لدولة إسرائيل، والذي لن يزول حتى عند تحقيق المطالب الفلسطينية بانسحاب إسرائيل إلى حدود العام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد دعا الكثير من الاسرائيليين على مر السنوات الى الانسحاب من المناطق الفلسطينية من منطلق الحرص على الصورة والسمات والأهداف اليهودية لدولة اسرائيل. وراح التيار المركزي في أوساط الجمهور اليهودي يسلم تدريجياً بضرورة الانسحاب من معظم الاراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧، وبقيام كيان فلسطيني، وحتى بضرورة إزالة جزء من المستوطنات القائمة في هذه المناطق، وذلك بهدف تعزيز الطابع اليهودي للدولة في حدود مقلصة. في المقابل ينادي زعماء الاقلية العربية في اسرائيل بمطلب الانسحاب وإزالة المستوطنات وإقامة الدولة الفلسطينية وذلك في إطار معركة شاملة تهدف إلى إلغاء الطابع اليهودي- غير الشرعي من وجهة نظرهم- للدولة.

تصريحات النواب العرب بشأن المسألة الحساسة المتعلقة برفض الدولة اليهودية، يجدر تأملها في سياقها السياسي الملائم، في مواجهة «الخطوط الحمراء» لدى الاغلبية اليهودية، ذلك لأن مسألة مغزى وأهمية هذه الخطوط لا تحسم من خلال هيئة تحكيم خارجية استناداً لمعايير لا أساس لها في الواقع السياسي الاسرائيلي. إن ما يطالب به زعماء الأقلية العربية، تحت ستار الالتزام بالقيم الديمقراطية والليبرالية، هو تدمير وتقويض تطلعات الاغلبية التي أقامت الدولة ولا تزال تتحمل أعباء قيامها كتجسيد لوجود هذه الاغلبية. مطالب زعماء الأقلية العربية تعكس النزاع التاريخي والاخلاقي والسياسي العميق القائم بين الحركة الوطنية اليهودية والحركة الوطنية الفلسطينية

وتفسر في الوقت ذاته الهوة الآخذة بالاتساع بين منطلقات الاغلبية اليهودية، والمنطلقات التي يتبناها القادة السياسيون للأقلية العربية في اسرائيل. واذا كان التيار المركزي في الجمهور اليهودي يرى في ذلك خطراً وتهديداً، فذلك لأنه مقتنع بأن الديناميكية التي يطالب زعماء الاقلية العربية في اسرائيل بتفعيلها تحت غطاء أو بذريعة المساواة والتعددية، من شأنها ان تقوض السمات اليهودية للدولة وأن تحدث تغييراً دراماتيكياً في تركيبتها الديمغرافية، وذلك بغية شق الطريق، فوق انقاض دولة اسرائيل، نحو تحقيق سيادة عربية مطلقة في المنطقة.

«ج»

معارضة القيادة العربية النشطة للدولة اليهودية لا تنحصر في خوض نضال سياسي مشروع حول صورة وطابع الدولة في اطار الجدل والنقاش العام في اسرائيل، فتصريحات أعضاء الكنيست العرب تنطوي أيضاً على مظاهر تعاطف وتماثل مع كل جهة تقريباً تقاتل ضد اسرائيل. صحيح ان درجة تأييد أعضاء الكنيست العرب لأعداء الدولة ليست متساوية، بل تتفاوت من واحد الى آخر (ويرجع ذلك بشكل اساسي لكون الخلافات العربية- العربية تؤثر على اعتباراتهم) غير أن أي زعيم أو تنظيم يعمل ضد اسرائيل يحظى على الاقل بتفهم، ان لم يكن باعجاب وتضامن، لدى زعامة الجماهير العربية في اسرائيل.

وتبرز في هذا السياق بوجه خاص مظاهر التأييد التي يعبر عنها النواب العرب تجاه رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، والذي واصل بعد اتفاقيات اوسلو خوض النضال السياسي واللجوء للعنف ضد اسرائيل، ويقف في طليعة مؤيدي عرفات مستشاره السابق أحمد الطيبي، الذي يقف خلف أعمال وأقوال الزعيم الفلسطيني، على الرغم من أنه لم يعد رسمياً يعمل باسمه او بتفويض منه، بعدما حلف يمين الولاء كعضو في الكنيست. وقد صرح الطيبي في تشرين الثاني ١٩٩٦: «أنا أعرف الرئيس عن قرب منذ اثني عشر عاماً.. كل تحركاتي تتم بتوجيه منه. أعتقد أنه يثق بي وآمل أن أكون عند حسن ظنه» [٢٥]. كذلك هناك نواب عرب آخرون، ممن لا يعتاشون أو يتلقون العون من عرفات، يساندون نضاله منذ سنوات طويلة. ففي مقابلة ادلى بها لصحيفة سعودية أثناء زيارته للقاهرة العام ١٩٨٩، أكد عبد الوهاب دراوشة قائلاً: إن كل خطواتي في الداخل تتم بناء على تعليمات من ياسر عرفات وعدد من زعماء المنظمة (م.ت.ف)

وهم على علم بها» . (٢٦). وتُسمع انتقادات للزعيم الفلسطيني من حين لآخر على لسان الذين يعتقدون بشكل اساسي مثل عزمي بشارة أو الحركة الاسلامية بأن عرفات يفتقد الى الحزم الكافي في النضال ضد اسرائيل.

وقد حظيت التنظيمات الاسلامية الراديكالية بتفهم وتعاطف لدى القيادة العربية في اسرائيل، على الرغم من أن هذه التنظيمات تأخذ على عاتقها مسؤولية تبني استراتيجية إرهابية ضد اليهود في اسرائيل وهي ترفض جملة وتفصيلا حق الدولة في الوجود. عضو الكنيست عبد المالك دهامشة، الذي مثل زعيم حركة «حماس» الشيخ أحمد ياسين أمام المحاكم الاسرائيلية، علق صورة الشيخ ياسين في منزله وامتدح أعماله. وحسب قول دهامشة فإن الشيخ ياسين «انسان رائع، عظيم ومحب للسلام». وأضاف النائب دهامشة موضحاً: إن «حماس» لا تقوم بارسال انتحاريين لأنها بالأساس حركة سياسية، وإن من يقوم بهذه الاعمال هي تنظيمات عسكرية . (٢٧).

قد لا يتفق النواب العرب من القوائم الاخرى مع تعاطف ممثل الحركة الاسلامية في اسرائيل مع الشيخ ياسين، ولكنهم لم يبادروا الى شجب عمليات الارهاب التي تقوم بها الحركات الاسلامية سوى في الحالات التي أضرَّت فيها هذه العمليات بسبب طابعها او توقيت تنفيذها– بالمصالح الفلسطينية. وعلى سبيل المثال فقد أكد احمد الطيبي في التصريحات التي أدان بها الهجوم الذي نفذته حركة «حماس» ضد حافلة أقلت أولاد المستوطنين، أكد على «الضرر السياسي الذي تسببت به العملية» للفلسطينيين، وقال: «محاولة تفجير حافلة الاولاد من مستوطنة «كفار داروم» كانت في منتهى الخطورة. فالذي أرسل المنفذين بدا وكأنه يقول لنتنياهو (رئيس الحكومة في حينه): إياك أن تنسحب أو أن تنفذ الاتفاق.. وبذلك فقد أضرّ بالمصلحة الفلسطينية العليا. إن من يفعل ذلك يخون الشعب الفلسطيني حتى لو كان فلسطينياً» (٢٨).

مكان «حزب الله» محفوظ أيضاً في «سجل أبطال» أعضاء الكنيست العرب. فعمليات الحزب ضد اسرائيل، سواء في لبنان أو داخل حدود الدولة، تحظى بالتأييد، بل وتستقبل أحياناً بآيات السرور والابتهاج ومهرجانات النصر التي تساهم فيها ايضاً جهات تعتبر وجهة نظرها بعيدة كل البعد عن ايديولوجية العناصر الاسلامية الراديكالية. ففي كلمة القاها امام طلبة عرب في جامعة حيفا مطلع العام ١٩٩٩ وصف هاشم محاميد حزب الله بانه «حركة تحرر وطني من

الدرجة الاولى » ووصف مقاتلي الحرب بأنهم « مقاتلون من أجل الحرية »، واضاف: ان « لبنان تحول الى مقبرة كبيرة لجنود الاحتلال »[29]. عزمي بشارة، الذي جاهر على الدوام بتأييده الراسخ لحزب الله، صرح في افتتاح المؤتمر العام لحزبه (التجمع الوطني الديمقراطي)، في اواسط شباط ١٩٩٩ ان « حزب الله قوة وطنية شجاعة لقنت اسرائيل درساً. ورغم ان الامر يتعلق بحزب اصولي، الا انه تحول الى قوة طليعية في العالم العربي، تتبنى فكراً قومياً واضحاً، وتملك الاستعداد للتضحية في سبيل تحقيق الاهداف »[30].

ومما يلفت الانتباه حقيقة ان أعضاء الكنيست العرب، الذين يطالبون اسرائيل بمعاملتهم وفق أقصى معايير الانفتاح الديمقراطي (وأحياناً يشوهون هذه المعايير تماماً في سبيل تسويغ حججهم ومطالبهم القومية) لا يرون ان من الجدير بهم التحفظ من أنظمة القمع العربية، أو أنهم يتحفظون على الاكثر بلهجة واهنة خجولة على جوانب هامشية « تسمح » هذه الانظمة بانتقادها. بل وانهم يحرصون من حين لآخر على اضفاء « شرعية » ديمقراطية على تلك الأنظمة. في العام ١٩٩٤ ترأس عبد الوهاب دراوشة أول وفد عربي من مواطني اسرائيل الى سورية، وذلك لتقديم العزاء للرئيس حافظ الاسد لوفاة نجله (باسل). وقد التقى دراوشة خلال المناسبة نفسها مع كل من احمد جبريل وجورج حبش، وهما من ابرز زعماء « الارهاب » الفلسطيني، ومع نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وفي زيارة اخرى جرت العام ١٩٩٧، اجتمع دراوشة مع الرئيس الاسد وقال له « انت أعظم وأهم زعماء العالم ».

وفي حديث مع صحافي اسرائيل وصف دراوشة بصورة غريبة بعض الشيء الانطباعات التي خرج بها من زيارته لسورية قائلا: من يأت ويرى هنا الواقع، والتوق الى السلام – السلام الحقيقي وليس سلام الاحتلال والكذب والخداع كما تريد اسرائيل – لا يمكن له إلا أن يتأثر. حتى اليوم كنا أسرى الدعاية الاسرائيلية التي تزعم ان سورية دولة متخلفة. تعال لترى التقدم هنا. حتى القرى تسودها ظروف عصرية. كل شيء متوفر... وبأسعار زهيدة.. نحن مبهورون، ولا نغالي او نجامل في ذلك[31].

لقد عبر دراوشة عن تماثله مع مواقف سورية ليس فقط في الشأن الاسرائيلي بل وفي الشأن اللبناني ايضاً. واكد ان موقفه بشأن الرفض الاخلاقي للاحتلال لا ينطبق على التواجد السوري

في لبنان، لان الجيش السوري «يتواجد هناك في اطار اتفاق» ولأن الجنود السوريين في لبنان «يضمنون الهدوء والنظام والانضباط». اسرائيل هي المحتل في لبنان، وسيبقى الجيش السوري هناك الى ان تنسحب اسرائيل من لبنان ومن هضبة الجولان. وشدد دراوشة على أن «سورية ولبنان في حال دولة واحدة.. تربطهما وحدة دم الأخوة التي لا يمكن انفصامها». وروى دراوشة ايضاً انه التقى بـ«لبنانيين يشعرون بالرضى والارتياح ازاء مكوث الجيش السوري في لبنان، ويقولون بأنه عامل تهدئة يُسهم في إحلال الوئام الداخلي والازدهار الاقتصادي» (٣٢).

مواقف عزمي بشارة الذي يصف نفسه بـ«الانساني» وبالمثقف الذي يمثل قيماً أُممية سلمية وديمقراطية تعددية وتحررية، تعتبر مواقف لافتة للنظر.

في نهاية العام ١٩٩٧ توجه بشارة في زيارة لسورية استغرقت اسبوعاً. وقد اتخذت الزيارة طابعاً رسمياً، حيث كان في استقبال بشارة في مطار دمشق مدير المراسم الذي أقله من هناك بسيارة ليموزين الى فندق فخم، ليجري بعد ذلك محادثات مع كبار المسؤولين في سورية، وبضمنهم نائب الرئيس عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع. لم يواجه بشارة صعوبة في التماثل مع موقف النظام السوري تجاه اسرائيل، مثلما أكد في وقت لاحق في مقالة في صحيفة اسرائيلية: «العرض الذي قدمه خدام حول الوضع الاسرائيلي – السوري جاء مطابقاً لما كنت افكر به قبل دخولي لمقابلته... وانا عندما أجلس مقابل خدام فانني اشعر بعروبتي بدرجة لا تقل عن شعوره بها. صحيح ان لدي منطلقاً وخلفية مختلفتين، كما ان لدي حياة مفعمة بالنشاط والحيوية في المعترك الاسرائيلي، ولكنني بالتأكيد لا أمثل الجانب الاسرائيلي عندما أجلس مقابله كما انني لست معنياً بان افعل ذلك. ربما استطيع القيام بمحاولة لأشرح وأوضح له هذا الجانب ولكن ليس بالطبع تمثيله».

وعندما سئل اذا كان قد وجد في سورية تفهماً لمخاوف اسرائيل من قصف الجليل في حال عودة سورية الى هضبة الجولان، أجاب بشارة قائلا: «من الصعب عليّ بعض الشيء ان ابحث عن تفهم لديهم او ان اشرح لهم عن تخوف انا شخصياً لست مقتنعاً أو مؤمناً به. اعتقد ان هذا التخوف هو نتاج استخدام مقصود من جانب اليمين لمنطق الغيتو الاسرائيلي».

واضاف موضحاً ان السوريين هم الذين يخشون من اسرائيل، لانهم هم الذين احتلت ارضهم.

واسرائيل هي القوة الذرية، وهي التي عقدت «فوق رؤوسهم» او ضدهم حلفاً استراتيجياً مع تركيا.

واعرب بشارة عن ثقته بنوايا سورية السلمية، وقال: ان السوريين «لا يسعون للحرب» وان موقفهم طرح امامه «بصورة عقلانية ومنطقية ومعتدلة» (٣٣).

في زيارته الثانية لسورية في صيف العام ٢٠٠١، حظي بشارة مجدداً بضيافة رسمية، بل واجتمع مع الرئيس الجديد بشار الاسد، مدة ساعتين تقريباً. عضو الكنيست الاسرائيلي (ع. بشارة) صرح بان هناك تطابقاً تاماً في الآراء بينه وبين الزعيم السوري فيما يتعلق بالشروط اللازمة للتسوية بين البلدين، مشيراً الى ان الرئيس الاسد «لا يستطيع التنازل ولو عن شبر واحد في هضبة الجولان، لان مثل هذا التنازل يشكل ضرباً من الجنون من حيث شرعيته المبدئية والاخلاقية في المجتمع السوري» (٣٤).

ولا يرى بشارة ضرورة لمواءمة مطالبته الحازمة بالتطبيق الكامل للقيم الليبرالية في اسرائيل مع تعاطفه الجلي مع النظام السوري. ففي زيارته الاولى لسورية لخص بشارة انتقاده لطابع النظام السوري بالكلمات التالية:

«انهم لا يشكلون بالتأكيد كأس الشاي الذي استمزجه» (٣٥). وأوضح بشارة عقب لقائه مع بشار الاسد خلال زيارته الثانية لدمشق، بأن الرئيس السوري «ليس ديمقراطياً ليبرالياً من الطراز الغربي.. بشار لا يعتقد ان الديمقراطية الليبرالية ممكنة اليوم في سورية.. فهذه عملية استغرقت عدة قرون» (٣٦).

وقد تكشف وزن نقد بشارة الخجول، حينما وضع هذا النقد في مواجهة مطلب ملموس باجراء اصلاح ديمقراطي دعا اليه في العام ٢٠٠١ عدد من المثقفين السوريين. ففي مقابلة مع محطة التلفزيون اللبنانية (L.B.C)، علق بشارة باستخفاف على هذا الطلب، ما أثار غضب رجالات الفكر والمثقفين السوريين. احد هؤلاء، وهو صبحي حديدي، وصف بشارة بانه «وزير الاعلام السوري»، وتساءل: كيف يستوي تأييد بشارة للديكتاتورية السورية مع ادعاءاته ومواقفه تجاه اسرائيل التي تمنحه حقوقاً لا تعدو كونها حلماً فقط بالنسبة لأنصار الاصلاح الديمقراطي في سورية..

احد زعماء المعارضة السورية، ميشيل كيلو، اتهم بشارة بطرح صورة تبسيطية ومزيفة للوضع في سورية، وقال ان بشارة « تبنى خطاب النظام السوري »، وتفادى انتقاد السلْب والنهْب والفساد وانهيار مؤسسات المجتمع الثقافية والقضائية في هذه الدولة. احد كتاب الاعمدة المعروفين في صحيفة « الحياة » (التي تصدر في لندن) اتهم بشارة بممارسة الدعاية، وقال ان ايديولوجيته انتقائية، وانه باستعداده لوضع النظام السوري فوق أي نقد انقلب من « بشارة » الى « بشار » (٣٧).

بشار الاسد ليس الدكتاتور الوحيد الذي يحظى بتعاطف وتأييد اعضاء الكنيست العرب. ففي اثناء حرب الخليج، وفي اعقابها، أبدى عدد من هؤلاء النواب تفهماً على الاقل لأهداف الرئيس العراقي صدام حسين، ان لم يكن تأييداً صريحاً لكل خطاه. وعلى سبيل المثال فقد صرح عضو الكنيست هاشم محاميد لجريدة « الاتحاد » الحيفاوية (لسان حال الحزب الشيوعي الاسرائيلي) صبيحة اطلاق صواريخ سكود عراقية على اسرائيل، بان صدام حسين بغزوه للكويت، أعاد للأمة العربية أمجاد التقاليد الاسلامية، معرباً (أي محاميد) عن تقديره واحترامه للرئيس صدام (٣٨).

وقد قدم احمد الطيبي تفسيراً لهذه الظاهرة بقوله: « هناك تعاطف في صفوف العرب في اسرائيل مع العراق يفوق التعاطف مع دول خليجية اخرى، اذ يُنظر الى صدام كرجل شجاع يستطيع الوقوف في وجه الولايات المتحدة الاميركية التي مثلت دوماً بالنسبة لنا القوة العظمى التي انتهجت على الدوام نهجاً معادياً للعرب، ووفرت الشرعية والغطاء السياسي والعسكري والاقتصادي لاحتلال (اسرائيل) الاراضي الفلسطينية، هذا اولاً. ثانياً، لا توجد مودة زائدة لدى العرب في البلاد لأمراء النفط الفاسدين.

وثالثاً، نحن ايضاً، اي العرب في اسرائيل، نتطلع لرؤية قوة عسكرية (عربية) جبارة... ذات قدرة على المناورة في مواجهة المحور الاميركي – الاسرائيلي ». ومع ذلك، أردف الطيبي، فان هذا الأمر « لا ينطوي على أية رغبة في دعوة صدام لاطلاق صواريخ مع رؤوس حربية كيميائية باتجاه تل ابيب ». واوضح ان التحفظ من اطلاق صواريخ كيميائية على اسرائيل، لا ينبع من التخوف من الحاق الأذى بالمواطنين العرب ايضاً، وانما لانه لا يوجد اليوم في العالم العربي « أناس جديون » يرون في تدمير اسرائيل خياراً عملياً: « هناك عرب ايضاً لا يرغبون بتدمير اسرائيل ليس لأن ذلك غير مشروع وحسب، او غير انساني، بل لان ذلك غير واقعي » (٣٩).

التضامن الذي يبديه اعضاء الكنيست العرب مع أعداء اسرائيل يصل احياناً الى درجة تشجيع هذه الجهات على مواصلة صراعها وحربها ضد الدولة العبرية.

عندما قصفت اسرائيل محطة رادار سورية وقتلت ثلاثة جنود سوريين، رداً على هجمات شنها حزب الله عقب انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، سارع عضو الكنيست عبد المالك دهامشة الى ارسال برقية تعزية للرئيس السوري بـ« استشهاد ثلاثة من ابناء الشعب السوري.. جراء اعتداء آثم قامت به الحكومة الفاشية في اسرائيل.... والتي تنحو نحو الحرب وترفض السير في طريق السلام». واستطرد دهامشة مسهباً « هذا الامر يستوجب تكاتفاً وتلاحماً عربياً بغية وضع حد لأعمال اسرائيل العدوانية».

وقد كتب دهامشة برقية للرئيس السوري باسم الحركة الاسلامية، وبصفته رئيساً للقائمة العربية الموحدة وباسم « ابناء شعبنا (عرب الداخل) في مناطق الـ١٩٤٨ » ووصف المكان الذي أرسل منه البرقية على النحو التالي: « الناصرة - فلسطين ١٩٤٨ ». وقد نشرت صيغة البرقية بالعربية ايضاً على ورق رسائل رسمية للكنيست. كذلك فقد ارسل دهامشة برقية لملك الاردن دعاه فيها الى الغاء زيارة مقررة لوزير الخارجية الاردني لاسرائيل كخطوة احتجاجية على العدوان الاسرائيلي ضد سورية [٤٠].

وهكذا فان مظاهر تضامن اعضاء الكنيست العرب مع الدول والمنظمات التي تخوض صراعاً مسلحاً ضد اسرائيل لا تقتصر فقط على النضال ضد « الاحتلال » في العام ١٩٦٧.. فحزب الله مدعو لمواصلة النضال ضد اسرائيل حتى بعد انسحابها من لبنان، وهو ما يطالب ويدعو اليه علناً زعماء معظم منظمات « الارهاب »، الاسلامية والعلمانية على حدّ سواء - حماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.. كذلك فان الرئيس العراقي صدام حسين لم يميز مطلقاً بين شرعية « الاحتلال الصهيوني » في حدود العام ١٩٤٨ وبين شرعية احتلالات العام ١٩٦٧.. تضامن اعضاء الكنيست العرب مع م.ت.ف بدأ قبل فترة طويلة من اعتراف المنظمة، ظاهرياً، بوجود دولة اسرائيل في العام ١٩٩٣، وهذا التضامن بقي على حاله حتى بعد ان باشرت السلطة الفلسطينية حربها ضد اسرائيل خلال العام ٢٠٠٠، وبعد ان رفض عرفات مقترحات كان من شأنها ان تلبي بصورة شبه تامة مطالب الفلسطينيين الاقليمية، معيداً الى الواجهة المطلب بتجسيد

« حق العودة » داخل الخط الاخضر.

هذه النقاط، اضافة الى حقيقة ان اعضاء الكنيست العرب يؤيدون في احيان متقاربة شخصيات ومنظمات ذات طابع ايديولوجي بعيد جداً عن وجهة نظرهم، تدعم الاستنتاج بان ما يقبع خلف هذا التضامن ليس رؤية فكرية او سياسية مشتركة، وانما التطلع الى تقويض كيان الدولة اليهودية.. ونجد ان ماركسيين مسيحيين وراديكاليين اسلاميين مستعدون لهذا الغرض لاقامة تعاون وتحالف فيما بينهم، ومن يجيد ترديد شعارات ليبرالية وتعددية مستعد للتواطؤ مع حكام مستبدين.

(د)

الظاهرة التي نحن بصدد مناقشتها هنا تصل احياناً الى حد التفهم بل والتماثل مع اعمال عنف ضد اسرائيل، بما في ذلك اعمال ارهاب سافرة.

مثل هذه التصريحات ليست نادرة. فقد دعا اعضاء الكنيست العرب، تصريحاً او تلميحاً الفلسطينيين الى اللجوء للعنف بل والى تصعيد هذا العنف. ففي خطاب ألقاه في غزة اثناء زيارة وفد يمثل العرب في اسرائيل، في كانون الاول ١٩٩٢، دعا هاشم محاميد الشعب الفلسطيني الى « اللجوء لكافة الوسائل في مواجهة القمع والاحتلال.. فالحجر وحده، والانتفاضة وحدها لا يكفيان » [٤١].

النائب محمد بركة صرح امام طلبة في جامعة بيرزيت، بعد حوالي شهر من اندلاع « انتفاضة الاقصى »، بقوله « اننا نبارك ونقدر هذه الانتفاضة، ونحن نعتقد انها تمثل الرد المناسب في الوقت المناسب... »[٤٢].

عبد المالك دهامشة اعتاد في تصريحاته على تمجيد المقاومة المسلحة، حيث صرح اثناء زيارته لسورية في العام ١٩٩٧ بأن « الأمة العربية ستنتصر عبر السيف في طريقها لتحقيق الكرامة المنشودة والنصر، لنعود الى وطننا بهامات مرفوعة والنصر لا يتحقق إلا عبر جهاد الأمة العربية »[٤٣].

اثناء زيارته للمسجد الأقصى في تموز ٢٠٠٠، بدعوة من مفتي القدس المعين من جانب السلطة الفلسطينية، صرح دهامشة بانه مستعد لان يكون « في مقدمة ركب الشهداء في الدفاع عن المسجد الأقصى » [٤٤]. قبل اسبوعين من اندلاع الاضطرابات في اواسط العرب في اسرائيل في تشرين الاول ٢٠٠٠، شارك دهامشة في اجتماع للجنة المتابعة العربية في « كفرمندا »، موجهاً

تهديداً صريحاً للسلطات الاسرائيلية بقوله : سنكسر ايدي وارجل اي شرطي يقدم على هدم بيت عربي، ان الجماهير العربية تمر بفترة عصيبة . نحن نقف على ابواب انتفاضة جديدة، انتفاضة شعبية عارمة للعرب في اسرائيل» (٤٥).

وفي مقابلة أجراها عقب بدء السلطة الفلسطينية حربها ضد اسرائيل في ايلول ٢٠٠٠، اشار دهامشة الى الواقع الجديد الذي خلفته زيارة شارون للحرم القدسي : «هذه حرب سيشارك فيها كل مسلم، ففي الأقصى لا يوجد خط اخضر . هذا سيشمل كل انحاء دولة اسرائيل» (٤٦). وبعد مرور حوالي السنة عاد دهاشة مذكراً باستعداده للشهادة : «أنا مستعد للشهادة في سبيل الدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات الاسلامية في وجه كل من يحاول المس بها» (٤٧).

وتعهد دهامشة بجوار مسجد في صرفند قيل انه دُمرّ بصورة متعمدة على ايدي اليهود، باعادة بناء المسجد «حتى لو كلف ذلك اراقة دماء»، كما ونسب اليه القول ايضاً، بان الاستعداد للمجازفة باراقة الدماء والتضحية هو السبيل الوحيد لمواجهة مصادرة الأراضي : «الشهداء فقط باستطاعتهم وقف هذه العملية . لقد حان الوقت كي نناضل بكل ما أوتينا من قوة، وإذا كان ذلك سيكلف إراقة دماء فنحن مستعدون . . بالنضال فقط يمكن وقف المصادرات» (٤٨).

تصريحات النواب العرب المؤيدة للمقاومة ضد اسرائيل تتسم أحياناً بأسلوب الرمزية الشفافة التي تستوعبها جداً الجماهير العربية، وذلك تجنباً لردود فعل حادة من جانب سلطات القانون والبرلمان الاسرائيلي . ولا يخلو الأمر من تصريحات وبيانات صريحة تنطوي على تأييد لعمليات ارهابية محددة، وعلى سبيل المثال فقد صرح عضو الكنيست طلب الصانع في مقابلة مع تلفزيون ابو ظبي مطلع آب ٢٠٠١، معرباً عن تأييده لهجوم بالرصاص جرى وسط تل ابيب، حيث قال : «هذه عملية من نوع خاص نظراً لانها لم تستهدف مدنيين وانما جنوداً في قلب دولة اسرائيل . يجب على الاسرائيليين ان يفهموا بانه اذا لم يتوفر الامن للفلسطينيين فلن يتوفر الامن للاسرائيليين، ومثلما انهم يستطيعون الوصول الى نابلس فان الفلسطينيين يستطيعون ايضاً الوصول الى تل ابيب» .

واكد الصانع انه «لا يوجد في هذه الحالة شعور بالذنب وبالتالي لن نعتذر او نأسف، هذا نضال مشروع من الدرجة الاولى يخوضه الفلسطينيون، فالعملية استهدفت جنوداً وليست ضد

نساء واطفال » [٤٩]. وهكذا فان تأييد قتل الاسرائيليين يُبرر أحياناً بطبيعة الاهداف، جنوداً او مستوطنين.

عندما سئل عضو الكنيست صالح سليم، من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، عن رأيه او نظرته لمجموعات « حماس » التي تقوم بقتل جنود اسرائيليين عبر نصب كمائن لهم، أجاب قائلا: « من حق كل انسان في منطقة محتلة مقاومة الجنود الذين يبطشون بالسكان. لقد عانى الشعب الفلسطيني كثيراً، وقد تصرفت جميع الشعوب التي تعرضت للاحتلال بالطريقة نفسها ». وعلى حد قوله، فان اليهود الذين يستوطنون في الخليل « ليسوا مواطنين وليسوا جنوداً، وانما هم حشرات » [٥٠].

زميل سليم في قائمة « الجبهة »، هاشم محاميد، أوضح بدوره في مقابلة صحافية ما يجعله لا يشعر بالغضب اذا ما قام فلسطينيون بمهاجمة حافلة تقل مستوطنين في الاراضي الفلسطينية، حتى اذا كانت تقل أطفالاً، حيث قال: « اذا كان هناك طفل في حافلة مستوطنين او حافلة جنود مسلحين من افراد قوات الاحتلال، فهل معنى ذلك ان على الفلسطينيين الاّ يتصدوا لهؤلاء المستوطنين او الجنود؟! » [٥١].

كذلك حتى عندما يضطر اعضاء الكنيست العرب لشجب عملية ما معادية لاسرائيل، فان النقد الذي يصرحون به يأتي بصورة عامة مفتعلاً ومصحوباً بايضاحات تحمل اسرائيل المسؤولية عن النتائج وتتهمها بممارسة ارهاب يزيد اضعافاً في حجمه وخطورته..

في مقابلة أُجريت معه العام ١٩٩٩، صرح دهامشة ان الانتحاريين الفلسطينيين « يضطرون لتفجير انفسهم » بسبب ما يتعرضون له من قتل واعتداءات على يد المستوطنين اليهود [٥٢].

هاشم محاميد، وفي معرض تعقيب له على هجمات حزب الله على المستوطنات الشمالية، صرح قائلا بانه لم يكن يرغب في ان يُقتل مواطنون يهود في كريات شمونة جراء قصف « حزب الله »، غير انه (اي محاميد) اضاف مستدركاً: ان هؤلاء القتلى هم ضحايا السياسة الاسرائيلية، لانه لو كان هناك سلام لما كان حزب الله يهاجم اسرائيل [٥٣].

وبروحية مشابهة، ألقى احمد الطيبي باللوم على اسرائيل عقب اختطاف جنود اسرائيليين من جانب حزب الله، وذلك بكونها اول من ابتكر اسلوب الاختطاف، وقال: « لقد اضطرت المقاومة

اللبنانية لاختطاف الجنود في ضوء طريقة تفكير القيادة الاسرائيلية وحماقتها » (٥٤).

من جهته ايضاً، طرح محمد بركة حجة مماثلة بقوله: اعتقد ان حسن نصر الله والمقاومة اللبنانية، الممثلة بحزب الله وقوى اخرى، مارسوا حقهم وواجبهم في العمل من أجل طرد المحتل الاسرائيلي... لقد اضطروا لاختطاف ثلاثة جنود بعدما قام الاسرائيليون باختطاف عدد من قادة حزب الله.. اسرائيل اختطفت (مصطفى) الديراني و(عبد الكريم) عبيد وتصرفت بذلك كعصابة –مافيا– وليس كدولة... ان سلوك المؤسسة الاسرائيلية هو الذي ولد، او أفضى، الى اختطاف الجنود الاسرائيليين (٥٥).

ويكن اعضاء الكنيست العرب ذروة الحقد والاحتقار لكل من يبدي استعداداً للتعاون مع اسرائيل، من مواطني الدولة العرب والمتعاونين من الاراضي الفلسطينية وعناصر « جيش لبنان الجنوبي » وغيرهم. ويصف النواب العرب هؤلاء العناصر بانهم خونة لشعبهم يستحقون الموت. ففي اثناء جولة قام بها اعضاء لجنة الداخلية التابعة للكنيست داخل بلدة القدس القديمة، صرح رئيس كتلة « الجبهة » ونائب رئيس الكنيست صالح سليم، قائلاً: « أستغرب لماذا أوقف الفلسطينيون تصفية سماسرة الأراضي العرب الذين يخونون شعبهم. يجب تصفية هؤلاء وتقطيعهم إربا » . واضاف سليم في مقابلة مع صحيفة عربية تصدر في اسرائيل ان مكان الخونة هو المزبلة المحترقة في رمات حوڤاف (٥٦)، محمد بركة قال انه يعارض عقوبة الاعدام في اي مكان، لكنه اضاف « لا شك بأن العملاء يشكلون احد الأورام الأكثر انتفاخاً في المجتمع الفلسطيني... لا يمكن للشعب الفلسطيني التسليم بوجود مخلوقات دنيئة، منحطة، بين صفوفه، تعمل في خدمة من يقوم بممارسة التجويع والقمع والاحتلال » (٥٧).

هاشم محاميد تحدث عن رد فعله على حادث قتل وقع في أم الفحم العام ١٩٨٩، عندما كان يتولى منصب رئيس بلدية المدينة، حيث قال: ذهبت ورأيت شخصاً ميتاً ملقى على الارض. سألت: ما الذي حدث؟ قالوا لي: هذا متعاون (مع اسرائيل)، بصراحة، لم أشعر تجاه هذا الشخص بأي شيء.. جلست وشربت القهوة.. لو كان الذي قتل شخص آخر ربما امتنعت عن تناول الطعام يوماً كاملاً. هذا الشخص وأمثاله عملوا ضد مصالح شعبهم (٥٨).

وهكذا فان اعضاء الكنيست العرب لا يعطون شرعية للتعاون مع اسرائيل او مساعدتها حتى

لو كان ذلك ضرورياً لمنع وقوع عمليات ارهابية ضد تجمعات سكانية في اسرائيل. تهمة الخيانة التي يوجهونها لأي عربي يعمل ضد من يقاوم اسرائيل، تهمة قاطعة وباتة، كما ان تأييدهم لهذه المقاومة حماسي ودون اي تحفظ.

(هـ)

الإجماع السائد في صفوف الجيل الأخير من الزعامة العربية في اسرائيل، يرفض الدولة اليهودية ويرى فيها ظلماً بحق المواطنين العرب، كما ويعطي هذا الاجماع شرعية واسعة للنضال ضد هذه الدولة. المتغيرات التي عمقت ورسخت هذا التوجه حدثت خلال العقدين الأخيرين وذلك جراء طائفة واسعة من الاسباب، من ضمنها التحسن الملموس في الوضع الاقتصادي للأقلية العربية في اسرائيل، وارتفاع مستوى التحصيل العلمي والأكاديمي الذي حظي به الشبان العرب حيث بدد ذلك تدريجياً الشعور بالضعف والعجز إزاء الأغلبية اليهودية، والصلة المتجددة مع الاشقاء الفلسطينيين خلف الحدود بعد حرب «الأيام الستة» والتي استنهضت مجدداً المشاعر الوطنية في صفوف الأقلية العربية في اسرائيل، اضافة الى التشجيع الذي استمده العرب في اسرائيل من الأزمات التي عصفت بالدولة اليهودية من حين الى آخر في خضم صراعها مع أعدائها. ولعل شهادة عضو الكنيست احمد الطيبي عن رد فعله على الأنباء حول عبور الجيش المصري لقناة السويس في حرب العام ١٩٧٣، تشكل دليلاً على ذلك، حيث قال:

ان السماع بأن عربياً ما نجح في الخروج من قمقم النكسة وان علماً عربياً قد رفع فوق أرض عربية محررة، انما كان مصدراً للاعتزاز... لا اشك في ان ذلك كان الشعور العام بين العرب في اسرائيل. وكل من يقول لك خلافاً لذلك ليس بصادق.. أنا واثق من أن قسماً من المواطنين العرب على الأقل كانوا تواقين لسحق الغطرسة الإسرائيلية.. فأنت عندما تأمل بأن يتمكن المصريون من استعادة السيطرة على سيناء، والسوريون على هضبة الجولان، تدرك ما هي النتيجة.[٥٩]

هذا الشعور بالاعتزاز الذي تحدث عنه الطيبي تَعمق أكثر منذ انكفاء اسرائيل إلى مواقع الدفاع ضمن سياق بدايته في حرب «يوم الغفران» (تشرين الأول ٧٣)، ثم العزلة الدولية التي واجهتها اسرائيل في السبعينيات، مروراً بالأزمة الداخلية التي عصفت بالمجتمع الإسرائيلي عقب حرب

لبنان (١٩٨٢) وحالة الاضطراب إبان الانتفاضة الأولى، وصولاً الى الوضع الذي ساد في الدولة في أعقاب التحول في السياسة الإسرائيلية خلال فترة اتفاقات أوسلو واقامة السلطة الفلسطينية وارتهان حكومة رابين بتأييد أعضاء الكنيست العرب.

لقد كان لهذه العوامل وزن مهم في رسم وبلورة مواقف الجيل الجديد من قادة الجماهير العربية في إسرائيل وكذلك في خلق النموذج البرلماني الذي يمثل هذا الجيل خير تمثيل. عضو كنيست تمكنه ثقته بالنفس والحصانة التي يتمتع بها في نطاق الديمقراطية الاسرائيلية من تحدي هوية ورموز الدولة اليهودية بشكل تظاهري سافر.

ولعل المفارقة أن التجليات الأشد وضوحاً لراديكالية مواقف النواب العرب قد ظهرت في التسعينيات بالذات، عندما لاحت تغييرات عميقة نحو الأفضل في كل ما يتصل بمستوى اندماج السكان العرب في المجتمع الإسرائيلي. وقد طرأت هذه المتغيرات في مجالات تنطوي على أهمية عملية ورمزية على حد سواء، حيث جرى توسيع صرف مخصصات الأولاد التي اقتصرت في البدء على مسرحي الجيش، لتشمل الوسط العربي، بعد أن وسعت قبل ذلك لتشمل مجتمع المتدينين (الحريديم) الذين لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي، وكذلك بالنسبة لقانون الخدمات الصحية، وقرار محكمة العدل العليا بشأن السماح لمواطنين عرب بالسكن في مستوطنة « كتسير » المخصصة لليهود (قرار حكم قعدان) . واضح أن هذه التغيرات لم تأت بهدف حل كافة مشاكل المواطنين العرب، أو بهدف ردم الفجوات الاقتصادية أو الغاء التفضيل القومي للمجتمع اليهودي، بيد أن أهميتها المبدئية في القضايا الحاسمة والحساسة المتعلقة بالميزان الديمغرافي وباستخدام الأراضي ونوعية الحياة، لا يستهان بها، بل انها تنطوي على ما يشير لاستعداد المؤسسة الإسرائيلية الرسمية للاقرار باحتياجات أبناء الأقلية العربية وبحقوقهم أكثر من أي وقت مضى، وللدرجة التي تعرض للخطر عدداً من السمات والخصائص اليهودية البارزة للدولة.

عندما أخذت تظهر نتائج ملموسة للنضال من أجل المساواة المدنية، في هذا الوقت بالذات تعزز بدرجة كبيرة بين الزعامة السياسية للأقلية العربية الاتجاه الذي بيّن للأغلبية اليهودية أن التحدي القومي هو الأساس والجوهر وليس المساواة المدنية. وبالفعل فإن من يصبو لتبوأ مركز قيادي في صفوف العرب في اسرائيل لن يحظى بتأييد شعبي واسع إذا وضع المسألة المدنية على

رأس جدول أعماله.

عضو الكنيست نواف مصالحة (من حزب العمل) يقدم للعرب في اسرائيل خياراً أو نموذجاً آخر للزعامة. مصالحة، الذي تولى في السابق منصب نائب رئيس الكنيست، ونائب وزير الصحة (في حكومة رابين) ونائب وزير الخارجية (في حكومة باراك)، يضع في بؤرة برنامجه السياسي النضال من أجل الاحتياجات المدنية والمجتمعية لأبناء شعبه في إسرائيل، ومن أجل معتقداته السياسية فيما يخص الشأن الفلسطيني، وذلك دون التصادم بشكل مباشر مع ما تعتبره الأغلبية اليهودية احتياجاتها ومصالحها القومية الحيوية. وقد حرص مصالحة، طوال مسيرته البرلمانية على الدفاع عن حقوق السكان العرب في اسرائيل وتمسك بمواقف سياسية حازمة ليست مقبولة لدى غالبية الجمهور اليهودي.[٦٠] كما انه تجنب في الوقت ذاته رفض (وجود) الدولة اليهودية وعرض صورة متوازنة ومركبة في مسألة مكانة العرب في إسرائيل. ورغم ان العرب في اسرائيل يعانون، حسب قوله، من اجحاف وتمييز، ولا يتمتعون بمساواة تامة في الحقوق في اطار الدولة، إلاّ أنه لا يقترح فرض تغيير جذري في سمات الدولة على الأغلبية اليهودية، كما أنه يتحفظ على التضامن المطلق مع أعداء الدولة. يقول مصالحة: «أعرف تماماً كيف يمكن صنع عناوين تُحوِّلني إلى بطل.. لكن ذلك لا يهمني. أنا مؤمن حقاً بطريق التسوية»[٦١]. ومع أنه يقول عن نفسه بأنه منقسم في مشاعره، إلا أنه هاجم بشدة مظاهر التأييد التي يبديها نواب عرب آخرون تجاه أعداء الدولة:

أنا أعارض تماماً محاولة التظاهر بأنه من الأفضل لنا التضامن مع حزب الله أو حتى مع منظمة التحرير الفلسطينية، أكثر من تضامننا مع اسرائيليتنا. هؤلاء شعبي وأمتي وأنا أحبهم، لكنني لا أريد أن نربط مصيرنا بسورية أو بأية جهة أخرى. أنا لا أكره السوريين، وأسخر من وصف سورية بـ« دولة معادية». تصر الله عدو لدولة اسرائيل لكنه ليس عدوي. من جانب آخر باستطاعتي تأييد جميع المطالب السورية في الجولان، لكنني لا أستطيع التضامن مع طرف معادٍ للدولة حتى لو لم يكن عدواً لي»[٦٢].

حقاً إن موقف مصالحة يعتبر موقفاً شاذاً في المشهد السياسي للزعامة العربية في إسرائيل. وقد يبدو موقفه في نظر الكثيرين -وبضمنهم يهود ومراقبون ليست لهم صلة مباشرة بالمسألة- كموقف يخدم «الاحتياجات الحقيقية» للأقلية العربية في اسرائيل بصورة أفضل بما لا يقاس من التهديد

والتحدي الذي يطرحه غالبية أعضاء الكنيست العرب في مواجهة صميم رؤية الأغلبية اليهودية.

إلى هنا يمكن قبول هذا التقدير أو الاختلاف معه. فالصعوبة أو المعضلة تنشأ عندما يتم الافتراض بأن تلك «الاحتياجات الحقيقية» تحدد أيضاً «المواقف الحقيقية» للجمهور العربي في اسرائيل، وان هذه المواقف لا تجد تعبيراً لها في التصريحات والطروحات الراديكالية لدى الأغلبية الساحقة من القادة السياسيين المنتخبين لهذا الجمهور. ويشير المؤيدون لهذا الطرح الى تمسك جمهور العرب في اسرائيل بعلاقات حسنة (أو محتملة على الأقل) مع الأغلبية اليهودية، مستنتجين من ذلك أنه ليس من المحتمل أو المعقول في هذه الظروف أن يتماثل هذا الجمهور حقاً وحقيقة مع الأجندة الراديكالية لأعضاء الكنيست الذين يزعمون تمثيله والتحدث باسمه. وطبقاً لهذا الطرح فإن التصريحات الرنانة التي تُطلقها الزعامة العربية ما هي إلا نتاج مؤسف ومضر للتنافس المشتد على اجتذاب اهتمام الجمهور العربي (واليهودي)، ووسيلة استفزازية لكسب أوسع دعاية وشهرة اعلامية ممكنة.

ويرتكز هذا الطرح الى فرضيتين واهنتين. فهو يفترض أولاً بأنه لا توجد بالضرورة حتى في نظام ديمقراطي، صلة جوهرية بين المواقف الأساسية لنواب الجمهور المنتخبين وبين ناخبيهم. وهو يفترض ثانياً بأن مواقف أي جمهور تعكس دائماً احتياجاته الـ«حقيقية» على المدى الزمني الطويل. هذا المفهوم يعجز عن تفسير عدد لا يحصى من الأمثلة التاريخية التي اختار فيها أفراد وجماعات تبني سياسة قادتهم إلى حافة الهاوية أو التهلكة. ولا داعي للذهاب بعيداً في البحث عن أمثلة لهذه الظاهرة، فالتاريخ الفلسطيني خير شاهد على ذلك. فقد انتهجت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية منذ انطلاقتها استراتيجية سياسية أفضت الى سلسلة مستمرة من الكوارث، أبرزها المأساة القومية التي أحاقت بالشعب الفلسطيني أواخر الأربعينيات، وهي المأساة التي يطلق عليها الفلسطينيون «النكبة». إبان تلك الفترة استطاعت العديد من الشخصيات في صفوف النُّخب الفلسطينية قراءة الخريطة السياسية بدقة وأدركت إلى أين يمكن لمثل هذه الاستراتيجية ـ المتمثلة بالسعي غير المهادن لتحقيق أهداف راديكالية وسط التغاضي المنهجي عن ميزان القوى ـ أن توصل شعبها. غير أن هذا الوعي أو الادراك، الذي تسرب أحياناً الى أذهان الزعامة السياسية العليا، لم يرفع إلى قمة الهرم القيادي شخصيات مستعدة بالمجازفة في نقض أو معارضة طرق وأشكال النضال الفلسطيني،

وفي مواجهة الجمهور بتعليل مقنع بشأن حدود تحقق الأهداف الوطنية.

من الصعب تبرير هذا التفويت المأساوي للفرصة فقط بغياب تقاليد الديمقراطية والتعددية (الفكرية والسياسية). ففشل الفلسطينيين في تطبيق قواعد اللعبة الديمقراطية يستوجب في حدّ ذاته تفسيراً خاصاً، لا سيما في ضوء حقيقة أن أنظمة غير ديمقراطية أخرى في العالم العربي استطاعت منذ البداية انتهاج استراتيجية واقعية (كالنظام الهاشمي في الأردن)، أو التخلي عن استراتيجية راديكالية أفضت الى طريق مسدود (مثلما فعل أنور السادات بعدما أصبح رئيساً لمصر خلفاً لعبد الناصر).

لا يجوز اعتبار التشدد أو التصعيد الذي طرأ على مواقف أعضاء الكنيست العرب بمثابة مناورة في سياق علاقات عامة. فمن المرجح أن هذه القيادة مصغية لنبض الجمهور الذي تسعى لتمثيله وقيادته. وعلى ما يبدو فإن الراديكالية السياسية لدى ممثلي الأقلية العربية في الكنيست تعكس تغيرات عميقة تجري في أوساط هذا الجمهور خلال الفترة الأخيرة، ولا سيما في صفوف شريحة الشبان المثقفين وشبه المثقفين. فهذا الجيل من الشبان يُنمي هوية فلسطينية وطنية ولا يهاب التصادم المباشر مع الجمهور اليهودي الذي يعرفه عن كثب. ويمكن ملاحظة تعبير عن هذه الظاهرة في المظاهرات الصاخبة التي قام بها الطلاب العرب في الجامعات (الاسرائيلية) في ربيع العام ٢٠٠٠. وقد جسدت ثلاث قياديات بارزات للطلبة العرب ـ خلود بدوي وعرين حمود وشيرين يونس، وجميعهن في مطلع العشرينيات ـ هذا الطراز الجديد في نطاق مقابلة نشرت في حزيران ٢٠٠٠. حديث الطالبات تضمن الصيغة المعتادة من تعابير العداء لإسرائيل والتضامن مع أعدائها ومظاهر التفهم للارهاب. وقد عبرت الطالبات عن عدم ثقة مطلقة بمؤسسات المجتمع الاسرائيلي، بما في ذلك الجامعات والأجهزة الطبية والإعلامية، ورفضن أية امكانية للخدمة في اطار بديل للخدمة العسكرية.

أما النقطة الأكثر أهمية في حديثهن فقد تمثلت في نظرتهن لليهود ولمكانتهم في الدولة. رئيسة لجنة الطلاب العرب في جامعة حيفا (الناشطة في اطار الجبهة) خلود بدوي قالت موجهة حديثها لـ «هرتسل»: «ليس لك، ولم يكن لك في أي وقت مكان هنا. هذا بلدي ووطني.. كان ولا يزال، ولن يكون أبداً لأحد آخر». نائبة «بديوي» في رئاسة اللجنة، عرين حمود، قالت

« اسرائيل بالنسبة لي هي دولة فلسطين المحتلة » . واقترحت « بدوي » تعريفاً مختزلاً للعرب مواطني اسرائيل المستعدين للتمرد على الوضع القائم: « نحن قنبلة موقوتة »[٦٣].

هذا الحديث يعكس واقعاً جديداً في الخطاب الشعبي العربي في إسرائيل، واقعاً تحول فيه الرفض السافر لدولة الشعب اليهودي، والذي كان يقتصر لغاية ما قبل عقدين من الزمن على نفر من « المتطرفين » و« المحرضين »، إلى جوهر وخلاصة عقيدة الكثير من نشطاء الطلبة، وإلى موضوع من الصعب جداً على الإنسان الذي يتبوأ مركزاً جماهيرياً أو قيادياً الخروج عنه.

هذه الظاهرة لا يجوز الاستخفاف بانعكاساتها على وعي الجمهور اليهودي الذي يعلق بقلق متزايد على التوجهات الراديكالية لدى الزعامة العربية (في إسرائيل) . والأغلبية اليهودية لا تملك وسيلة لمعرفة المواقف « الحقيقية » لكل فرد من أفراد الجمهور العربي، فهي عرضة لتأثير التفوهات النازعة نحو التشدد التي يطلقها أعضاء الكنيست العرب، وللتصريحات التي ترفض بصورة شبه مطلقة كل ما هو حيوي وذو قيمة في نظر المجتمع اليهودي، وتؤازر أعداء وخصوم اليهود واسرائيل. ومن وجهة نظر الجمهور اليهودي، فإن هذه التصريحات ترتبط بتجليات أخرى للراديكالية في أوساط العرب في إسرائيل، على غرار التفوهات القاسية التي تصدر عن نشطاء الطلبة العرب في الجامعات، والمظاهرات العنيفة التي وقعت في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠، والضلوع المتزايد لمواطنين عرب ـ حتى ولو كان الأمر ما زال يقتصر على أعداد قليلة بالتأكيد ـ في عمليات « ارهابية » فلسطينية. وتشهد على التأثير المتراكم لهذه الظواهر، استطلاعات الرأي التي تُظهر أن انعدام ثقة الجمهور اليهودي في اسرائيل تجاه الأقلية العربية بلغت مطلع سنوات الألفية الثانية حداً قياسياً يصل الى ٧٠ في المائة أو أكثر.[٦٤]

أعضاء الكنيست العرب، الذين تتوفر لدى أغلبيتهم معرفة وثيقة بالخطاب الداخلي السائد في أوساط الأغلبية اليهودية، واعون لانعكاسات وأبعاد أنشطتهم الراديكالية، بيد أنهم يؤثرون الاستمرار والتمسك بهذه النشاطات، بل وتصعيد تحديهم لدولة اسرائيل رغم ما ينطوي عليه الأمر من تعميق للشرخ والهوّة مع الأغلبية اليهودية. ويساند الجمهور العربي، خصوصاً الجيل الشاب والمثقف الذي يحتل بالتدريج مكانة في صفوف النخب والزعامة السياسية، هذا الاتجاه بل ويدفع نحو تعميقه. وفي مثل هذه الظروف من الصعب اقتراح أو تقديم منظور متفائل للعلاقات

اليهودية ـ العربية في إسرائيل، حتى إذا استعدت الدولة لمعالجة مسألة المساواة المدنية بصورة ملائمة. فالمسألة القومية تحتل الصدارة، والزعامة الوطنية العربية والجمهور الذي انتخبها يتبنيان مطالب وطنية ـ قومية راديكالية لا تستطيع الأغلبية اليهودية الاستجابة لها، كما أن معطيات الساحة الداخلية في اسرائيل وعلاقات الأخيرة مع العالم العربي المحيط بها لا يبعثان على الأمل بقرب التوصل الى تسوية.

ملاحظات :

هذا المقال عبارة عن تلخيص للجزء الذي يتناول مواقف الزعامة السياسية العربية في الكتاب الذي يعكف المؤلف على اعداده في هذه الأيام، والذي يعالج مسألة مكانة العرب في إسرائيل. وبسبب ضيق المجال فقد لخص الكاتب مواقف أعضاء الكنيست العرب في مقال تبعاً للموضوع، في الجزء الموسع من الكتاب جرى التطرق لمجمل مواقف كل واحد من أعضاء الكنيست العرب على نحو يصور كامل وجهات نظر كل منهم.

* * *

١ ـ معاريف، ٦ حزيران ٢٠٠٠، هآرتس، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠١.

٢ ـ أوريا شبيط وجلال بنا «نراكم تحكمون عليّ» هآرتس، (ملحق هآرتس) ١٣/٧/٢٠٠١ ص١٨ – ٢٤.

٣ ـ هآرتس، ١٣/١١/٢٠٠١.

٤ ـ توم سيغف «لم يعلمني أبي أن أكون شيوعياً» ـ «كوتيرت راشيت» ٤/١١/١٩٨٥ ص ٢٣ – ٢٦ – ٣٤.

٥ ـ الشراكة في النضال ضد الدولة اليهودية تفسر أيضاً السهولة التي يستطيع بها شخص مثل عبد المالك دهامشة، الذي تبلورت وجهة نظره القومية في اطار الحركة الشيوعية، أن يصبح خلال فترة قصيرة نسبياً زعيماً لحركة إسلامية راديكالية. فالقاسم المشترك ذاته يتيح التعاون السياسي في الكنيست بين الحركة الإسلامية وجهات أو عناصر شيوعية، وإلى حد الاندماج في حزب واحد.

٦ ـ يُذكِّر الأمر بانتقادات المستشرق المعروف برنارد لويس الذي وصف دعوة أو مطالبة الحركات الإسلامية الراديكالية إلى تبني قواعد ديمقراطية في الدول العربية بشكل يتيح لهذه الحركات السيطرة على مقاليد السلطة، بقوله إن الأمر يتعلق بمطالبة بـ«شخص واحد، صوت واحد، مرة واحدة». بمعنى أن هذه الحركات لن تسمح بطبيعة الحال بعد هذه المرة ـ بعد سيطرتها على الحكم ـ لأية جهة تعارض سلطتها المطلقة باستعمال هذه القواعد الديمقراطية،

التي تناقض أيديولوجية وطبيعة الحركات الإسلامية، من موقع قوة.

٧ ـ فولي كويدلا «أنا ملح الأرض» (عل هشارون) ٩ نيسان ١٩٩٩، ص٥٧–٥٩.

٨ ـ أمنون شومرون «اسرائيل دولة عنصرية» أسبوعية «مكور رشون» ٣ نيسان ١٩٩٨ ص١٢–١٤.

٩ ـ الحضيرة ٢٩ أيلول ٢٠٠٠.

١٠ ـ شايكا بن فورات، أحاديث مع أحمد الطيبي (تل أبيب ـ مكتبة العمال ١٩٩٩) ص١٣٦. قال الطيبي إن المطالبة بالالغاء الفوري للنشيد والعلم تعتبر خطأ تكتيكياً. انظر أيضاً (عل هشارون، ٩ نيسان ١٩٩٩).

١١ ـ أمنون شومرون «اسرائيل دولة عنصرية»، أسبوعية «مكور رشون» ٣ نيسان ١٩٩٨ ص١٢–١٤.

١٢ ـ ميخال كافرا «لماذا المفاجأة؟ لم أخف في أي وقت تعاطفي مع الانتفاضة». معاريف، ملحق السبت ٢٢ حزيران ٢٠٠١ ص١٢–١٤.

١٣ ـ «السفير» ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

١٤ ـ موقع «يديعوت احرونوت» على شبكة الانترنت، ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

١٥ ـ معاريف، ١/٦/١٩٩٩, ١٧/١٢/٢٠٠٠.

١٦ ـ في مقابلة مع الصحيفة الناطقة بلسان السلطة الفلسطينية «الحياة الجديدة» ١٦ تموز ١٩٩٨. مقتبس من قبل ابرهام روتم «فقراء مدينتك أوّلى» (هتنسوفيه) ٢٢ تموز ١٩٩٨ص٧.

١٧ ـ خطاب أمام طلاب في جامعة «الإسراء» بعمان، يديعوت أحرونوت ٣ نيسان ١٩٩٨.

١٨ ـ عوزي بنزيمان «العقل الاسرائيلي يبتكر لنا اختراعات» هآرتس ١٢ حزيران ١٩٩٨ ص٣، القسم الثاني من الصحيفة (ب).

١٩ ـ بن فورات، أحاديث ص١٣٧.

٢٠ ـ ران أدليست «أحمد طي ـ في» معاريف ٣٠ نيسان ١٩٩٩ ص ٥٢–٥٨, ٨٠، انظر أيضاً: بن فورات، أحاديث ص١٣٧.

٢١ ـ جيدي فايتس «أنا لست سياسياً، بل ثوري» كول هعير ٥ تشرين الأول ٢٠٠١ ص١٧ –٢١.

٢٢ ـ بن فورات، أحاديث، ص١٢٩, ١٣١ –١٣٣. أنظر أيضاً ص١٤٠.

٢٣ ـ آري شبيط «المواطن عزمي» هآرتس ـ الملحق ـ ٢٩/٥/٩٨ ص١٨–٢٤.

٢٤ ـ في مقابلة مع صحيفة «هآرتس» صرح بشارة أيضاً إن أساس الصهيونية ـ حق تقرير المصير للشعب اليهودي ـ غير نافذ «لأني لا أُقر بوجود شعب يهودي واحد في كل العالم. أعتقد أن اليهودية هي ديانة وليس قومية، وأنه لا يوجد للجمهور اليهودي في العالم أي وضع قومي. لا أعتقد أن لهذا الجمهور حق بتقرير المصير». مع ذلك فقد أكد بشارة أنه منذ اللحظة التي ظهرت فيها القومية الإسرائيلية أصبح للشعب الإسرائيلي الحق بتقرير المصير كسائر الشعوب: «عليَّ أن أُقرَّ بحقيقة أن الصهيونية نجحت هنا في بلورة جمهور يهودي إسرائيلي صار له اليوم الحق بتقرير مصيره. وهكذا، فإذا كانت إسرائيل لم تكن تملك قبل خمسين عاماً الحق في الوجود ـ وأعتقد أنها لم

تكن تملك هذ الحق - فإنها تتمتع اليوم بشرعية معينة، تنبع من تبلور قومية إسرائيلية - يهودية في هذه البلاد، ترتكز الى اللغة العبرية». آري شبيط «المواطن عزمي» هآرتس - الملحق - ٢٩ أيار ١٩٩٨ ص١٨-٢٤.

٢٥ - بن كسفيت «طيبي يعني بيبي»، معاريف، - ملحق السبت، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٦، ص٢-٣.

٢٦ - «المجلة» ١٢ أيلول ١٩٨٩، مقتبس في «هعولام هزيه»، ٤ تشرين الأول ١٩٨٩، هآرتس ٢٤ أيلول ١٩٨٩.

٢٧ - غال شارون «الجمهور العربي.. نفد صبره»، هآرتس، ٣ تشرين الأول ٢٠٠٠، ص٣/ قسم ب.

٢٨ - بن فورات، أحاديث، ص٢١.

٢٩ - كلمان ليبسكيند - «مكور رشون» ٢٣ تموز ١٩٩٩.

٣٠ - معاريف ٢١ شباط ١٩٩٩.

٣١ - شالوم يروشلمي «دراوشة يحتل العناوين مجدداً»، معاريف ١٥ آب ١٩٩٧، ص٨-٩.

٣٢ - أمنون شومرون «اسرائيل دولة عنصرية» مكور رشون، ٣ نيسان ١٩٩٨ص١٤.

٣٣ - أبيب لڤي «الأيام الستة لعزمي بشارة» هعير ٢٦ كانون الأول ١٩٩٧، ص٤٣-٤٦.

٣٤ - أوريا شبيط وجلال بنا - هآرتس، ١٣ تموز ٢٠٠١.

٣٥ - أبيب لڤي - هعير ٢٦/١٢/١٩٩٧، ص٤٤-٤٥.

٣٦ - أوريا شبيط وجلال بنا، هآرتس، ١٣ تموز ٢٠٠١.

٣٧ - البرنامج الذي شارك فيه بشارة هو «حوار العمر»، محطة L.B.C، ٢٢ تموز ٢٠٠١، ردود الفعل والتعليقات نشرت في صحيفة «النهار» بيروت ٢٦ تموز ٢٠٠١.

٣٨ - يرح طال «موجهة لآذان غربية»، هآرتس ٣٠/١٢/١٩٩٢ داني هايمن «هاشم المواظب» - «كول هعيمق وهغليل» ١٥/١/١٩٩٣ ص١٠-١٢.

٣٩ - شالوم يروشلمي، كول هعير ٢٣/١١/١٩٩٠.

٤٠ - آريه بندر، معاريف ١٧/٤/٢٠٠١.

٤١ - معاريف ٢٥/١٢/١٩٩٢.

٤٢ - موقع «يديعوت احرونوت» على شبكة الانترنت ٤/١١/٢٠٠٠، يديعوت احرونوت ٦/١١/٢٠٠٠، هآرتس ٥/١١/٢٠٠٠، «الاتحاد» ٦/١١/٢٠٠٠, ٧/١١/٢٠٠٠.

٤٣ - غال شارون، هآرتس ٣/١٠/٢٠٠٠.

٤٤ - «الصنارة» ١٤/٧/٢٠٠٠.

٤٥ - معاريف ١٤/٩/٢٠٠٠.

٤٦ - غال شارون، هآرتس ٣/تشرين الأول/٢٠٠٠.

٤٧ - معاريف، ١١/أيلول/٢٠٠١.

٤٨ - معاريف ١١ كانون الثاني ٢٠٠١.

٤٩ ـ هآرتس، ٦ آب ٢٠٠١ .

٥٠ ـ هتسوفيه، ٣ تشرين الثاني ١٩٩٨ .

٥١ ـ كلمان ليبسكيند «أنا لست جزءاً من قطيع خراف»، مكور رشون ٢٤ أيلول ١٩٩٩ .

٥٢ ـ مكور رشون، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٩ .

٥٣ ـ Yossi Klain Halevi,«Mr.security» ,The Jerusalem report,16/81 1999

٥٤ ـ «كل العرب»، اقتباس في «معاريف» ١٣ أيار ٢٠٠١ .

٥٥ ـ جيدي ڤايتس «أنا لست سياسياً بل ثوري» كول هعير، ٥ تشرين الأول ٢٠٠١، ص٢١ .

٥٦ ـ «كل العرب»، ٧ آب ١٩٩٨ .

٥٧ ـ جيدي ڤايتس، «كول هعير»، ٥ آب ٢٠٠١، ص١٩ .

٥٨ ـ كلمان ليبسكيند ـ مكور رشون ٢٤ أيلول ١٩٩٩ .

٥٩ ـ بن فورات، أحاديث، ص٤٤–٤٥ .

٦٠ ـ قرر «مصالحة» أيضاً الانسحاب من حزب «العمل» بسبب تخلي الحزب عن السكان العرب وتأييده لتقليص مخصصات الأولاد من أبناء مواطني الدولة الذين لم يخدموا في الجيش الإسرائيلي.

٦١ ـ ليلي غاليلي «نواف مصالحة يعمل من البيت» هآرتس، ٢٠ اب ١٩٩٩، ب، ص٤ .

٦٢ ـ ليلي غاليلي، هآرتس، ١٧ أيلول ٢٠٠١ ص٩، ب .

٦٣ ـ شيري مكوبر «نحن قنابل»، معاريف ٢٣ حزيران ٢٠٠٠، ص٢٠–٢٨ .

٦٤ ـ في الاستطلاع الذي أجرته مينا تسيمح بعد وقت قصير من مظاهرات تشرين الأول ٢٠٠٠، وصف ٧٤٪ من اليهود الذين وجه لهم السؤال، سلوك المواطنين العرب بأنه «خيانة للدولة». سيبر فلوتسكر «موالون لفلسطين ويريدون العيش في اسرائيل» يديعوت احرونوت، ملحق السبت، ص١١–١٢ .

مداخلات يمينية

في نقد الإنتقاديين، عن "فوبيا" العرب

تشكل المداخلات اليمينية الثلاث في هذا العدد تمثيلاً لمساهمات لا تنفك تتواتر في هذا المضمار، منذ إندلاع إنتفاضة القدس والأقصى في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠. وقد شعر أصحابها في ظل ما حدث بأن الفرصة قد واتتهم مجدّداً ل "ردّ الإعتبار" الى بعض المسلّمات الصهيونية الصنميّة. والمقصود، تحديداً، تلك المسلّمات التي كان يفترض بـ "عملية السلام" الاسرائيلية- الفلسطينية، من باب الاحتمالية، أن تفضي الى أفولها. ومع أن المنطوق الرئيسي لمداخلتي يؤاب غلبر وأليك أفشتاين يتراءى بكونه "سجالاً" مع مجموعة الأفكار والمفاهيم التي طرحها التيار الإنتقادي في الجامعات ومعاهد البحث الاسرائيلية المختلفة، والمتمثل تخصيصاً في جماعتي "المؤرخين الجدد" و"علماء الاجتماع الإنتقاديين"، فإن جوهرهما الحقيقي هو الهجوم المنفلت العقال على طريق التسوية السياسية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، من خلال إظهار أن الطرف الفلسطيني بمفرده، وعلى نحو عامد، يتحمل أوزار إخفاق هذا الطريق حتى بلوغه الى منتهاه، الذي يعتبر كلاهما أن الإنتفاضة دالة بليغة عليه.

أما مداخلة دان شيفتن فإنها تندرج في عداد "الإجتهادات" الأكاديمية المنكبّة على بحث "مظاهر التطرف القومي" لدى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ولدى قياداتهم المنتخبة. وهي، والحقّ يقال، "إجتهادات" من الصعب حصرها في الأخيرة، غير أنها تتوازى مع مثيل مداخلتي "غلبر" وأفشتاين" وتتغيَّا، في الهدف السالف نفسه- نيل مأرب من "عملية السلام" بين الشعبين.




مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)